adf
AFRICA DEFENSE FORUM

مواجهة الانقلابات

الجيوش تتطلع الى تغيير توجه مقلق

وتقرأون أيضاً

حوار مع العميد دانيال كوالي، قائد كلية الدفاع الوطني في ملاوي

تفضّلوا بزيارتنا على ADF-MAGAZINE.COM

المجلد 16 | العدد 1

المحتويات

8 **لماذا تعود الانقلابات العسكرية لإفريقيا؟**
الانقلابات تكثر بعد سنوات من الهدوء النسبي

14 **"ينبغي أن يغدو منهج حياة"**
العميد دانيال كوالي من قوات الدفاع الملاوية يرى أن منع الانقلابات يبدأ بالتعليم والثقافة

20 **آفة أمنية**
الانقلابات تتضاعف في غرب إفريقيا مع غياب الحكم الرشيد وتزايد هجمات المتطرفين

26 **نقاط اتخاذ القرار**
التعليم والتدريب والإرشاد يمكن أن تؤدي لاتخاذ خيارات أخلاقية

34 **قرارات حجب الإنترنت قلما تحقق أهدافها**
التاريخ القريب يُظهر أن حجب الإنترنت والرقابة يؤججان الغضب وعدم الاستقرار

40 **الخدمة بالمبادئ**
الجدارة والعلاقات المدنية العسكرية الوطيدة وغياب الفساد ركائز تجنب الانقلابات

46 **تعزيز الثقافة المهنية العسكرية**
القوات المسلحة المستنيرة بالعلم والخاضعة لإدارة المدنيين عامل استقرار في أي دولة

50 **الطاغية = دولة ضعيفة**
المنتقدون يصفون الحكم الاستبدادي بقولهم: «نموذج حكومي معيب وخطير بطبيعته»

الأقسام

4 وجهة نظر

5 رؤية أفريقية

6 أفريقيا اليوم

32 نبض أفريقيا

56 العدة والعتاد

58 قوة المستقبل

60 الدفاع والأمن

62 حفظ السلام

64 التكاتف

66 نظرة للوراء

67 أين أنا؟

مجلة منبر الدفاع الأفريقي متوفرة الآن على الإنترنت.

تفضَّلوا بزيارتنا على
adf-magazine.com

موضوع الغلاف:

تتسبب الانقلابات في زعزعة الاستقرار بما يؤثر على السلم والأمن وتؤدي إلى الرقابة في أحيان كثيرة.

رسومات منبر الدفاع الإفريقي

تطل

علينا الانقلابات بوجهها القبيح من جديد بعد أن نجت القارة منها نسبياً طيلة عقدين من الزمان.

فقد شهدت القارة ستة انقلابات أو محاولات انقلاب موثقة في عام 2021، وشهد العام التالي انقلابَين اثنين في بوركينا فاسو وعدة محاولات أخرى.

وبات المواطنون يخشون العودة إلى عصر تُنتزع فيه السلطة تحت تهديد السلاح بدلاً من الفوز بها عبر صناديق الاقتراع.

ولكل انقلاب قصة وظروف خاصة، ولكن ظهرت أنماط معينة، إذ يتسبب غياب الأمن في انتشار الخوف والغضب بين المواطنين، وتخفق المؤسسات الديمقراطية أو يتشبث زعيم استبدادي بالسلطة، وتضعف خصال الانضباط والمهنية والاحترافية في صفوف القوات المسلحة.

وحين يقع انقلاب عسكري، فإذا بمن يمسك بمقاليد الحكم يعد بعودة الاستقرار والازدهار.

ويمكن التنبؤ بالأحداث التي تعقب ذلك هي الأخرى، إذ يستمر عدم الاستقرار، ويعاني المواطنون، ويوشك أن يقع انقلاب آخر.

وإذ يحاول رجال الأمن التصدي لهذا الاتجاه، فمن الأهمية بمكان أن نبدأ بالنظر إلى الداخل، فاحتمالية حدوث الانقلابات تقل حين تتمسك المؤسسات بأعلى معايير العمل المهني، والتعليم العسكري المهني يوفر الأساس لمنع الانقلابات، ونظام الترقية القائم على الجدارة والاستحقاق يضمن ارتقاء قادة الجيش الأكفأ والأجدر إلى الرتب العليا، والتعريف بالأخلاقيات في جميع الفروع والرتب يمنح رجال القوات المسلحة الأدوات التي يحتاجونها لاتخاذ القرارات الصحيحة.

ولا تفوتنا أهمية التعلم من التاريخ، فحين يتعلم رجال القوات المسلحة قيمة دستور بلادهم ويتعرفون على غوائل الانقلابات في تاريخ القارة، فربما يتجنبون سلك هذا السبيل.

وتستثمر بعض الدول في التعليم، فقد افتتحت أوغندا وكينيا مؤخراً كليات أو جامعات للدفاع الوطني، ومن المقرر افتتاح واحدة أخرى في ملاوي. ومؤسسات التعليم العالي هذه توفر الدعم الفكري للالتزام بسيادة القانون.

يؤكد التاريخ القريب ما أثبتته الأيام على مر التاريخ: الانقلابات وانتقال السلطة عبر القنوات غير الديمقراطية ما هي إلا كوارث وطنية، ولا تزيد البلاد إلا فقراً وانعزالاً واضطراباً. فجدير بالرجال والنساء الذين يخدمون بلادهم أن يرفضوا الانقلابات ويقبلون بالنظام الدستوري.

أعضاء القيادة الأمريكية لقارة أفريقيا

جندي يؤدي التحية خلال عيد القوات المسلحة في العاصمة الليبيرية مونروفيا.

نقيب جو ليغروس/الحرس الوطني بالجيش الأمريكي

adf
AFRICA DEFENSE FORUM

مجابهة الانقلابات

المجلد 16، العدد 1

القيادة العسكرية الأمريكية لقارة أفريقيا

للاتصال بنا

U.S. AFRICA COMMAND

Attn: J3/Africa Defense Forum
Unit 29951
APO-AE 09751 USA

ADF.Editor@ADF-Magazine.com

HEADQUARTERS
U.S. AFRICA COMMAND

Attn: J3/Africa Defense Forum
Geb 3315, Zimmer 53
Plieninger Strasse 289
70567 Stuttgart, Germany

منبر الدفاع الإفريقي هو مجلة ربع سنوية عسكرية مهنية تقوم بنشرها القيادة الأمريكية لقارة أفريقيا لتوفر منتدى دولياً للعسكريين الأفريقيين. إن الآراء المعروضة في المجلة لا تمثل بالضرورة السياسات أو وجهات النظر الخاصة بالقيادة الأمريكية أو أي وكالة أخرى تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن اختيار المقالات يتم كتابتها من قِبَل أسرة منبر الدفاع الأفريقي، حسب الحاجة. وكان وزير الدفاع قد قرر أن نشر مثل هذه المجلة هو أمر ضروريّ لمواصلة الأعمال المتعلقة بالشؤون العامّة وفقاً لمتطلبات القانون الخاص بوزارة الدفاع الأمريكية.

„هذا القرن يمكن أن يكون قرن إفريقيا„

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

يشغل السيد نانا أدو دانكوا أكوفو أدو، منصب رئيس غانا ورئيس هيئة رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. ألقى تلك الكلمة في العاصمة الغانية أكرا يوم 15 آذار/مارس 2022 خلال فعالية نظمتها إدارة الشؤون السياسية والسلم والأمن بالاتحاد الإفريقي. اضطررنا إلى تحرير هذه الكلمة بما يحافظ على المساحة والوضوح..

جندي غاني في النوج 64 مشاة يستعد لإطلاق النار ببندقة كلاشنكوف خلال تدريب مشترك في بونداسي بغانا في آذار/مارس 2022.
طيار أول دانكن بيفان/القوات الجوية الأمريكية

ينبغي أن تبعث وحدتنا وعزمنا رسالة واضحة إلى مدبري الانقلابات؛ مفادها أنَّ الانقلابات لم ولن تكون أبداً الحل الأمثل للتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية في إفريقيا. إلا أنَّ التصريحات التي تكتفي بإدانة الانقلابات دون اتخاذ الإجراءات المناسبة لا تسمن ولا تغني من جوع، كما شهدنا في الآونة الأخيرة. فهذه المشكلة تتطلب اتفاقاً جماعياً، وردعاً ناجعاً، وتحركاً جريئاً، وعلى نفس القدر من الأهمية، إجراءات احترازية مناسبة.

بصفتي الرئيس الحالي لهيئة رؤساء دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، فقد شاهدت بعيني الآثار المدمرة للانقلابات ومحاولات الانقلاب على المنطقة. وكما يعلم بعضكم، فإنَّ الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، كالإيكواس، رصدت مجموعة لا حصر لها من العوامل التي تدعم تغيير الحكومات عبر القنوات غير الدستورية. يذكر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي أمثلة منها وتشمل: "عيوب الحكم، والجشع السياسي، وسوء إدارة التنوع، وعدم اغتنام الفرص، والتهميش، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم الاستعداد لقبول الهزيمة في الانتخابات، والتلاعب بالدساتير وتعديلها بوسائل غير دستورية لخدمة المصالح الشخصية الضيقة" والقائمة تطول.

بل إنَّ أشد ما يقلق هو أنَّ تعبير المواطنين عن استيائهم من هذه العوامل، عادةً من خلال الاحتجاجات، كثيراً ما يُقابل بدرجات متفاوتة من القمع والتلاعب بالانتخابات والعنف والمزيد من إجراءات ترسيخ الوضع الراهن.

وعلى الجميع أن يدينوا عودة الانقلابات في إفريقيا بكافة أشكالها وصورها، لأنها تهدم مساعينا الجماعية لتخليص القارة من ويلات عدم الاستقرار وتغيير الحكومات عبر القنوات غير الدستورية، على النحو الوارد حالياً في الأطر المنصوص عليها في إعلان لومي، والميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، وغيرها من المواثيق الإقليمية والقارية المهمة. فتغيير النظم الحاكمة عبر القنوات غير الدستورية يؤخر نمو البلاد.

ومع أنَّ تلك الدوافع ذات طابع محلي بالدرجة الأولى، فلا يمكن التغاضي عن البعد الدولي لها، كالتدخل الأجنبي في إثارة التغييرات غير الدستورية، ويكون ذلك في أحيان كثيرة لصالح الحكومات القمعية والمصالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها من المنافع الجيوسياسية المحتملة.

وبعض الكيانات الأجنبية تعتبر الانقلابات في البلدان الإفريقية وسيلة لتعزيز طموحاتها الإقليمية، فتنخرط في مختلف حملات التضليل في محاولة للانتقاص من سلطة الحكومات المنتخبة في انتخابات ديمقراطية وتحريض المعارضة على الاحتجاج على رؤساء الدول.

عند تنفيذ المواثيق والبروتوكولات القارية والإقليمية الموجودة، تُدان الدول الأعضاء التي لا تلتزم بها وتُعلق مشاركتها في أنشطة الهيئات القارية والإقليمية، ويُعاقب الانقلابيون. ولكن الواقع أنَّ هذه العقوبات لا تُطبق على الجميع دون تمييز. فبينما نسارع إلى معاقبة قادة الانقلابات العسكرية، فإنَّ المدنيين الذين يحققون غايات مماثلة من خلال التلاعب بالدساتير للبقاء في السلطة مثلاً يفلتون من العقاب، مع أنَّ مواثيقنا القانونية تنهاهم نهياً صريحاً عمَّا فعلوا. ولهذا يجدر بنا تشديد الأطر الحالية لتجريم مثل هذه المخالفات.

ليس علينا أن ننظر إلى فترات تاريخية بعيدة لنرى أنَّ الرخاء والازدهار هما ثمرة استقرار الحكومة الدستورية وحسن إدارة الاقتصاد. وأنا أؤمن أنَّ إفريقيا تمتلك إمكانيات جبارة تصنع بها المجد، وأؤمن أنَّ الديمقراطيات المستقرة في إفريقيا يمكن أن تساهم في إطلاق العنان لطاقات الشعوب الإفريقية لإلهام التحول في القارة. فهذا القرن يمكن أن يكون قرن إفريقيا. ونستطيع تحقيق ذلك إذا آمنا بأنفسنا وبشعوبنا.

نيجيريا تعتزم افتتاح مركز لاضطراب الكرب التالي للصدمة لأفراد الجيش

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

كان لقتال بوكو حرام والجماعات المتطرفة الأخرى تأثير نفسي على أفراد القوات المسلحة النيجيرية.

وانتشر اضطراب الكرب التالي للصدمة وغيره من المشكلات النفسية بين أفراد القوات المسلحة للبلاد لدرجة أنَّ «جمعية زوجات ضباط الجيش والشرطة» تعمل على إنشاء مركز لشخيص وعلاج وأبحاث اضطراب الكرب التالي للصدمة لخدمة رجال القوات المسلحة في أبوجا.

وأفاد تقرير لقناة «تشانل نتورك أفريكا» أنه كان من المتوقع أن يبدأ العمل في المرحلة الأولى من المشروع بحلول نيسان/أبريل 2023.

فقد كشف استبيان لزوجات رجال القوات المسلحة في أرجاء الدولة أنَّ الكثير من أزواجهن يعانون من الكوابيس والقلق والأرق ونوبات الغضب والاكتئاب واسترجاع الأحداث والميول الانتحارية جرَّاء تجاربهم على جبهات القتال، نقلاً عن تقرير لصحيفة «فانجارد» النيجيرية.

وقالت السيدة فيكي إيرابور، رئيسة الجمعية، في تقرير «فانجارد»: "وعلى إثر ذلك، قررنا نحن زوجات جنودنا البواسل ألا نقف مكتوفات الأيدي، بل نبادر بالعمل للحد من تأثير هذه الصدمة على رجالنا."

كما أنَّ إيرابور هي حرم الفريق أول لاكي إيرابور، رئيس أركان القوات المسلحة النيجيرية، وقد أعلنت عن خطط المركز المزمع خلال مؤتمر صحفي عُقد في آب/أغسطس 2022.

وقالت: "كان لهذه التجارب التي لم يلتفت إليها أحد عواقب وخيمة في مجتمعنا العسكري؛ وإننا نرغب في أن يكون لدينا هيكل لإعادة إدماج أزواجنا

"وعلى إثر ذلك، قررنا نحن زوجات جنودنا البواسل ألا نقف مكتوفات الأيدي، بل نبادر بالعمل للحد من تأثير هذه الصدمة على رجالنا."

~ السيدة فيكي إيرابور،
رئيسة جمعية زوجات ضباط الجيش والشرطة

جمعية زوجات ضباط الجيش والشرطة

يكفل عودتهم إلينا سالمين معافين من أي مكروه... فإنَّ ما ينتابنا من تأثر وانزعاج وخوف إنما يقل حين نتحدث عنه."

ودعت إلى التصدي لوصمة العار التي تلازم مشكلات الصحة النفسية لتمكين أفراد الجيش من الحصول على الرعاية المناسبة، وأضافت أنَّ المركز يهدف أيضاً إلى تعزيز الاستقرار الوطني والإقليمي والعالمي، والنهوض بالقدرات العسكرية "مما يساند الحرب الدولية ضد الإرهاب."

وذكر العميد طيار المتقاعد أبايومي بلغون أنه رأى بأم عينيه الآثار النفسية على الجنود خلال الحروب التي خاضوها في ليبيريا وسيراليون؛ وقد أسس مؤسسة «جرين هيروز فاونديشن» لدعم رجال القوات المسلحة وأسرهم في عام 2018.

وقال في تقرير لوكالة أنباء «بي آر نيجيريا»: "يتوجب علاج اضطراب الكرب التالي للصدمة على مراحل: الأولى علاج نفسية الجندي، والثانية إرشاده وتوجيهه، والثالثة إعادة تأهيله، والأخيرة إعادة إدماجه؛ فيمكن أن نواجه تحدياً خطيراً في المستقبل إذا لم نهتم بهؤلاء الجنود."

جنود من الجيش النيجيري في قاعدة بباجا يقيمون التهديدات التي يشكلها تنظيم الدولة الإسلامية –ولاية غرب إفريقيا.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

بوركينا فاسو تفتتح أول مصنع للأدوية

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

افتتحت بوركينا فاسو مصنعها الأول لتصنيع المستحضرات الدوائية بهدف إنتاج الأدوية البديلة منخفضة التكلفة وضمان توفر الأدوية شائعة الاستخدام باستمرار.

تبلغ تكلفة إنشاء المصنع 23 مليون دولار أمريكي وبُني من خلال مبادرة خاصة أطلقها صيادلة بوركينا فاسو، وكشف تقرير لمجلة «هيلث كير أفريكا» أنَّ هذا المشروع يقوده الدكتور بالينغويندي أرميل كوفي، المدير العام لشركة «بروفارم» الواقفة وراء المشروع.

وقال كوفي إنَّ المصنع سيبدأ في إنتاج «الباراسيتامول» مسكن الآلام، و«الفلوروغلوسينول» المضاد للتشنج، وأملاح معالجة الجفاف عن طريق الفم، والزنك لعلاج الإسهال.

وقد أُنشي المصنع على مساحة 1.5 هكتار [نحو 3.7 فدان] بكومسيلغا في ضواحي العاصمة واغادوغو.

وقال كوفي لوكالة الأنباء الفرنسية: "تلبي طاقتنا الإنتاجية الحالية الاحتياجات المحلية وستحل مشكلة نقص الأدوية."

كان المصنع يخضع لعمليات تفتيش تجريها الهيئة الوطنية للتنظيم الدوائي في آب/أغسطس 2022 وكان من المتوقع أن تبدأ عملية الإنتاج بعد بضعة أشهر.

وذكرت المجلة أنَّ هذا المصنع يأتي في وقت تستورد فيه البلدان الإفريقية ما يصل إلى 97% من احتياجاتها الدوائية، وتأتي الكثير من الأدوية المستوردة من دول مثل الهند والصين ويتبين أنها أدوية مغشوشة، مما يجعلها غير ناجعة في أحسن الأحوال، وضارة في أسوأ الأحوال.

كما كشف تقرير صادر عن الوكالة الفرنسية للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا في عام 2021 أنَّ الأدوية البديلة يمكن أن تكون أغلى في بعض البلدان الإفريقية منها في المملكة المتحدة بما يصل إلى 30 ضعفاً.

مصنع جديد للأدوية سيساهم في زيادة توفير الأدوية شائعة الاستخدام في بوركينا فاسو. منبر الدفاع الإفريقي/صور غيتي

صور غيتي

دول جنوب إفريقيا تجري تعداداً لأفيالها

صوت أمريكا

أجرت خمس من دول جنوب إفريقيا، التي تضم أكثر من نصف أفيال القارة، أول تعداد جوي لحصر أعداد الأفيال وكيفية حمايتها.

فقد حلق سرب من الطائرات الخفيفة في آن واحد فوق سهول كلٍ من أنغولا وبوتسوانا وناميبيا وزامبيا وزيمبابوي في منطقة محمية تُعرف باسم «منطقة محمية كافانغو زامبيزي العابرة للحدود».

يعيش في هذه المحمية ما يُقدَّر بنحو 220,000 فيل، وتريد الدول الخمس معرفة أعداد الأفيال وأنماط توزيعها الدقيقة، وعلى الرغم من تزايد أعداد الأفيال فيها، فإنها تتناقص في سائر القارة بسبب حرمانها من موائلها والصيد الجائر.

يوجد أكثر من 130,000 فيل في بوتسوانا وحدها، وهي الدولة التي تضم أكبر عدد من الأفيال في العالم. وصرَّح السيد كابيلو سيناتسو، مدير المنتزهات الوطنية والحياة البرية في بوتسوانا، أنَّ هذا التعداد سيخدم إدارة الأفيال.

وذكر أنَّ البيانات ستعين الدول الخمس الشريكة على إدارة ملفات تخطيط استغلال الأراضي، والصراع بين البشر والفيلة، والصيد والسياحة.

وقال: "يجدر بنا بصفتنا مديري هذه الثروة الطبيعية أن نلم بأماكن وجودها وكيفية انتشارها في أراضينا؛ فهذا مشروع متميز، وهو الأول من نوعه، ونتوقع تحليل البيانات المتعلقة بالأنماط بداية من مطلع عام 2023 بحيث يصبح لدينا بالفعل بحلول الربع الأول من عام 2023 بيانات أولية يمكننا عرضها على الجمهور وتمكيننا من اتخاذ القرار."

وقال السيد نيامبي نيامبي، المدير التنفيذي لمنطقة المحمية: "ستصبح نتائج هذا المسح حجر الأساس لحماية أكبر عدد من الأفيال العابرة للحدود في إفريقيا وإدارتها على المدى الطويل."

لماذا تعود الانقلابات العسكرية إلى إفريقيا؟

الانقلابات تكثر بعد سنوات من الهدوء النسبي

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

رسومات منبر الدفاع الإفريقي

كثرت محاولات الانقلاب في إفريقيا خلال فترة ما بعد الاستقلال وفترة الحرب الباردة.

ولكن شهدت السنوات الـ 20 الماضية أو نحوها حالة من الهدوء مقارنة بتلك الفترتين، وكان متوسط معدل الانقلابات في القارة أقل من انقلاب واحد مكتمل سنوياً بين عامي 2011 و2020، ولكن ولت حالة الاستقرار النسبي منذ ذلك الحين وحل محلها ما يبدو أنها عودة قوية لمحاولات الانقلاب.

فقد شهدت القارة نحو 12 محاولة انقلاب خلال الفترة الممتدة من الأول من كانون الثاني/يناير 2020 وحتى كانون الأول/ديسمبر 2022، أسفرت ستة منها عن تغيير الحكومة بطريق غير دستوري على أيدي ضباط الجيش.

وقد أثارت هذه النزعة بواعث القلق لدى المنظمات القارية والإقليمية، إذ دفعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) إلى عقد مؤتمر قمة طارئة بالعاصمة الغانية أكرا في شباط/فبراير 2022 لمناقشة هذه القضية.

وأفادت الجزيرة أنَّ الرئيس الغاني نانا أكوفو أدو، رئيس الإيكواس، قال للحاضرين بمؤتمر القمة إنَّ الانقلابات أمست ظاهرة "معدية" وناداهم "بضرورة احتواء" هذا الاتجاه "قبل أن يدمر منطقتنا بأسرها."

وبالمثل، أعرب السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، عن قلقه من "عودة التغييرات غير الدستورية للحكومات."

الانقلابات وبال ولا تخلو من التعقيد، ويمكن أن تتنوع أسبابها، ويمكن أن يتعذر منعها، إلا أنَّ فهم أسبابها يعد الخطوة الأولى نحو بناء جيوش تتحلى بالمهنية والاحترافية ومسلحة بسلاح العلم والتدريب والرغبة في تفاديها.

متى تكتمل أركان الانقلاب؟

يحدث الانقلاب حين تتحرك قوات منظمة، سواء أكانت عسكرية أم سياسية، للإطاحة بحكومة وطنية تتولى مقاليد الحكم. وكثيراً ما تنطوي الانقلابات في إفريقيا على تحرك فصيل داخل جيش الدولة. ويتصف بعضها بالعنف، ويشارك في بعضها ضباط أمن يستغلون قنوات الاتصال الوطنية واعتقال قيادات الدولة وكبار المسؤولين الحكوميين.

ومن المعهود أنَّ أركان الانقلاب تكتمل حين تستمر حالة

أعلام دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ترفرف في لومي بتوغو. يمكن أن تؤدي الانقلابات إلى تعليق عضوية الدول في المنظمات الإقليمية وستعاني من العزلة الدبلوماسية.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

شرطة مكافحة الشغب في مالي تبعد المتظاهرين عن موكب للسيارات بعد انقلاب وقع في عام 2021.
وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

الاضطراب تلك سبعة أيام أو أكثر. ويقول خبراء آخرون إنَّ مدبري الانقلاب لا بدَّ أن يبقوا في السلطة لمدة شهر على الأقل. وبغض النظر عن ذلك، فقد كشفت الدراسات أن نحو نصف جميع الانقلابات التي شهدتها إفريقيا على مدى العقود الكثيرة الماضية كانت انقلابات مكتملة الأركان. كما صمد ذلك الاتجاه مع موجة الانقلابات الأخيرة في القارة.

ما وتيرة حدوث الانقلابات؟

ليست الانقلابات حكراً على البلدان الإفريقية، فلم تسلم منها آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية عبر السنين. وعند النظر إلى محاولات الانقلاب في إفريقيا منذ عام 1950، نلاحظ فترة من الهدوء النسبي سادت القارة حتى عام 1963 تقريباً، ويمكن وصف تلك الحقبة بأنها فترة ما بعد الاستقلال في القارة. ثمَّ زاد متوسط محاولات الانقلاب قليلاً عن 40 محاولة لكل 10 سنوات من عام 1960 وحتى عام 1999.

"فخ الانقلابات"

يخبرنا التاريخ أنَّ تكرر الانقلابات يكون أسهل حين تشيع في دولة من الدول، ودرس الباحثون هذه الظاهرة ووضعوا لها مصطلح «فخ الانقلابات». ولنا في تاريخ السودان عبرة.

فقد شهد السودان 11 محاولة انقلاب بين عامي 1958 و1971، منها ما فشل ومنها ما أُحبط ومنها ما نجح. ووقعت

الانقلابات في إفريقيا من 1950 إلى 2022

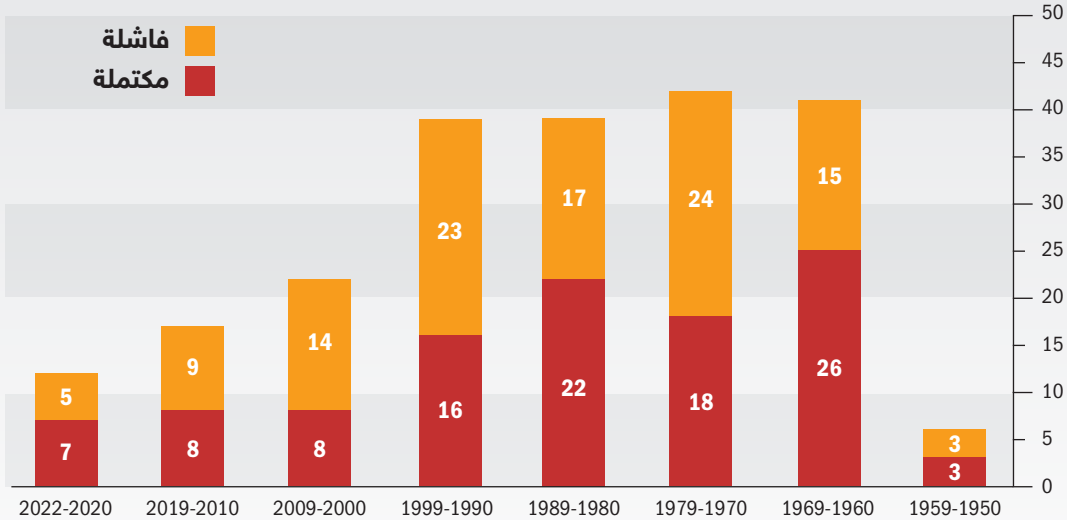

المصدر: هيئة الإذاعة البريطانية مع أبحاث أجرتها جامعة سنترال فلوريدا وجامعة كنتاكي

تاريخ انقلابات السودان

الانقلابات ومحاولات الانقلاب والمؤامرات الانقلابية منذ استقلال السودان في الأول من كانون الثاني/يناير 1956.

المصدر: ستاتيستا

محاولة فاشلة
مؤامرة محبطة/مزعومة
مكتملة

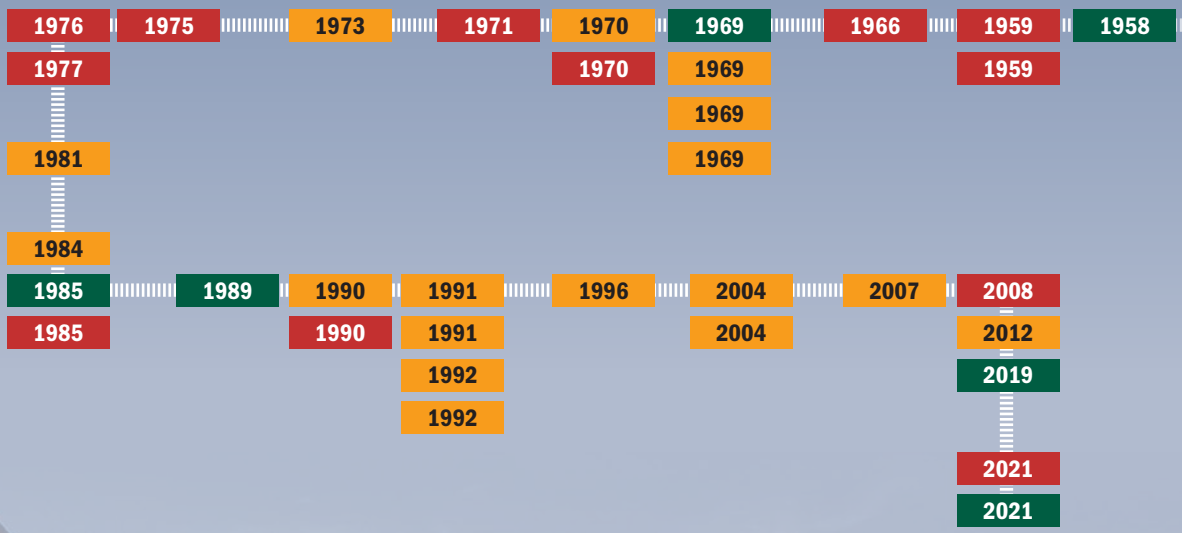

مواطنون سودانيون يحتجون على انقلاب 2021 العسكري بالخرطوم يوم 13 كانون الثاني/يناير 2022.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

> "كثيراً ما تكون الجيوش غير مؤهلة للسيطرة على الاضطراب الاجتماعي، والحق أنَّ العلماء اكتشفوا أنَّ الأنظمة التي يحكمها الجيش تميل إلى الإجراءات القمعية أكثر من الأنظمة الأخرى."
>
> ~ الباحث جان لاشابيل

أربع مؤامرات في عام 1969 وحده، فنجحت واحدة وأُحبطت ثلاث. كما كثرت مؤامرات الانقلاب في عامي 1984–1985 وفي عام 1991. وعادت حالة عدم الاستقرار المتواصلة إلى السودان في عام 2019 في أعقاب الإطاحة بالديكتاتور عمر البشير الذي لبث في حكم البلاد طويلاً، ولا تزال مستمرة حتى الآن بينما تحاول القيادات العسكرية والمدنية وضع خارطة طريق للعودة إلى رحاب الحكم المدني.

والحق أنَّ المعلومات التي جمعتها بوابة «ستاتيستا» البحثية كشفت أنَّ السودان يتصدر العالم في محاولات الانقلاب بين عامي 1945 و2021.

موروثات الانقلابات

ما أكثر ما يتسبب الانقلاب فور وقوعه في خلق المشكلات بدلاً من حلها، فإذا أطاح ضباط الجيش بحكومة مدنية – لا سيما الحكومة المنتخبة في انتخابات ديمقراطية – فمن المحتمل أن يُنظر إلى قادة الجيش على أنهم غير شرعيين، وقد يؤدي عجزهم عن تبرير أفعالهم إلى تعريض الدولة لخطر انقلابات أخرى، حسبما ورد في تقرير منشور على مدونة راند في كانون الأول/ديسمبر 2021 بقلم الدكتور شون زيغلر.

ويقول زيغلر: "في أغلب الأحيان، يقدم الجنود أنفسهم على أنهم منقذون لبلادهم، ويتهمون الأنظمة المخلوعة بالفساد والخيانة وسوء التصرف."

كما ورد في منشور المدونة أنَّ الانقلابات العسكرية بشكل عام تتضمن عبارات مفادها أنَّ حكم الطغمة العسكرية سيكون مؤقتاً، وستصف الجيوش أنظمتها الجديدة على أنها حماة الوطن، لا غاية لهم سوى الإشراف والحفاظ على النظام بينما تستعيد الدولة الحكم المدني في النهاية عبر إجراء انتخابات جديدة.

ويقول زيغلر: "تشهد حالات كثيرة تشكيل مجالس عسكرية انتقالية للإشراف على عمليات الانتقال إلى الديمقراطية، وبعضها لا يتحقق."

عواقب الانقلابات

يمكن أن تكون عواقب الانقلابات وخيمة على الدولة؛ إذ يمكنها التأثير على الاقتصاد والعلاقات الدبلوماسية، وتؤدي في بعض الحالات إلى حلقة من عدم الاستقرار. فيما يلي بعض العواقب التي تذوقها الدول على إثر الانقلابات.

تعليق المساعدات: يُحظر على الكثير من الدول والمنظمات غير الحكومية تقديم مساعدات للحكومة التي تمسك بمقاليد الحكم على إثر انقلاب. ويترتب على تعليق المساعدات التوقف عن تمويل المشاريع المتعلقة بالأمن القومي والصحة العامة والزراعة وقطاع الطاقة. ومثال ذلك أنَّ السودان حُرم مما يقرب من 4.4 مليار دولار أمريكي في شكل مساعدات تعهد بها المجتمع الدولي خلال الثمانية أشهر التي أعقبت انقلاب عام 2021.

الإضرار بالاقتصاد: يُظهر التاريخ أنَّ الشركات لا يُحتمل أن تستثمر أو توسع نشاطها في الدولة التي يسودها مناخ من غياب الأمن، ويشكل غياب الأمن والخوف وحالة الضبابية خلطة

سامة يمكنها أن تهدم النشاط الاقتصادي وتسوق الدولة إلى كساد اقتصادي. فقد توصلت دراسة أجراها معهد ستوكهولم للاقتصاد الانتقالي على 94 دولة إلى أنَّ نمو الدخل الفردي قلَّ في العقد الذي تلا الانقلابات التي وقعت في الدول الديمقراطية عما كان عليه في الدول التي سلمت من الانقلاب.

العزلة الدبلوماسية: تسارع الكثير من المنظمات الإقليمية والقارية والدولية إلى تعليق عضوية الدول الأعضاء بها بعد تداول السلطة عبر قنوات غير ديمقراطية. ومثال ذلك أنَّ الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمنظمة الدولية للناطقين بالفرنسية وعدد من المنظمات الأخرى علقت عضوية بوركينا فاسو عقب الانقلاب الذي وقع بها في عام 2021. وترتب على ذلك حرمانها من حقها في التصويت أو التأثير على القضايا الاقتصادية التي ربما تؤثر على ما فيه الخير لشعبها في المستقبل. وربما تُحرم البلدان أيضاً من حقها في استضافة الفعاليات الاقتصادية والدبلوماسية والرياضية المرموقة التي تجلب عائدات السياحة، كما حدث مع نقل مكان استضافة بطولة كأس الأمم الإفريقية لكرة القدم، وهي واحدة من أبرز الأحداث الرياضية في القارة، في أعقاب انقلاب. ويمكن أن يتسبب نقل الفعاليات الكبرى بسبب غياب الأمن في تهديد النسيج الاجتماعي للمجتمع ويضر أيضاً بالشركات والمشاريع التجارية التي تعتمد على العائدات المرتبطة بها، وبالتالي الإضرار بالاقتصاد الوطني.

تحديات الحكم: حين يمسك ضباط الجيش بمقاليد الحكم، فإنهم لا يكتفون بالإطاحة بحاكم أو حكومة يرون أنها غير مقبولة، بل يبسطون سيطرتهم على بيروقراطية حكومية ضخمة تشمل إدارات ووزارات خارج نطاق العمليات العسكرية المألوفة. كما تعتمد مثل هذه الحكومات على العلاقات الدبلوماسية العابرة للحدود والمناطق. ويمكن أن يتسبب الإضرار بهذه المؤسسات والعلاقات في الإضرار بالدولة وشعبها.

وعلاوة على ذلك، يقول الباحث جان لاشابيل في مقاله الصادر في عام 2020 بعنوان «لا مخرج سهل: تأثير الانقلابات العسكرية على قمع الدولة» لمجلة «جورنال أوف بوليتيكس»: "تزيد الانقلابات من القمع الذي تمارسه الدولة، حتى حين تستهدف المستبدين القمعيين."

وذلك لأنَّ الانقلابات يعقبها باستمرار إجراءات مثل سجن المعارضين، وقمع الاحتجاجات بعنف، وتقييد حقوق مثل حرية التعبير وحرية الصحافة. وذكر لاشابيل أنَّ الأبحاث التاريخية كشفت أنَّ قادة الانقلابات العسكرية يميلون إلى استخدام القوة ضد شعبهم.

فيقول: "كثيراً ما تكون الجيوش غير مؤهلة للسيطرة على الاضطراب الاجتماعي، والحق أنَّ العلماء اكتشفوا أنَّ الأنظمة التي يحكمها الجيش تميل إلى الإجراءات القمعية أكثر من الأنواع الأخرى من الأنظمة. فضلاً عن أنَّ من دأب الانقلابات تخفيف القيود المفروضة على السلطة التنفيذية في الأشهر التي تلي حدوثها لأنَّ الجيش يحكم في كثير من الأحيان بالأوامر العسكرية، وقد يؤدي مثل هذا التخفيف من القيود التنفيذية إلى زيادة القمع." ❑

الانقلابات كثيراً ما تتسبب في الإضرار بالاقتصادات الوطنية من خلال تخويف المستثمرين وإيقاف المساعدات الدولية.

رويترز

”ينبغي أن يغدو منهج حياة“

العميد دانيال كوالي من قوات الدفاع الملاوية يرى أن منع الانقلابات يبدأ بالتعليم والثقافة

قوات الدفاع الملاوية

خدم العميد دانيال كوالي في مديرية الخدمات القانونية لقوات الدفاع الملاوية لمدة *23* عاماً، ووصل خلال تلك الفترة إلى رئاسة المديرية، ثمَّ أصبح أول من يشغل منصب المحامي العسكري العام بقوات الدفاع الملاوية. كما شغل منصب المستشار القانوني لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وألقى محاضرات كثيرة ونشر أبحاث عديدة عن موضوعات شتى كحقوق الإنسان واستخدام القوة والقانون الإنساني. وتخرج في عام *2022* من دورة الضباط المقيمين بدرجة زميل دولي في الكلية الحربية للجيش الأمريكي، وعاد إلى ملاوي حيث أصبح أول آمر لكلية الدفاع الوطني بالبلاد. اضطررنا إلى تحرير هذه المقابلة بما يحافظ على المساحة والوضوح.

منبر الدفاع الإفريقي: تخرجت في كلية الحقوق ثم انضممت إلى قوات الدفاع الملاوية؛ فلماذا آثرت الانضمام إلى الجيش بدلاً من دخول سلك القانون والمحاماة في القطاع الخاص؟

كوالي: سؤال مثير للاهتمام! حسناً، كانت وطنيتي، ومازالت، السبب الأول والأخير وراء ذلك؛ وأقصد بذلك رغبتي في خدمة وطني.. وتمكيني من استغلال تعليمي وخبرتي وتجربتي لخدمة بلادي وشعبها. ويكمن السبب الثاني في الانضباط واللياقة البدنية والصحة النفسية التي تكتسبها في الجيش، فتصنع منك شخصية متكاملة. وبعد ذلك، بمجرد انضمامك إلى الجيش، ستجد جمعاً غفيراً من الأهل والأصحاب، فتسعد بصحبتهم وتعتز بهم. وخلاصة القول أنَّ شغفي بالخدمة واستعدادي للتضحية بنفسي كان الوازع الرئيسي الذي دفعني لخدمة وطني.

منبر الدفاع الإفريقي: ما أهمية وجود إطار قانوني محكم للعمليات العسكرية؟ وكيف يؤدي إلى تشكيل قوات مسلحة تتحلى بالانضباط وتخضع للمساءلة؟ وكيف يساهم في كسب ثقة المدنيين؟

كوالي: بالنسبة إلى سؤالك الأول، فينبغي أن يعمل الجيش في إطار القانون بسبب مبادئ سيادة القانون والمساءلة التي يكفلها الدستور، فلا يوجد شخص ولا مؤسسة فوق القانون في الدولة الديمقراطية،

أي إنَّ كل إنسان يُحاسب على أفعاله أو تقصيره. ولذلك، يجب على الجميع التصرف في إطار القانون وإلا فسيُعتبر سلوكهم مخالفاً للنظام أو خارج عن الحدود القانونية، وهذا يكفل الشعور بالالتزام والمسؤولية. ثانياً، كما هي الحال في أي رياضة مثل كرة القدم، فإنَّ أي لاعب يلتزم بقواعد اللعبة يعتبر لاعباً منضبطاً ومحترفاً، فيحظى بدعم الجماهير. وبالنظر إلى الالتزام بقانون النزاعات المسلحة مثلاً، فإنَّ الجيوش التي تمتثل للقانون تقتصد في الجهد، وتتجنب ارتكاب الجرائم، وتكسب ثقة المدنيين واحترامهم، سواء في منطقة المهام أو في الوطن. وكل ذلك يساهم في النهاية في رفع معنويات القوات. كما يحرص المدنيون، بما في ذلك مجلس النواب، على دعم القوات التي لا تشعرهم بالخجل بل تجعل راية بلادهم مرفوعة خفاقة.

منبر الدفاع الإفريقي: شغلت بما في ذلك منصب المستشار القانوني لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ فما أنواع التحديات الفريدة التي واجهتها هناك؟

كوالي يوقع في سجل الزوار في مبنى الكابيتول بولاية كنتاكي في فرانكفورت خلال فعالية استغرقت يومين مع المحامين العسكريين بالحرس الوطني لولاية كنتاكي.

رقيب جيسي البواب/الجيش الأمريكي

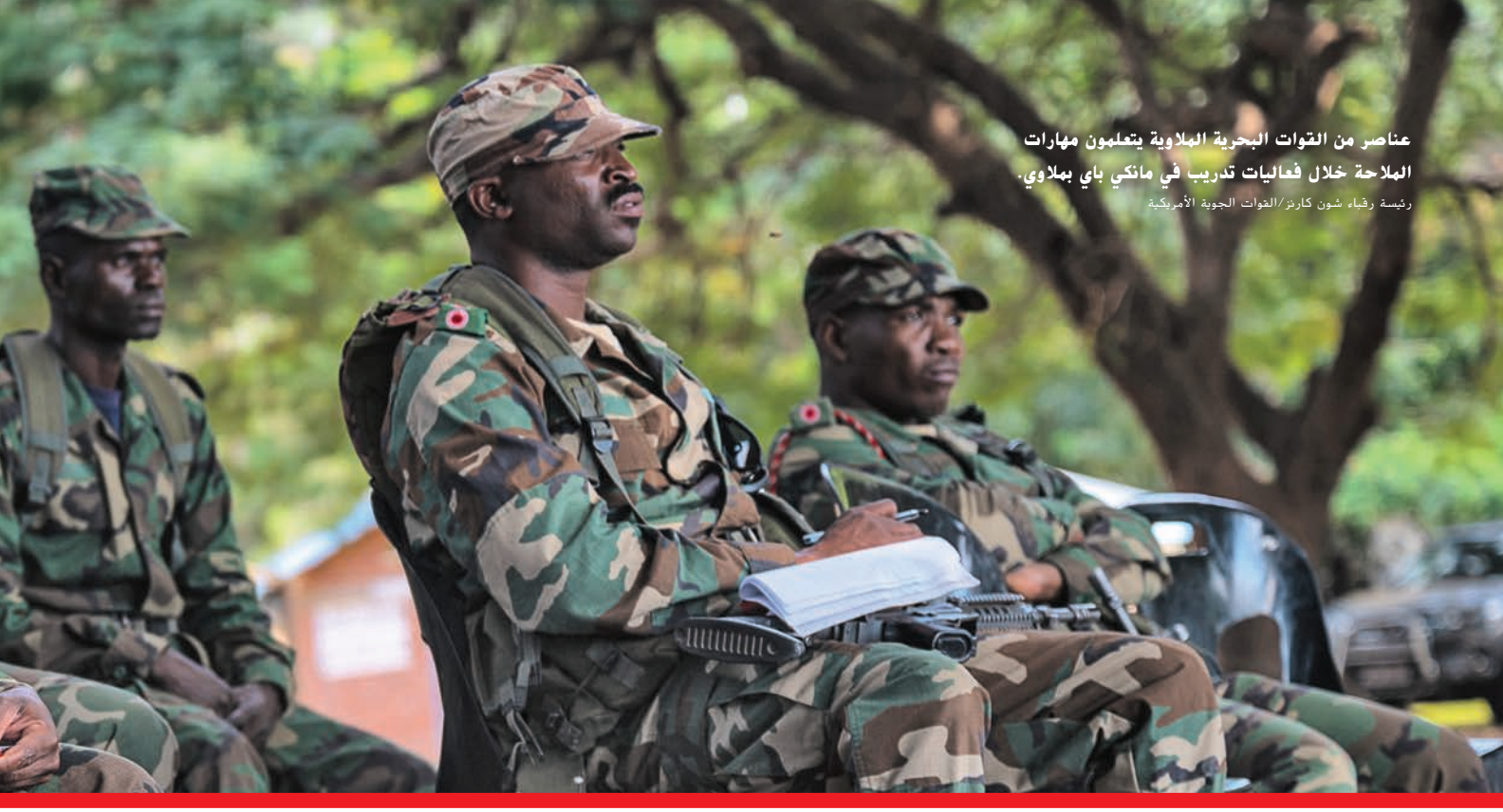

عناصر من القوات البحرية الملاوية يتعلمون مهارات الملاحة خلال فعاليات تدريب في مانكي باي بملاوي.
رئيسة رقباء شون كارنز/القوات الجوية الأمريكية

كوالي: عزَّفتني فترة عملي في صفوف بعثة حفظ سلام بالكونغو الديمقراطية على أشياء كنت أجهلها. وخلاصة القول أنها ساعدتني على تطبيق النظرية على أرض الواقع. فرأيت أنَّ انتهاكات حقوق الإنسان ليست واضحة جلية، بل إنها مستترة على مرأى الجميع، ولا بدَّ من التحلي بالفطنة والمهارة لكشفها. فإذا رأيت مثلاً قاطع طريق مسلح يحرم الناس من الوصول إلى مركز اقتراع، فقد لا يدرك المرء أنَّ هذا المجرم ينتهك حقهم في التصويت، وحرية التنقل، بل ويهدد حقهم في الحياة.

كما واجهت معضلات عويصة حول ما يجدر بالقائد العسكري فعله إذا أحاطت مجموعة من النساء والأطفال بمجرمي حرب يستهدفون قوات حفظ السلام. فهل مِن المشروع مهاجمة مثل هذا الدرع البشري عندما يوجد قتلى بين صفوف جنود حفظ السلام؟ كيف تتعامل مع أحد معتادي الإجرام كان يرهب قرية بأكملها ويهرب من معتقل أعزلاً؟ أيطلق الجندي النار ليرديه قتيلاً أم يصيبه بجرح أم يمتنع عن إطلاق النار؟ هذه ليست أسئلة أكاديمية. كما أنها ليست مجرد أسئلة قانونية؛ وإنما لها اعتبارات سياسية أيضاً. وبصفتك مستشاراً قانونياً، فعليك إسداء النصح في جزء من الثانية، وهذا يتطلب التميز والإلمام بهذا المجال.

منبر الدفاع الإفريقي: كثرت الانقلابات في القارة في الآونة الأخيرة؛ فكيف تفسر هذا الاتجاه؟

كوالي: حدثت انقلابات عسكرية في البلاد التي استغلت فيها القوات المسلحة حالة الاستياء المدني للاستيلاء على الحكم من السلطات المدنية، كما كانت الحال في السودان في عام 2019. وفي حالات أخرى، مثل انقلاب 2021 في غينيا، استهان القادة الذين يسعون إلى التشبث بالسلطة بالعملية الانتخابية وعدَّلوا الدستور لتمديد فترات حكمهم.

وهذه الإجراءات زادت من التأييد الشعبي للجيش للاستيلاء على السلطة. لا يوجد تفسير واحد ينطبق على مختلف الانقلابات، إلا أنَّ العوامل المسببة لها تشمل الفقر وغياب الأمن وسوء الحكم.

والعوامل الأخرى المساهمة هي الفساد المستشري وسوء الإدارة الاقتصادية، وعيوب البنية التحتية، وضعف الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وحالة الإحباط التي يعاني منها الشباب. وقد شهدت إفريقيا 82 انقلاباً بين عامي 1960 و2000 قبل إنشاء الاتحاد الإفريقي، وشهدت 22 انقلاباً بين عامي 2000 و2022؛ وهذا اتجاه مثير للقلق.

منبر الدفاع الإفريقي: هل ترى أي قواسم مشتركة بين هذه البلدان؟ وهل تعتقد أنَّ الانقلابات ظاهرة «معدية» وتكثر احتمالية حدوثها سواء على المستوى الإقليمي أو القاري فور حدوثها؟

كوالي: إنَّ الانقلابات إنما تحدث بعد أن يحسب مدبروها عواقبها وفوائدها. فأمَّا الفوائد الواضحة، فهي السلطة والاستفادة من موارد الدولة. وأمَّا العواقب، فهي خطر الموت أو المحاكمة والسجن. وللانقلابات تداعيات أخرى لأنَّ الانقلاب الناجح مثلاً يزيد بشدة من احتمالية حدوث انقلابات أخرى في تلك الدولة وفي دول جوارها بعد ذلك. ولذلك، إذا أفلت الانقلابيون من العقاب، فلن يتوقف مسار استيلاء الجيش على السلطة.

ومع أنَّ الاتحاد الإفريقي حظر التغييرات غير الدستورية للحكومات، فإنَّ رده على الانقلابات الأخيرة يدل على ضعف إرادته لفرض معايير مكافحة الانقلاب،

وهي أحد مبادئه الأساسية – مع العقوبات – ضد الأطراف التي تحيد عن جادة الصواب. وما لم يبدِ الاتحاد الإفريقي العزم على إدانة التغييرات غير الدستورية للحكومات، فسوف تنتشر حالة من الركود الديمقراطي إقليمياً. ويجدر به إنفاذ المادة 25 من الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم من خلال فرض العقوبات وإحالة مرتكبي الانقلابات للمحاكمة دون استثناء لأحد.

منبر الدفاع الإفريقي: من واقع دراستك للتاريخ، ما رأيك في التداعيات قصيرة وطويلة الأجل على الدولة التي تتعرَّض لانقلاب؟

كوالي: من عادة الانقلابيين أنهم يعدون بإصلاح الأوضاع وأن يعم الخير على المواطنين اجتماعياً واقتصادياً، ولكن لا يكاد يوجد أي دليل على أنَّ الانقلابات تصلح مفاسد الحكم وتراجع التنمية الاقتصادية؛ بل إنَّ العكس صحيح، فمن يخالفون القانون لا يُرجى منهم الالتزام بالقانون. وإدارة الدولة تتطلب قيادة وكفاءة ومهارات تتجاوز العمليات العسكرية والاستراتيجيات والتكتيكات. ولا يمكن أن تكون الانقلابات حلاً لعجز الديمقراطية عن توفير الحياة الكريمة والأمن للشعب. وهذه الحيل نقيض الثقافة الديمقراطية. ولذلك ينبغي إدانة الانقلابات كمسألة مبدأ.

منبر الدفاع الإفريقي: ما العوامل المشتركة في بلدان مثل ملاوي التي جعلتها تتجنب تداول السلطة بطرق غير ديمقراطية؟ فهل توجد بينها أي سمات مشتركة؟

كوالي: إنَّ البلدان التي تمقت الانقلابات وتداول السلطة بالطرق غير الديمقراطية تمتلك مؤسسات رقابية قوية تتابع تجاوز السلطة التنفيذية حدودها وتحترم سيادة القانون. وذلك بفضل استقلال القضاء ووقوف مجلس النواب إلى جانب الشعب وحرية الإعلام واستقلال الهيئة الانتخابية. كما أنَّ هذه البلدان لا تسجن المدافعين عن حقوق الإنسان، وتضع آليات لمنع الصراع وإدارة قوية لقطاع الأمن،

وتحرص على إقامة علاقات طيبة بين الجيش والشعب واحترام السيطرة على القوات المسلحة وفق مبادئ الديمقراطية.

ومن المؤسف أنَّ كثرة الانقلابات في الآونة الأخيرة قد حجب نجاح تداول السلطة في عدة بلدان تدعم النظام الدستوري. ومنها معظم دول جنوب إفريقيا، والدول الديمقراطية المستقرة في شرق إفريقيا، ولا سيما تنزانيا، وأكبر دول ديمقراطية في غرب إفريقيا أمثال غانا ونيجيريا والسنغال.

منبر الدفاع الإفريقي: من منظور عسكري، ما الذي يمكن القيام به على صعيد التدريب والتعليم العسكري المهني وإصلاح قطاع الأمن للتصدي لاتجاه الانقلابات؟

كوالي: إذا أمعنت النظر، فستلاحظ أنَّ معظم الانقلابيين ليسوا من القادة الذين يتدربون على إدارة قطاع الأمن، فمثل هذا التدريب أقرب إلى الوعظ للمهتدين. ولذلك من الحكمة توسيع دائرة التدريب لضمان أنَّ رجال القوات المسلحة – مهما كانت رتبتهم أو مسؤولياتهم – يفهمون ويحترمون مبدأ سيطرة المدنيين على الجيش. ومن جانبها، يجدر بالسلطات المدنية والقيادات السياسية الإلمام بقطاع الأمن وتسهيل الترقيات الدورية القائمة على أساس الجدارة، والالتزام بالشفافية في عملية التجنيد، وتوفير التدريب المناسب للاحتفاظ بثقة القوات المسلحة.

كوالي يلقي كلمة خلال «ندوة المساءلة السادسة» بالعاصمة الملاوية ليلونغوي في عام 2019.

رقيب إدوارد سالكيدو/الجيش الأمريكي

عناصر من قوات الدفاع الملاوية يشتركون في مسيرة في ثكنات كاموزو، مقر قيادة قوات الدفاع الملاوية، في ليلونغوي قبل مراسم تنصيب الرئيس في عام 2020.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

منبر الدفاع الإفريقي: لا يتمتع إذن الأفراد ذوو الرتب الدنيا بالقوات المسلحة بالقدر الكافي من التدريب الاستراتيجي؟

كوالي: يكمن التحدي في إعداد الجيش في وجود ثلاثة مستويات: المستوى الاستراتيجي والمستوى العملياتي والمستوى التكتيكي. وللمستوى التكتيكي تحديات خاصة، أي إنَّ قضايا إدارة قطاع الأمن لا تُدرس على هذا المستوى. وليس لدى القوات على المستوى العملياتي (وهم أكثر المشاركين في الانقلابات) فكرة عن القضايا المتعلقة بإدارة قطاع الأمن أو القضايا المتعلقة بسيطرة المدنيين على القوات المسلحة. وأقترح أننا علينا البدء في تدريس تلك القضايا على ذلك المستوى حتى يكبر الجنود وهم يفهمونها. وينبغي أن يغدو احترام السلطات المدنية بصفتها المسيطرة على الجيش منهج حياة، لأنها تمثل الأفراد الذين انتخبهم المواطنون لتولي هذه المناصب. وينبغي أن يغدو احترام ذلك منهج حياة؛ لأنهم إنما يُفترض بهم القيام بذلك في ظل الحكم الديمقراطي. ولا ينبغي أن ننتظر إلى أن يرتقي القادة لأعلى الرتب. فالمثل يقول: بعد ما شاب بعثوه الى الكتَّاب؛ ولذا كلما بكَّرنا، كان خيراً. وعندئذ سيكون لدينا جمع غفير من رجال القوات المسلحة الذين يفهمون مبادئ الديمقراطية.

منبر الدفاع الإفريقي: ما أهدافك قصيرة الأجل لقيادة كلية الدفاع الوطني الملاوية المقرر إنشاؤها قريباً؟

كوالي: يتمثل هدفي قصير الأجل في إعداد منهج متين وشامل يراعي احتياجات قوات الدفاع الملاوية وملاوي كدولة، ويراعي قدرة قوات الدفاع الملاوية، بجانب حلفائنا، على مواجهة التهديدات المعاصرة. ثانياً، علينا إنشاء الكلية، فقد حددنا مكاناً ولكننا ننتظر الإجراءات الحكومية. وسيتعين عليَّ فور الانتهاء من ذلك تشكيل فريق لتدريس الدورات والمقررات.

منبر الدفاع الإفريقي: ما أهدافك طويلة الأجل؟

كوالي: يتمثل هدفي طويل الأجل في انخراط أكبر عدد ممكن من المشاركين في الدورات والمقررات للمرور عبر أروقة كلية الدفاع الوطني بملاوي ووضع هذه المؤسسة في مصاف مراكز التميز. يجب أن تكون من المؤسسات التي يفضلها القادة، ليس في ملاوي وحدها، بل في القارة قاطبة. كما نريد أن تكون لنا بصمتنا الخاصة، فعلينا وضع استراتيجيات قتالية محلية لنرى كيف يمكننا البلوغ بها لأعلى مستويات التطوير. فلا يمكننا أن نكتفي بتبني استراتيجيات نجحت في أماكن أخرى.

وعلينا التعمق في التاريخ العسكري للبلدان الإفريقية، لأننا نكتفي في أحيان كثيرة بالنظر إلى الحروب العالمية لاستخلاص الدروس المستفادة منها. بل علينا أن نلقي نظرة على حروبنا لنتعرف على أسباب نشوبها وكيف كانت نهايتها. وبذلك سنجد طرقنا المحلية أو التقليدية لحل الصراعات. وبصرف النظر عن ذلك، فإننا نريد وضع آليات لمنع الصراع. فلا ينبغي للدول المتجاورة ان ترى بعضها البعض مصدر تهديد بل ينبغي لها أن تحسن جوار بعضها البعض. وعلينا إجراء تمارين لحل الصراع في إطار استراتيجيتنا لمد جسور الثقة في القارة الإفريقية. ❑

آفة أمنية

الانقلابات تتضاعف في غرب إفريقيا مع غياب الحكم الرشيد وتزايد هجمات المتطرفين

تعاني

بوركينا فاسو الأمرين جرَّاء أعمال العنف على أيدي المتطرفين المتسللين إليها من جارتها مالي منذ عام 2015، بيد أنَّ يوم 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 أمسى نقطة تحول فاصلة لهذه الدولة الواقعة في منطقة الساحل.

ففي صباح ذلك اليوم، اقتحم مسلحون متطرفون إحدى نقاط الشرطة العسكرية بالقرب من منجم ذهب في بلدة إيناتا الشمالية الواقعة بمحافظة سوم ببوركينا فاسو. وكانت النتائج مفاجئة ومأساوية وأحدثت تحولاً جذرياً.

فقال السيد ماكسيم كوني، وزير الأمن، لوسائل الإعلام الحكومية، والجثث ما تزال تُعد: "تعرَّضت إحدى فصائل الدرك صباح اليوم لهجوم خسيس ووحشي، لكنهم احتفظوا بمواقعهم."

وتبين أنَّ 49 من رجال الدرك لقوا مصرعهم مع أربعة مدنيين. وأفادت الجزيرة أنَّ الهجوم جاء بعد يومين فحسب من هجوم آخر أسفر عن مقتل سبعة من رجال الشرطة بالقرب من الحدود مع مالي والنيجر.

وفي يوم 22 كانون الثاني/يناير 2022، خرجت احتجاجات عنيفة هزَّت العاصمة واغادوغو ومدينة بوبو ديولاسو، أعرب فيها المواطنون عن انتقادهم للبيئة الأمنية المتدهورة، وفقاً لتقرير صادر عن مجموعة الأزمات الدولية. وبعد ذلك بيوم، سُمع دوي إطلاق نار في عدة ثكنات عسكرية، وكتب الجنود المتمركزون في معسكر سانغولي لاميزانا قائمة بمطالبهم، منادين بزيادة القوات والعتاد لمحاربة الجماعات المتطرفة، وتحسين الرعاية المقدمة للجرحى، وتوفير الدعم لأسر الجنود الذين لقوا مصرعهم في القتال، فضلاً عن عدة مطالبات أخرى.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، ومع عودة الهدوء على ما يبدو، خرجت جموع المتظاهرين إلى شوارع العاصمة لتأييد الجيش. وانضم بعض رجال الدرك وغيرهم من الموالين للرئيس روش مارك كابوري إلى المتمردين. وهاجمت قوات الجيش منزل كابوري، واضطر إلى التنحي في مساء اليوم التالي. وتولَّى المقدم بول هنري سانداوغو داميبا زمام الحكم بصفته رئيساً للحركة الوطنية للحماية والإصلاح، وهي الهيئة التنفيذية للطغمة العسكرية.

لكنه لم يلبث في الحكم طويلاً، إذ أطاح به النقيب إبراهيم تراوري في انقلاب آخر يوم 30 أيلول/سبتمبر 2022. ومما لا يثير الدهشة والاستغراب، أنَّ الانقلاب وقع بعد أن اتهمت قوات الأمن داميبا بالفشل في كبح جماح أعمال العنف المستمرة على أيدي الجماعات المتطرفة.

العقيد المالي عاصمي غويتا شغل منصب الرئيس المؤقت لمالي منذ الإطاحة بالحكومة يوم 24 أيَّار/مايو 2021. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

تقف الأوضاع في بوركينا فاسو شاهداً على المشكلات التي تعتري مالي هي الأخرى، فأدت إلى حدوث انقلابين بها في الآونة الأخيرة، ومحاولة انقلاب في النيجر شرقاً. والواقع أنَّ منطقة الساحل ظلت طيلة سنوات مرتعاً لأعمال العنف على أيدي العناصر المتطرفة.

أفاد مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية في كانون الثاني/يناير 2022 قائلاً: "تكاد تكون أعمال العنف المرتبطة بالجماعات الإسلامية المتشددة قد تضاعفت في الساحل خلال عام 2021 (من 1,180 حادثة إلى 2,005 حادثة)، مما يسلط الضوء على التهديد الأمني المتصاعد بسرعة في هذه

صورة لمبنىً محترق ومنهوب في العاصمة المالية باماكو يوم 19 آب/أغسطس 2020 في صباح اليوم التالي لإطاحة رجال الجيش المتمردين بالرئيس المالي إبراهيم أبو بكر كيتا ورئيس وزرائه بوبو سيسيه.
وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

المنطقة. وكان هذا الارتفاع أبرز تغيير يحدث في أي من مسارح العنف بسبب الجماعات الإسلامية المتشددة في إفريقيا، بل وحجب تراجع الأنشطة العنيفة في مناطق حوض بحيرة تشاد وشمال موزمبيق وشمال إفريقيا بنسبة 30 بالمئة في المتوسط."

يعد عدم الاستقرار النتيجة الحتمية لغياب الأمن، والساحل خير مثال على هذه الحقيقة المسلَّم بها. كما أنَّ عدم الاستقرار والانقلابات في بعض البلدان إنما تحدث بسبب قادة غير مستعدين للالتزام بالقواعد التي تنص

العقيد المالي مالك دياو، وسط الصورة، كان ثاني اثنين من مدبري الانقلاب اللذين تدرَّبا في روسيا.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

أعمال العنف جرَّاء الجماعات الإسلامية المتشددة في الساحل

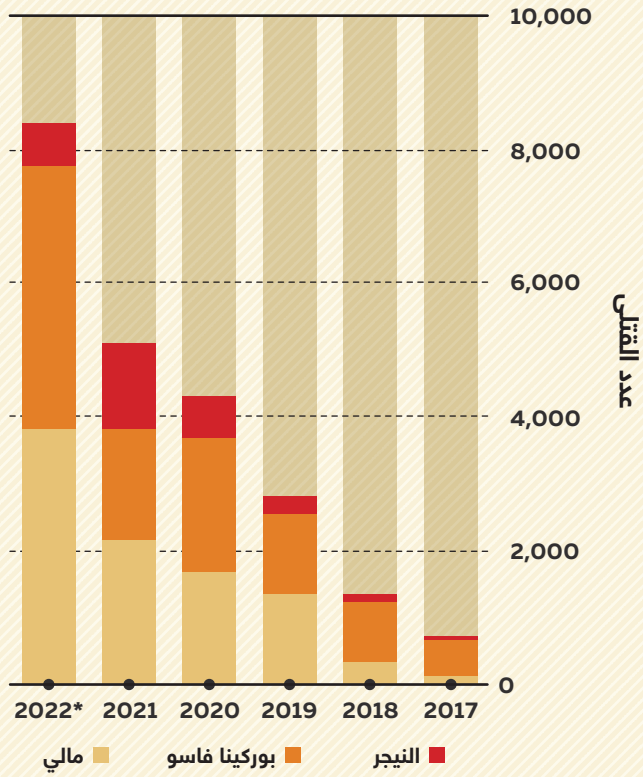

المصادر: مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة
*بيانات متوقعة

عليها الدساتير والقوانين الوطنية. وهذا ما حدث في غينيا في عام 2021 حين قرر الرئيس ألفا كوندي تعديل دستور بلاده لتولي الرئاسة لفترة ثالثة بما يخالف نصوص الدستور.

قال موقع «فوكس» في شباط/فبراير 2022: "مع أنه فاز ابتداءً في انتخابات ديمقراطية في عام 2010 – وهو أول زعيم غيني يفعلها – فإنَّ إحكام قبضته على السلطة، فضلاً عن الفساد وتفشي الظلم وعدم المساواة، قد وفر على ما يبدو القوة الدافعة التي أرادها الجيش للانقلاب عليه في أيلول/سبتمبر الماضي."

تكشف دراسة كثرة الانقلابات في غرب إفريقيا والساحل عن عوامل مشتركة: غياب الحكم الفعال أو القانوني، وتدخل جهات خارجية مثل روسيا ومرتزقة مجموعة فاغنر التابعة لها، وأعمال العنف على أيدي الجماعات المتطرفة.

التدخل والحكم غير الرشيد

يرى الدكتور محمد دان سليمان، الزميل الباحث بجامعة غرب أستراليا، والدكتور حكيم أوناباجو، المحاضر الأول في جامعة النيل بنيجيريا، أنَّ الانقلابات يمكن أن تحدث بسبب عوامل «داخلية» أو «خارجية».

فيقولان: "تشمل الأسباب الداخلية عيوب الحكم وعدم الوفاء بحقوق المواطنة وشعور المواطنين بالإحباط (ومعظمهم من الشباب) وتفشي غياب الأمن."

وتحدثا عن نمو الديمقراطية في غرب إفريقيا، لكنها ظلت ديمقراطية "سطحية"، تتميَّز بانتخابات دورية تفتقر إلى "ركائز الديمقراطية كالمشاركة المستنيرة والفعالة، واحترام سيادة القانون، واستقلال القضاء، والحريات المدنية." ويقولان في مقالهما المنشور على موقع «كونفرسيشن» إنَّ المواطنين يفضلون أحياناً بعض الأحزاب الحاكمة بدافع الخوف، وكثيراً ما يلجأ رؤساء القارة إلى تعديل دساتير بلادهم لتمديد فترات حكمهم.

وذكر سليمان وأوناباجو أنَّ العوامل الخارجية المؤدية للانقلابات كثيراً ما تحمل "بصمات أجنبية."

يشير تقرير أعدَّه الباحث صمويل رماني لمعهد أبحاث السياسة الخارجية في أيلول/سبتمبر 2020 إلى وجود بعض الصلة بين روسيا وبين مدبري الانقلاب الأول في مالي. فيقول إنَّ اثنين من مدبري الانقلاب (وهما مالك دياو وساديو كمارا) كانا قد عادا من التدريب في الكلية العسكرية العليا بموسكو قبل انقلاب عام 2020.

ومع أنَّ روسيا نفت ضلوعها في الانقلاب الأول، فقد عاد عليها بالنفع، بل ويمكن القول إنها استفادت بالفعل؛ إذ كان الكرملين قد وقَّع اتفاقية تعاون عسكري مع مالي في عام 2019. ويقول رماني إن هذه الاتفاقية عززت الروابط مع رجال الجيش المالي الذين ساندوا الانقلاب. كما تزامنت مع سأم المواطنين الماليين من عمليات مكافحة الإرهاب الفرنسية واستعدادهم ليجربوا حظهم مع الروس.

وكتب رماني قائلاً: "في المظاهرات التي جرت بميدان الاستقلال في باماكو عقب الانقلاب، شوهد محتجون يلوحون بالأعلام الروسية ويحملون لافتات تشيد بروسيا لتضامنها مع مالي."

كما كانت روسيا تزرع بذور الشك في بوركينا فاسو جارة مالي حين أمسك الجيش بمقاليد الحكم بها. فيقول الدكتور جوزيف سيغل، مدير الأبحاث بمركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، في مقاله للمعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية في كانون الأول/ديسمبر 2021، إنَّ روسيا عملت خلال السنة التي سبقت انقلاب 2020 بمالي على مساندة جهود التضليل التي هدمت سلطة الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا.

ويقول سيغل: "ساهمت هذه الرسائل في خروج الاحتجاجات المناهضة لكيتا وصارت ذريعة للانقلاب."

وذكر أنَّ قادة الانقلاب يبحثون عن اعتراف خارجي بهم لتعويض افتقارهم للشرعية في أوطانهم. فما أن أمسكت الطغمة العسكرية في مالي بمقاليد الحكم حتى سمحت لمرتزقة مجموعة فاغنر الروسية بالعمل في البلاد، تحت ستار مساعدتها على التصدي لموجة العنف على أيدي الجماعات المتطرفة. وأكدت عدة روايات أنَّ هذه الخطوة فشلت تكتيكياً واستراتيجياً وساهمت في زيادة ترهيب الشعب المالي.

رجل يربط الفروع لبناء خيمة في مخيم مبيرا للاجئين بموريتانيا الذي يأوي آلاف الماليين الذين فروا من ديارهم.
وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

لوحة إعلانية عليها صورة ممزقة للرئيس الغيني السابق ألفا كوندي الذي أطاح به انقلاب وقع في أيلول/سبتمبر 2021.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

استمرار العنف

كشف تقرير صدر في تموز/يوليو 2022 عن مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية بقلم الدكتور مايكل شوركين، مدير البرامج العالمية بمؤسسة «14 نورث استراتيجيز»، أنَّ عدد القتلى جرَّاء أعمال العنف التي ترتكبها مختلف الجماعات الإسلامية المتشددة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر الواقعة بالساحل في عام 2022 كان من المتوقع أن يتضاعف خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021.

وكانت الأوضاع أشد وبالاً في مالي وحدها، إذ كشف تقرير نشره المركز يوم 29 آب/أغسطس 2022 أنَّ أعمال العنف على أيدي الجماعات المتطرفة قد اقترب من العاصمة المالية باماكو منذ استيلاء الجيش على السلطة في عام 2020. وأسفر ذاك التقدم عن ارتفاع حصيلة القتلى، لا سيما في صفوف المدنيين. وجاء في التقرير: "إنَّ عدد من سفكت الجماعات الإسلامية المتشددة دماءهم في أعمال العنف التي استهدفت المدنيين خلال عام 2022 يقارب ثلاثة أضعاف من سفكت دماءهم خلال عام 2021؛ وسقط عدد أكبر من القتلى المدنيين في كل من الربع الأول والثاني من عام 2022 مقارنة بأي عام سابق."

وأي ذريعة يتذرع بها مدبرو الانقلابات بأنَّ تدخلهم إنما ينبع من حرصهم على نشر الأمن ما هي إلا ادعاءات جوفاء، لا سيما في بوركينا فاسو ومالي؛ إذ لم تظهر الانقلابات أي بوادر على تحسن الأوضاع الأمنية، بل يبدو أنَّ العكس صحيح في الواقع.

فيقول شوركين: "تسببت الانقلابات العسكرية في مالي وبوركينا فاسو... في سحب الانتباه والموارد النفيسة من القتال، مما سمح للمسلحين باكتساب الزخم والتوسع."

واستأسد المتطرفون الماليون منذ وقوع الانقلابين ووصول فاغنر. فقد أفاد المجلس في آب/أغسطس 2022 أنَّ مسلحي جبهة تحرير ماسينا أطلقوا خلال تقدمهم نحو باماكو صواريخ على مطار موبتي سيفاري، وهو مركز نقل حيوي لعمليات بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بالبلاد.

وقال المجلس: "من حيث الفترة الزمنية، تفاقمت أعمال العنف على أيدي الجماعات المتطرفة في كل ربع من الأعوام منذ وقوع الانقلاب العسكري مقارنة بأي ربع من الأعوام التي سبقت استيلاء الطغمة العسكرية على الحكم."

بل أمست قوات مجموعة فاغنر الروسية من بين الجناة الآن، إذ يقدم هؤلاء المرتزقة الدعم مقابل الحصول على امتيازات التعدين، ويعني ذلك الحصول على الذهب في حالة مالي، ويُتهم هؤلاء الفاغنريين بنهب القرى وإعدام المدنيين بالمئات منذ وصولهم إليها في أواخر عام 2021.

ويبدو أنَّ مسؤولي الجيش المالي أنفسهم بدأوا يتعاملون مع تردي أوضاع البلاد. ففي منتصف أيلول/سبتمبر 2022، رسم الفريق أول الحاج آغ جامو صورة كئيبة عن حالة المدنيين المقيمين في قرية دجيبوك الشمالية والمناطق الواقعة بين غاو وتلاتاي.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عنه قوله في رسالة صوتية باللغة التماشقية: "لا توجد قوات مسلحة أو أي كيان لتأمين أهالي هذه المناطق." وانتشرت الرسالة على الواتساب.

وحثَّ المدنيين المقيمين بتلك المناطق على الفرار والاستقرار "في المدن الكبيرة حفاظاً على سلامتهم."

"لا شك أنَّ العدو سيبسط سيطرته على هذه المناطق إذ لا توجد قوات أمن للتصدي له." ❑

المعهد الفرنسي بواغادوغو تعرَّض للهجوم بعد الانقلاب الثاني في بوركينا فاسو في أقل من عام يوم 30 أيلول/سبتمبر 2022.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

ضابط عسكري يخدم بالصومال يحضر ورشة تدريبية على حماية المدنيين وحقوق الإنسان وقضايا المرأة.

بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (الأميسوم)

نقاط اتخاذ القرار

التعليم والتدريب والإرشاد يمكن أن تؤدي لاتخاذ خيارات أخلاقية

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

عكف العلماء عبر العصور على دراسة أفضل السبل لإعداد رجال الجيش لاتخاذ قرارات أخلاقية. فلماذا تختار بعض الوحدات انتهاك القوانين بالنهب أو الإساءة للمدنيين؟

ولما تختار وحدات أخرى تعريض نفسها للخطر لإحياء نفس واحدة؟ وعلى طرفي نقيض، لماذا يلجأ بعض رجال الجيش إلى تدبير الانقلابات، في حين يصر آخرون على أن يربؤوا بأنفسهم عن السياسة؟

بالنسبة لمن حاولوا تشكيل جيش يتحلى بالأخلاق، فإنَّ الأمر يتوقف على كلمة واحدة: المهنية. وذلك لأنَّ بعض الجيوش تتحلى بأعلى قيم مهنتها بينما تتجرد منها جيوش أخرى.

قال الفريق أول روبرت كيبوتشي، قائد قوات الدفاع الكينية، لمنبر الدفاع الإفريقي: "من الواجب إكساب المؤسسات العسكرية خصال المهنية والاحترافية من خلال التدريب والتعليم حتى يفهم الجيش مكانه في المجتمع ويفهم أهمية دوره للحفاظ على الاستقرار في البلاد."

ليس ترسيخ هذه الثقافة الاحترافية بالعمل الهيِّن دائماً، إذ تستخدم الجيوش استراتيجيات مختلفة لنسج الأخلاق في برامجها التدريبية ونشر ثقافة قوية تؤكد على احترام سيادة القانون.

التعليم العالي

يمكن لمؤسسات التعليم العسكري المهني أن تساهم في غرس ثقافة الأخلاق داخل القوات المسلحة.

فقد كشفت دراسة أجراها مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية عن احتمالية وجود علاقة بين تلك المؤسسات وتجنب الانقلابات، فتوصلت إلى عدم وجود كلية حربية أو كلية دفاع في دول غرب إفريقيا الأربع التي شهدت انقلابات منذ عام 2020، وهي بوركينا فاسو وتشاد وغينيا ومالي. ولا توجد كلية للقادة والأركان إلا في مالي.

ويؤمن نفر من رجال الجيش بوجود صلة بين القيم التي تُدرس في أروقة هذه المؤسسات وبين احترام النظام الدستوري وسيادة القانون.

فيقول العميد دانيال كوالي، آمر كلية الدفاع الملاوية: "يساعد التعليم العسكري المهني على تشكيل القادة الاستراتيجيين بإكسابهم مهارات اتخاذ القرار والقيادة الاستراتيجية؛ وهذا يفيد القوات الموجودة تحت إمرتك."

وذكر أنَّ ضباط الجيش المتسلحين بسلاح العلم يتمتعون بالأدوات اللازمة لقيادة الوحدات التي تتحلى بالانضباط.

وقال لمنبر الدفاع الإفريقي: "وهكذا تحرص على تشكيل روح الفريق لاتخاذ قرارات تتمتع بالشفافية وتخضع للمساءلة، وتعملون كفريق واحد. ولا يمكن لجنودك أن يتحركوا من ورائك للاستيلاء على الحكم لأنهم يحترمونك، ولأن لديهم طرق لحل الصراعات."

في الأعلى: مدرب من بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام بجمهورية إفريقيا الوسطى يلقي محاضرة لأفراد القوات المسلحة في البلاد. المينوسكا

مدربون يعلمون المجندين في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كينية منع انتهاكات حقوق الإنسان وحماية المواطنين المعرضين للخطر. المونوسكو

ويحذر آخرون من الربط المباشر بين التعليم العسكري المهني وتجنب الانقلابات. فيقول الدكتور كويسي آنينغ، الأستاذ الزائر في جامعة أوبسالا بالسويد، إنَّ انتشار الانقلابات في الآونة الأخيرة يعد نتاج إخفاق الطبقة السياسية بغرب إفريقيا في الوفاء بوعودها وفشلها في الحكم. ويعتقد أنَّ الانقلابات لن تتوقف إلى أن تعود الأمور إلى نصابها الصحيح.

وقال لمنبر الدفاع الإفريقي: "لا يمكن الاستغناء عن مؤسسات التعليم العسكري المهني، لكنها ليست الحصن المنيع ضد الانقلابات، وعودة الانقلابات إنما تعكس سوء إدارة دول غرب إفريقيا، ولم نشهد نهايتها بعد."

الأخلاق في التدريب الميداني

ليست قاعات المحاضرات المكان الوحيد لغرس الأخلاق وترسيخها، بل شاع تعليمها في التدريبات السابقة لنشر الجنود وتمارين التدريب الميداني لمحاكاة السيناريوهات الواقعية التي تتجلى فيها أخلاق الفرد المقاتل.

فربما يُحاط الجندي في أحد سيناريوهات التدريب بحشد معادٍ، وقد يكون عليه في سيناريو آخر أن يوازن بين إسقاط قتلى أو جرحى في صفوف المدنيين وبين القضاء على هدف ثمين.

يقول العميد الفرنسي بينوا رويال في مقاله المنشور بعنوان «الأخلاق العسكرية: من النظرية إلى التطبيق»: "يكمن الهدف في تعويد أفراد الجيش على الالتزام بهذه الخواطر الأخلاقية خلال تنفيذ العمليات التكتيكية في مسرح العمليات، في خضم الصعوبات، تحت ضغط الوقت والطقس والتوتر الحقيقي؛ فيجب أن يصطبغ سلوك الجندي في القتال دائماً بالروح والقيم الأساسية التي علمناه إياها."

من شأن أفضل نماذج التدريب أن تحاكي مختلف عوامل الضغط كالحرمان من النوم وضيق الوقت وشح المعلومات المتوفرة عن ساحة المعركة.

كتب الباحثان ميغان طومسون وراكيش جيتلي في مقال بعنوان «التدريب على أخلاقيات ساحة القتال: دمج السيناريوهات الأخلاقية في التدريبات الميدانية العسكرية المكثفة»: "يُستدعى أفراد الجيش لاتخاذ قرارات أخلاقية في ظل بعض أصعب الظروف."

وذكرا أنَّ الأخلاق قد تنهار في مثل هذه المواقف، فربما يتعين على الجندي أن يوازن بين تناقض القيم في خيارين مختلفين، وقد يقف في موقف يتسبب فيه أي خيار بإيذاء المدنيين أو إيذاء زملائه، ونادراً ما يكون القرار الصحيح واضحاً لا لبس فيه.

ويقولان: "تخلق هذه العوامل مجتمعة «الجو النفسي الخطير للقتال»."

ولكن يقول الخبراء إنَّ مثل هذا التدريب لن يؤتي ثماره إذا اقتصر على وحدات ما قبل نشر القوات أو التمارين السنوية. بل لا

أحد عناصر شرطة الاتحاد الإفريقي التي تخدم بالصومال يعطي الأطفال وجبات خفيفة خلال قيامه بدورية في مقديشو سيراً.

بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (الأميسوم)

بدَّ من الاهتمام بهذه الخصال طوال مسيرة الفرد المقاتل وتتعقد ظروفها مع تقدمه في الرتب العسكرية.

فيرى آنينغ أنَّ التدريب يجب أن يصبح عملية دورية في مجال حفظ السلام، بحيث يتضمن الدروس المستفادة في ميدان القتال.

فيقول: "يعود التدريب المحكم بالنفع على الدولة المساهمة بقوات وعلى قواتها المسلحة وعلى الدولة المستفيدة، ثمَّ يمكن تبادل الدروس المستفادة. وأنا من أشد المؤيدين والمؤمنين بتحديث المناهج الدراسية، ولكن يجب أن تتسم بالمرونة، بحيث تراعي احتياجات بيئة حفظ السلام دائمة التغيير."

كما يجدر بالمدربين جمع المعلومات حول كيفية استيعاب المعارف واستخدامها في الميدان. فيقول آنينغ: "يجب أن نضع منظومة للتعرف على الآراء والملاحظات. فكيف يفهم رجال القوات المسلحة ما تعلموه؟ وكيف يطبقونه؟ وكيف يتعاملون مع الملاحظات ويستخدمونها في إطار عملية التعلم؟"

وضع نماذج للأخلاق

يُدرَّس السلوك الأخلاقي نظرياً وعملياً، وتوضع نماذج طيبة للاقتداء بسلوكها الأخلاقي. فالكثير من رجال الجيش يقولون إنَّ المرشدين أو القدوات الحسنة كانوا سر تطورهم المهني.

وفي كتابه المسمى «دليل القيادة»، يشجع الجيش الأمريكي رجال

القوات المسلحة على إقامة علاقات مع المرشدين طوال مسيرتهم العسكرية. وتوصل استبيان موسع لكبار الضباط وضباط الصف إلى أنَّ نسبة 84٪ منهم تحدثوا عن وجود مرشد يرجعون إليه طوال مسيرتهم. ولا يجب بالضرورة أن تكون تلك العلاقة قائمة بين الرؤساء والمرؤوسين، بل يمكن أن تكون بين الزملاء أنفسهم.

فيقول الجيش الأمريكي: "للناصح الأمين دور مهم في تشكيل شخصية الجندي وتطوره، فالمرشدون قادرون على تقديم يد العون والمساعدة في مراحل مختلفة من مسيرة الجندي؛ من مجند يسعى إلى أن يصبح ضابط صف وإلى أن يوشك على التقاعد والخروج إلى الحياة المدنية."

ولا تحدث عملية التعلم من طرف واحد فحسب؛ إذ يقول السيد كريس أردوزر، مدير البرامج بالبرنامج الإرشادي لقيادة الاستدامة بالجيش الأمريكي: "يتعلم المرشدون أيضاً من المتعلمين، ويمكن أن يتسم المتعلم بسمات القيادة ولا يدرك ذلك. ولذلك تنطوي مهمة المرشدين على مساعدة المتعلم على إدراك المهارات القيادية التي يمتلكها بالفعل وكيفية استغلالها لتشكيل أسلوبه القيادي."

المهنية في التعامل

لا تأتي المفاسد المهنية والسقطات الأخلاقية فرادى، بل تحدث بسبب عيوب في المنظومة كاملةً. فالجنود الذين ينهبون أو يرتشون كثيراً ما يقولون إنَّ رواتبهم لا تكفيهم، والجنود الذين يتخلون عن وظائفهم أو يرفضون الانصياع للأوامر يشتكون أحياناً من سوء تجهيزهم، والجنود الذين يخرجون على التسلسل القيادي يشتكون من أنَّ عملية الاختيار للترقية لا تسلم من الظلم والفساد.

ويقول آنينغ إنَّ البلدان التي لم تسلم من الانقلابات يشيع فيها أمور كالتجنيد والترقية على أساس الانتماء العرقي والسياسي، وكل ذلك يتسبب في تآكل الجيش.

ويقول: "تموت الروح المؤسسية بمرور الوقت، ثمَّ تبدأ عملية صنع القرار السياسي والانتماءات في لعب دور مؤثر، وفي النهاية تبدأ تلك العلاقة العضوية بين القيادة السياسية والمؤسسة العسكرية في الانهيار."

ويمكن أن يتسبب انهيار النظام في تصرف الجيش تصرفات منافية لأخلاقيات القوات المسلحة.

فيقول آنينغ: "يبدأ الكثير من أفراد الجيش في الشعور كما لو أنَّ الذين من المفترض أن يقودوهم لا يمثلونهم، بل إنهم أحرص على تمثيل أسيادهم السياسيين. وحين يحدث هذا الانهيار داخلياً في صفوف القوات المسلحة، تقع مشكلات القيادة والسيطرة، وتقع مشكلات عدم احترام السلطة المدنية."

ويعتقد الباحثون في قضية الأخلاقيات أنَّ الدولة ملزمة تجاه جيشها مثلما أنَّ الجيش ملزم تجاه الدولة.

فيقول الدكتور كولا إسماعيل ثيلتساني، الأستاذ في جامعة ستيلينبوش بجنوب إفريقيا: "الجيش مكلف بالقوة العسكرية التي أوكلته إياها الدولة التي يدافع عنها، ولذا يجب أن تكون الدولة قادرة على أن تأتمن جيشها على أمنها. وبما أنَّ الجيش يعمل بمقتضى سلطة دولته، فإنَّ صورة الدولة تعتمد أيضاً على السمعة الدولية لجيشها."

يساعد تدريب رجال القوات المسلحة على الأخلاق الحميدة طوال مسيرتهم العسكرية على اتخاذ هذه القرارات، لا سيما في عمليات حفظ السلام المعقدة والمساعدات الإنسانية ومهام مكافحة الحركات المتمردة.

فيقول ثيلتساني: "يجب أن يكون قادة الجيش قادرين على التمييز بين استخدام القوة القسرية واستخدام القوة المقيِّدة، بين تأمين مصالح الدولة ومصالح المجتمع الدولي؛ فالأخلاق تؤهل الضباط لقيادة القوات المسلحة في مثل هذه المواقف التي يكتنفها الغموض." ❑

طيار أول سيدني ويليامز/القوات الجوية الأمريكية

مد جسور الثقة من خلال **الرعاية الصحية**

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

تحرص الكوادر العسكرية على توفير حياة كريمة لأبناء الوطن. ومن السبل التي تساعدهم على الإعراب عن التزامهم بذلك يكون من خلال برامج العمل المدني الطبي، فمن المعهود تنفيذ هذه البرامج خلال التدريب المشترك أو المتعدد الأطراف وبعثات حفظ السلام، وهي عبارة عن عيادات ميدانية مؤقتة لتقديم الخدمات الطبية للمواطنين. وهكذا شاركت عناصر القوات المسلحة الغانية من الكتيبة 6 مشاة في أحد هذه البرامج الطبية يوم 31 آب/أغسطس 2022 في مدينة يندى بغانا، حيث أجرى رجالها أمثال هذا الممرض الغاني فحوصات العين وقدموا خدمات طبية أخرى.

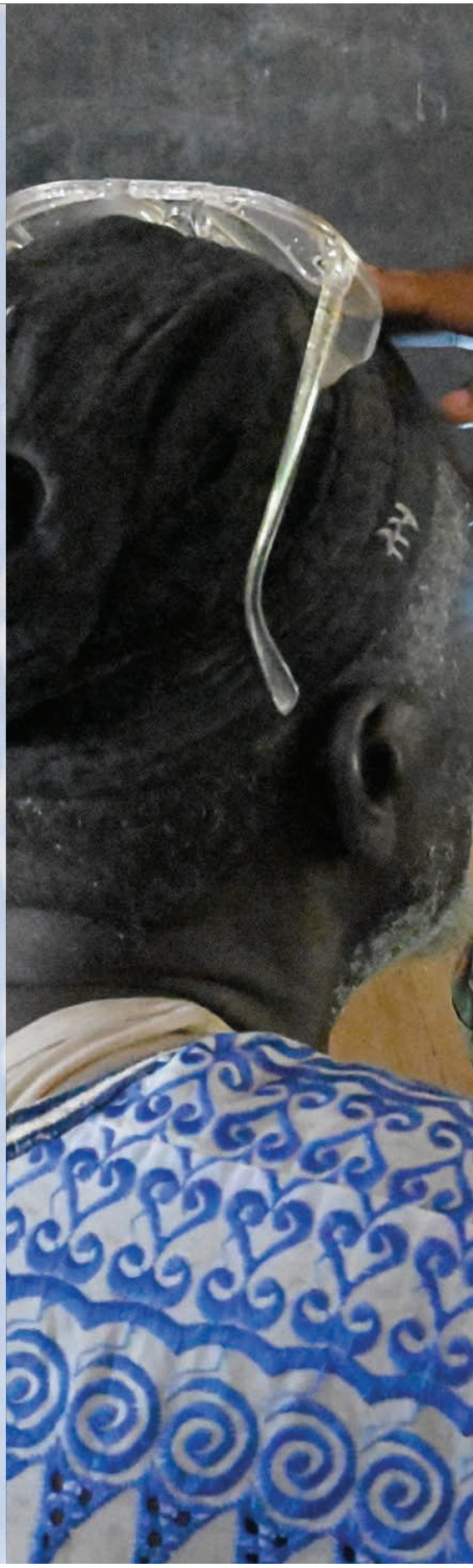

رسومات منبر الدفاع الإفريقي

قرارات حجب الإنترنت قلما تحقق أهدافها

التاريخ الحديث يُظهر أن حجب الإنترنت والرقابة **يؤججان الغضب وعدم الاستقرار**

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

حين نشبت الحرب في منطقة تيغراي الواقعة شمالي إثيوبيا في عام 2020، سارع السيد آبي أحمد، رئيس الوزراء، بإصدار أمر بقطع اتصالات الإنترنت والهاتف بها.

ففرض هذا الأمر حالة من التعتيم الإعلامي في تيغراي، وبات أشبه من المستحيل على سائر البلاد والعالم أجمع معرفة ما كان يجري بها في ظل تصاعد القتال وانتهاكات حقوق الإنسان.

وكان أمره ينافي حالة التقدم الديمقراطي في البلاد، كما كان حافزاً وراء تزايد الاحتجاجات واشتداد القتال.

قال المواطن إياسو غبرينينيا، أحد سكان مدينة ميكيلي التيغرانية، لوكالة أنباء «رويترز»: "كأنهم أعادوا عقارب الساعة 30 سنة إلى الوراء؛ فالناس يعانون، ولكن ربما لا تعرفون ذلك لأننا معزولون عن العالم؛ فهذا محبط للغاية."

منذ أن أمسك آبي بمقاليد الحكم في عام 2018، تعرَّضت إثيوبيا لحجب الإنترنت عدة مرات، ثمانية منها في عام 2019 وحده. وكثيراً ما بررتها الحكومة بدواعي الأمن القومي أو مكافحة الإرهاب؛ وهي أسباب تشكك فيها مؤسسات حقوق الإنسان.

وليس آبي بالرئيس الوحيد الذي لجأ إلى حجب الإنترنت ضد مواطنيه. فمنذ أن باتت غينيا أول دولة إفريقية تحجب الإنترنت في عام 2007، شاع حجب الإنترنت حجباً كاملاً أو جزئياً أو تعمد إبطاء الإنترنت المعروف بمصطلح خنق الإنترنت. وفي كثير من الحالات، يستخدم القادة تلك الحيل لبسط سيطرتهم، لا سيما في مواجهة الاحتجاجات والاضطرابات المدنية أو لقمع المعارضين السياسيين.

وكشفت مؤسسة «سيرف شارك» الداعية لحرية الإنترنت أنَّ 80٪ من أبناء القارة تضرروا من حجب الإنترنت أو وسائل الإعلام الاجتماعي خلال السنوات الأخيرة. ومن بين 90 حالة حجب سجلتها «سيرف شارك» في ربوع إفريقيا، كانت 66 منها مرتبطة بالاحتجاجات أو ما تصفه بمصطلح الاضطراب السياسي.

وضع المنادون بحماية الإنترنت مصطلحاً لهذه الحيل الإلكترونية وهو «القمع الرقمي».

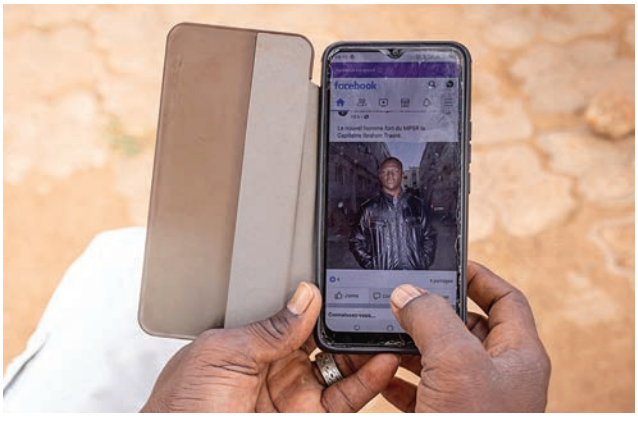

مواطن في بوركينا فاسو يستخدم هاتفه المحمول لمتابعة أخبار انقلاب بها.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

سيدة تشتري الصحف في الجزائر العاصمة، الجزائر. يُظهر التاريخ الحديث أنَّ جهود الحكومة لتكميم أفواه وسائل الإعلام المستقلة والتضييق على حرية التعبير غير مجدية وغير محبوبة. رويترز

آثار لا يمكن التنبؤ بها

يعكس حجب الإنترنت الأسلوب المتبع منذ عقود من الزمان لتضييق الخناق على المعارضة بإغلاق محطات الإذاعة والتلفزيون وإغلاق النوافذ الصحفية. بيد أنَّ تأثير إجراءات التعتيم الإعلامي الحديثة يفوق تأثير الإجراءات المتخذة في الماضي.

كتب الباحثان موسى كارانجا ونيكولاس أوبيو يقولان: "يتسبب حجب الشبكة في سلسلة من الآثار المتتالية التي لا يمكن التنبؤ بها في أحيان كثيرة على حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية." وقد اشترك كارانجا وأوبيو مع الدكتور جان ريدزاك في تأليف مقال عن قطع خدمات الإنترنت والاحتجاجات نشرته المجلة الدولية للاتصالات مؤخراً.

يمكن أن يتسبب حجب الإنترنت في أضرار بمليارات الدولارات للاقتصادات الوطنية من خلال إيقاف التجارة الإلكترونية. فقد قدَّرت مؤسسة «نت بلوكس» المعنية بتحليلات الإنترنت أنَّ الرئيس النيجيري محمد بخاري حين قرر حظر تويتر في عام 2021، فإنَّ قراره هذا كبَّد بلاده خسائر اقتصادية بقيمة 1.6 مليار دولار أمريكي وأعاق الاطلاع على المعلومات الصحية الحيوية المتعلقة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

يمكن أن يكون للحرمان من العمل وعرقلة الحياة اليومية تأثير ثانوي يتمثل في توسيع الحركات الاحتجاجية بدلاً من إيقافها.

فخلال إحدى حالات حجب الإنترنت الثلاث التي شهدتها بوركينا فاسو خلال عام 2021، قال الطالب الجامعي علي دايورغو لشبكة «صوت أمريكا» إنَّ هذا القرار حرمه من العمل وحمله على التعاطف مع الاحتجاجات المناهضة للحكومة آنذاك. فيقول: "أمسيت أشعر بغضب الشباب."

وفي ضربة تلقاها أحد أشكال القمع الرقمي، أصدرت محكمة زيمبابوي العليا قراراً بإلغاء قرار الحكومة بحجب الإنترنت في مطلع عام 2019، إذ كان يهدف إلى قمع الاحتجاجات المنددة بارتفاع أسعار الوقود.

وقضت المحكمة بأنَّ الحكومة ليس لديها سلطة لحجب الإنترنت، وقال المعارضون إنها إنما حجبت الإنترنت لإخفاء الأخبار المتعلقة بفرط استعمال القوة في ردها على الاحتجاجات.

استراتيجيات أشد مكراً ودهاءً

بما أنَّ القادة يدركون الآثار السلبية لحجب الإنترنت حجباً كاملاً، فقد اتخذوا إجراءات أدق لبسط سيطرتهم وقمع معارضيهم.

فما أكثر ما أمست قوانين مكافحة الإرهاب من الوسائل التي يفضلها القادة المستبدون لمراقبة استخدام مواطنيهم للإنترنت وتعقب تحركاتهم والتضييق على معارضتهم السياسية في بعض الحالات؛ وكلها إجراءات يشجبها المنادون بحماية الإنترنت لما فيها من انتهاك للخصوصية وحقوق الإنسان.

يقول الباحث بول كيمواوي في تقرير صادر عن تنسيقية السياسة الدولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لشرق إفريقيا وجنوبها: "تبنَّت الكثير من الحكومات الإفريقية سياسة الاستبداد الرقمية التي تتميَّز بتدابيرها الصارمة والمتطورة لتقيد حريات الإنترنت." كتب كيمواوي عن القمع الرقمي في أوغندا، وذكر أنَّ الأيام أثبتت أنَّ إقبال إفريقيا على التكنولوجيا الرقمية سلاح ذو حدين؛ فقد ساهمت الرقمنة في زيادة قدرة المواطنين على التعلم والكسب

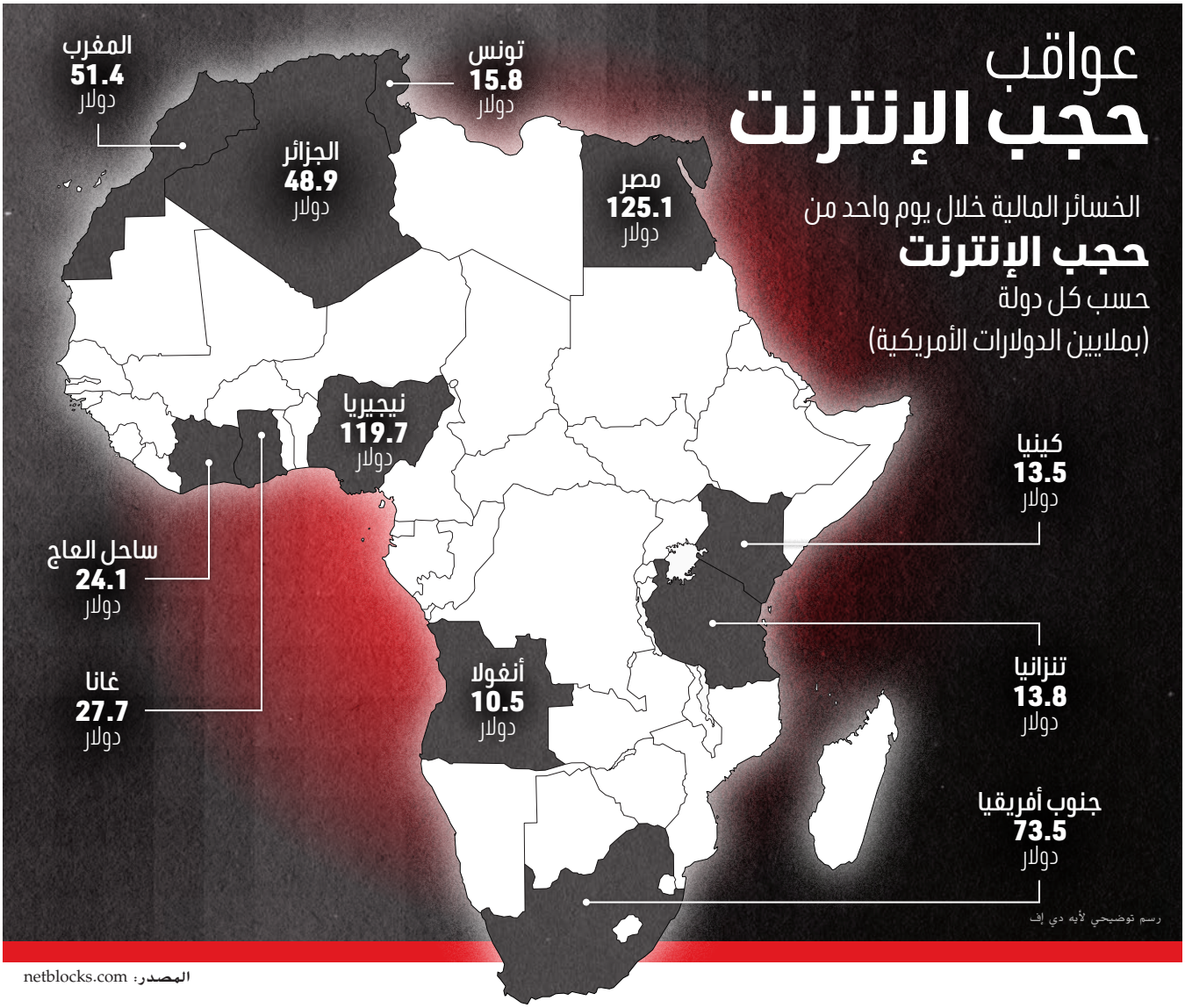

المصدر: netblocks.com

والتنظيم، وإذا بها تعطي الحكومات هي الأخرى المزيد من الأدوات لمراقبة مواطنيها، وكثيراً ما تفعل ذلك من خلال الأتمتة وعلى مدار الساعة.

ويقول في تقرير التنسيقية: "مع أنَّ مراقبة الدولة ليست ظاهرة جديدة، فقد توسعت أيما توسع مع زيادة الرقمنة."

وذكر أنَّ كلاً من ليسوتو وموزمبيق وتنزانيا وأوغندا وزامبيا قد وضعت قوانين غايتها مواجهة الجريمة والإرهاب عبر الإنترنت، لكنها تسهل على الحكومة أيضاً تعقب الأنشطة المشروعة وقمعها.

ومثال ذلك أنَّ ليسوتو تشترط على شركات الإنترنت تحويل أنشطة الإنترنت من خلال هيئة الاتصالات بالبلاد، حيث يمكن مراقبتها لحظة بلحظة، وهو إجراء يديم انتهاك الحكومة لخصوصية المواطنين.

ويدفع مسؤولو الشركات الذين لا يلتزمون بقوانين الاتصالات في أوغندا وزامبيا غرامات كبيرة ويتعرضون للسجن. ويرى كيمومي أنَّ مثل هذه العقوبات القاسية يمكن أن تجبر شركات الإنترنت على الامتثال للقوانين ولئن كانت تشكك في قانونية تلك الطلبات.

وفي ظل سرعة انتشار تكنولوجيا الهواتف المحمولة، أصبحت الحكومات أشد مكراً ودهاءً في حجب الإنترنت.

الحكومات يمكنها توجيه جهودها الرقابية نحو خنق تدفق المعلومات من الهواتف الذكية وإليها. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

فباتت الآن قادرة على توجيه جهودها الرقابية إلى أنواع معينة من التكنولوجيا بدلاً من فرض حصار شامل على مختلف القنوات الرقمية. فيمكنها خنق تدفق المعلومات من هواتف المحتجين الذكية وإليها دون المساس

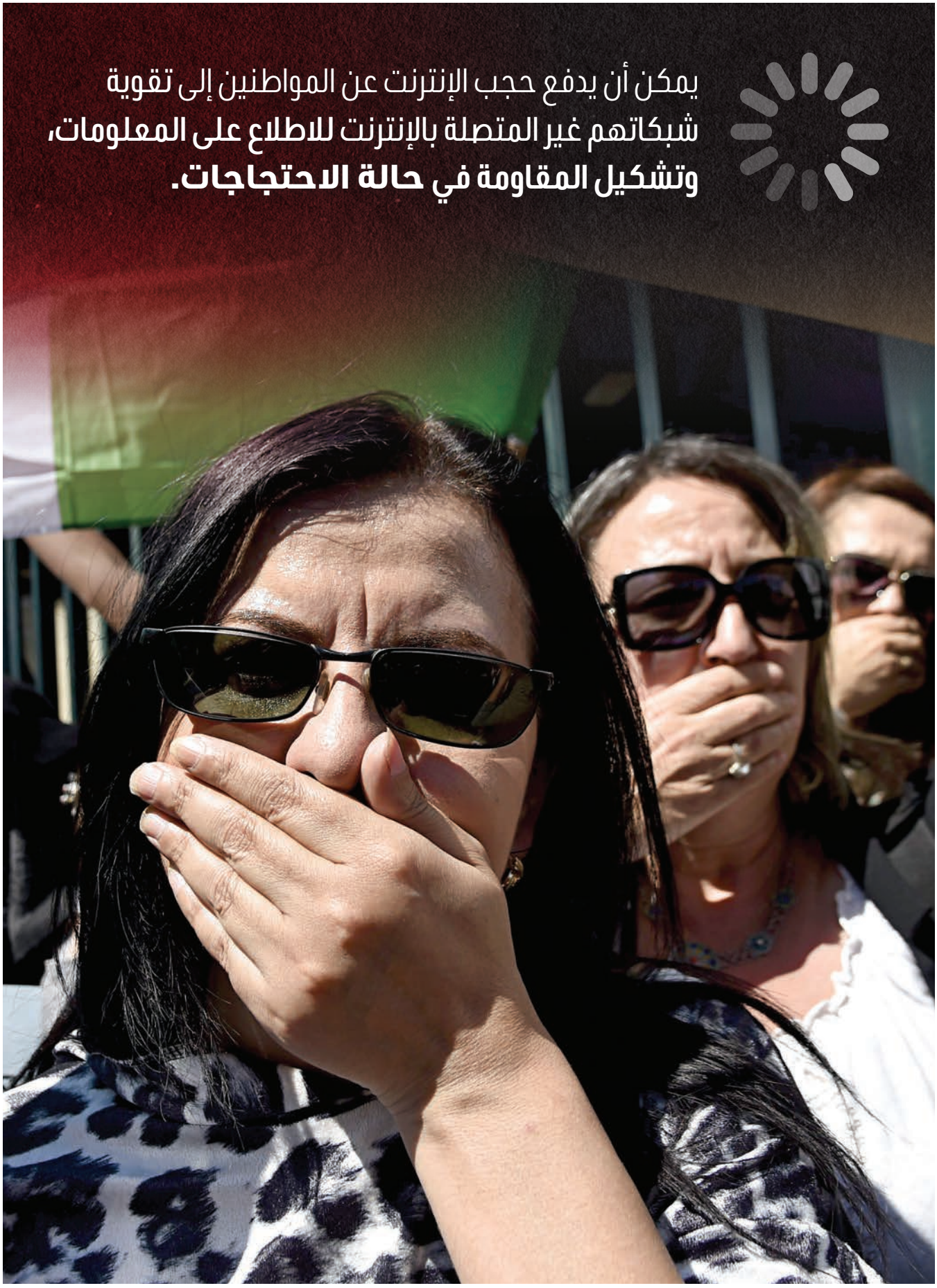

يمكن أن يدفع حجب الإنترنت عن المواطنين إلى تقوية شبكاتهم غير المتصلة بالإنترنت **للاطلاع على المعلومات، وتشكيل المقاومة في حالة الاحتجاجات.**

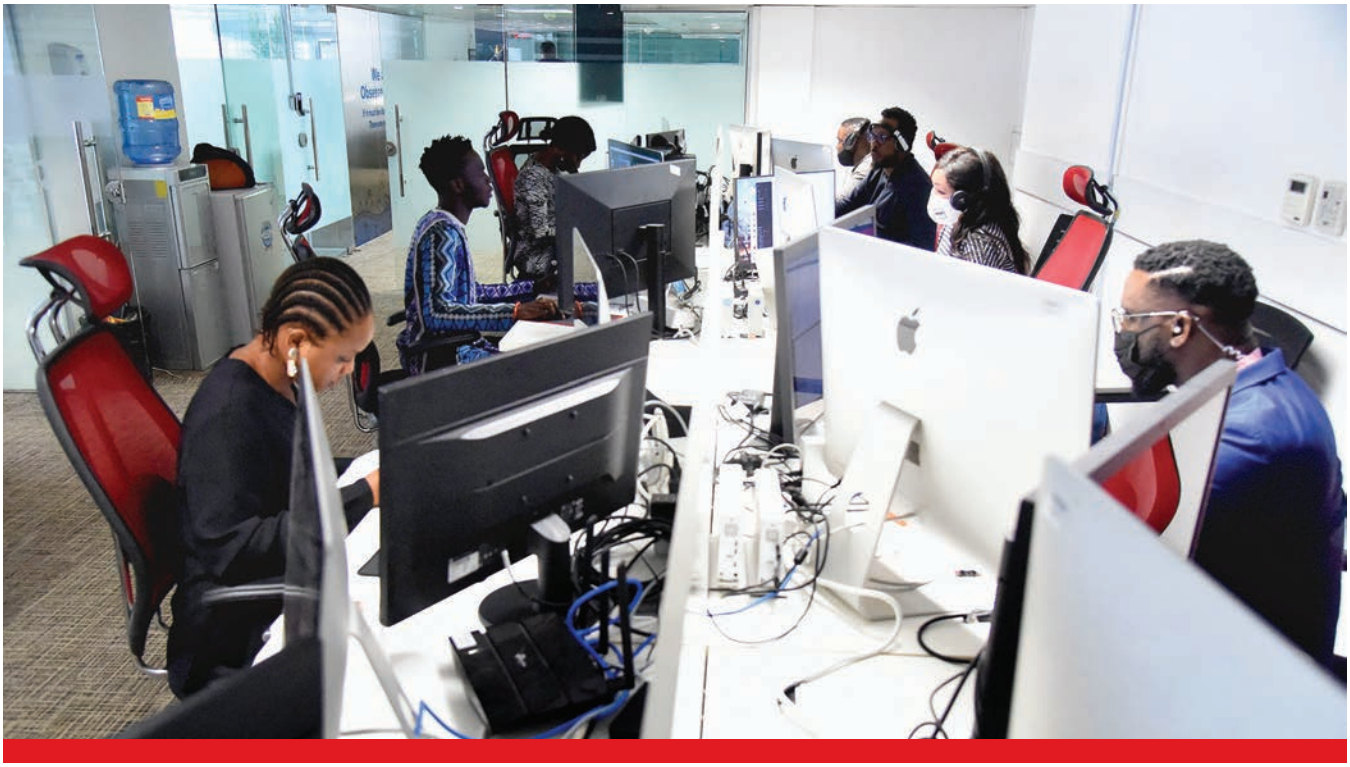

بأجهزة الكمبيوتر في المكاتب التجارية.

ويقول كارانجا وأوبيو وريدزاك: "يمكن أن يرجع خنق الإنترنت إلى الرغبة في تجنب الغضب الاجتماعي ورد الفعل السياسي على تعطيل سبل التواصل مع تقليص ما يمكن تحقيقه على المنصات."

علامة ضعف

يقول المحللون إنَّ القمع الرقمي دائم التغير لا يخفي حقيقة بسيطة: حجب الإنترنت والرقابة بدافع سياسي علامة على ضعف الحكومة.

أي إنَّ الحكومات الضعيفة تسارع إلى قمع الأنشطة الإلكترونية التي لا توافق أهوائها؛ وهذا رأي المؤلف ستيفن فيلدشتاين، الذي تناول قضية الرقابة الرقمية في مختلف دول العالم في كتابه الصادر في عام 2021 بعنوان «ظهور القمع الرقمي».

يرى فيلدشتاين أنَّ أسلوب الحكومة يعد من المؤشرات المهمة للقمع الرقمي.

فقال خلال جلسة عقدتها مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي لمناقشة قضية القمع الرقمي: "كلما تمادى النظام في الاستبداد، زادت احتمالية اعتماده على هذه الأساليب."

ومن المفارقات أنَّ الحكومات التي تُحكِم قبضتها على الحياة الإلكترونية لمواطنيها إنما تُضعف سلطتها عن طريق دفع الناس للبحث عن سبيل للتحايل على حجب الإنترنت.

وهذا ما حدث خلال حظر تويتر في نيجيريا، إذ تمكن الآلاف من مستخدمي تويتر من التحايل على الحظر باستخدام الشبكات الافتراضية الخاصة للاتصال بالإنترنت من خلال قنوات أخرى.

وفشل الحجب الموسع لوسائل الإعلام الاجتماعي في الكاميرون (93 يوماً) وتشاد (16 شهراً) في منع المواطنين من التحايل على قرارات الحظر لكشفها للعالم والمطالبة بالتغيير.

يمكن أن يدفع حجب الإنترنت عن المواطنين إلى تقوية شبكاتهم غير المتصلة بالإنترنت للاطلاع على المعلومات، وتشكيل المقاومة في حالة الاحتجاجات. ولمَّا تحرم الحكومات الاستبدادية الناس من مساحة إلكترونية للتعبير عن آرائهم، فربما تجبر هذه الطاقات على النزول إلى الشارع حيث يمكن أن تتحول إلى عنف.

ونوَّه الباحثون إلى أنَّ حجب وسائل الإعلام الاجتماعي في إثيوبيا الذي استهدف منطقتي أمهرة وأوروميا في عام 2017 "فشل فشلاً ذريعاً في إعاقة أنماط الاحتجاج التي أدت إلى ذلك." وإنما جعل المحتجين يستغنون عن الإنترنت، فوقعت اشتباكات عرقية.

ويقول خبراء الاتصالات إنَّ الحكومات الإفريقية عليها ألا تعادي استخدام المواطنين للإنترنت، وإنما يمكنها التعاون بشأن القوانين التي تحمي حرية التعبير والاطلاع على المعلومات وتكتفي بحظر الجماعات الإرهابية وما يهدد الاستقرار.

ويقولون إنَّ المكاسب قصيرة الأجل المرجوة من خنق الإنترنت أو حجبه لا تعادل الأضرار الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن تلك الإجراءات.

ويقول كارانجا وأوبيو وريدزاك: "ليس إغلاق شبكات الاتصالات كفيلاً بالنجاح في قمع الاحتجاجات." ❑

متظاهرات يتجمعن للاحتجاج على الرقابة بالجزائر العاصمة، الجزائر، في عام 2019. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

الاتصال بالإنترنت أداة تواصل أساسية في الشركات والمشاريع التجارية والمؤسسات التعليمية. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

الخدمة بالمبادئ

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

الجدارة والعلاقات المدنية العسكرية الوطيدة وغياب الفساد ركائز تجنب الانقلابات

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

عادت الانقلابات ومحاولات الانقلاب بوجهها القبيح إلى القارة خلال السنوات القليلة الماضية. وفي ظل أعمال العنف على أيدي المتطرفين والتدخل الخارجي وعدم الاستقرار السياسي، فإنَّ الجيوش بوسعها منع الانقلابات من خلال الاهتمام بمبادئها المهنية.

تعتبر هذه المبادئ حجر الأساس الذي أخذ بيد قوات الأمن للحفاظ على السلام ودعم الحكم الديمقراطي لفترات طويلة وفي بلاد كثيرة.

لا يوجد ما يضمن للدولة أن تتجنب تغيير حكومتها تغييراً غير دستوري، ولكن توجد بعض الإجراءات لإصلاح قطاع الأمن يمكن للمؤسسات اتخاذها لتقليل احتمالية وقوع انقلاب.

نقدم لكم فيما يلي توصيات الخبراء حول مبادرات الإصلاح التي يمكن تنفيذها لغرس الاستقرار ونشر ثقافة المهنية والاحترافية في صفوف القوات المسلحة والبعد عن الانقلابات العسكرية. ولا تقدم هذه القائمة كافة الحلول الممكنة، ولكن إذا ما نُفذت هذه التوصيات معاً، فيمكنها مساعدة الدول على الحفاظ على قوة الحكم المدني ومساعدتها على تجنب الوقوع في «فخ الانقلابات».

أكثر من 1,000 مجند في القوات الجوية النيجيرية يشاركون في حفل تخرجهم بعد إتمام التدريب الأساسي في مركز التدريب العسكري بكادونا. القوات الجوية النيجيرية

تعيين قادة الجيش على أساس الجدارة: حين ينزع القادة إلى تكديس الرتب العليا في جيوشهم بسياسيين يكونوا أشبه بالموظفين، فيمكن أن يتسبب ذلك في حالة من الاستياء في صفوف الجيش. ومن المرجح أن يحظى قادة الجيش برتبة الفريق واللواء الذين يُرقون بناءً على خبرتهم وجدارتهم وتقدمهم في العمر باحترام رجال الجيش. كما يراعون جوانب الظلم داخل المؤسسة العسكرية قبل أن تصل إلى مستوى الانقلاب.

وعلاوة على ذلك، حين يُختار قادة الأفرع بناءً على مخاوف سياسية أو عرقية أو مالية، فإنَّ ذلك يفسد عملية وثقافة الترقية داخل المؤسسة العسكرية. كما يرسل رسالة إلى الجيش مفادها أنَّ اللواءات يخدمون غايات سياسية، وليس غايات الأمن القومي.

ويمكن أن يتسبب اختيار القادة بهذه الطريقة إلى شيوع انطباع عدم كفاءة القيادة العليا وعدم الرضا بين صغار الضباط. وقد نفذ بعض الانقلابات الأخيرة في القارة مجموعة من صغار الضباط بدعوى استيائهم من كبار قادة الجيش في بلادهم.

يرسل الجيش المسيَّس رسالة إلى المواطنين مفادها أنَّ التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات سبيل غير ممكن، وكتبت الدكتورة أليس هانت فريند، الباحثة بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، تقول: "إذا اتخذ الجيش مواقف حزبية أو كان له ولاءات حزبية، فربما يظن الناخبون، ويحق لهم ذلك، أنَّ حزب المعارضة لن يتمكن من السيطرة على الجيش إذا تولى الحكم بعد فوزه بالانتخابات."

وأكدت فريند أنَّ المواطنين لا بدَّ أن يعرفوا أنَّ القرارات المتعلقة بتمويل الجيش وقوامه واستخدامه إنما تحركها المصلحة الوطنية وليس سياسات الأحزاب. وتقول فريند: "يخدم الجيش الدستور من خلال الإذعان للمسؤولين المدنيين المنتخبين في انتخابات ديمقراطية دون النظر إلى الأحزاب السياسية أو المناصب الحزبية؛ وهذه الفكرة تكفل التداول السلمي للسلطة بين الإدارات الرئاسية."

إنهاء ظاهرة التحصُّن بالأصول العرقية: ينطوي نوع معين من التعيينات العسكرية السياسية غير الحكيمة على الممارسة المعروفة بمصطلح «التحصُّن بالأصول العرقية»؛ والمقصود بها أنَّ قائد الدولة يتعمد ملء الرتب العسكرية العليا بضباط من طائفته العرقية، ظناً منه بأنَّ إحاطة نفسه برجال من أترابه سيحصنه من المساءلة والانتقادات العامة.

بيد أنَّ الحقيقة أنَّ هذه الممارسة تكاد تؤدي حتماً إلى تفشي الفساد وسوء الحكم، ممَّا يعرض القائد السياسي للخطر في نهاية المطاف.

اهتم العلماء بدراسة ظاهرة التحصُّن بالأصول العرقية، وخلصوا إلى أنها ترتبط بالقمع والاستبداد والانقلاب والعنف السياسي. وخير مثال على ذلك ما حدث في دولة زئير سابقاً، المعروفة بجمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً، إذ حرص موبوتو سيسي سيكو على اختيار ضباطه من رجال من أبناء طائفة نباندي التي تطقن منطقة إكواتور مسقط رأسه بعد أن تولى رئاسة البلاد في عام 1965. وبانتهاء حكمه بعد ذلك بـ 30 عاماً، كان أقرباؤه الإكواتوريون يشكلون ما يقرب من نسبة 80% من ضباطه. وربما لبث في حكم البلاد طويلاً بفضل هذه الممارسة، لكنه إنما ترك إرثاً يغص بالفساد والاستغلال الاقتصادي وانفلات التضخم.

توصلت الباحثة الدكتورة كريستين هاركنس، الأستاذة في جامعة سانت أندروز بإسكتلندا، إلى أنَّ الانتخابات حين تأتي بزعيم جديد ينتمي لطائفة عرقية غير الطائفة التي يتكون منها الجيش، فإنَّ خطر حدوث انقلاب عسكري يرتفع من دون 20% ليبلغ نحو 90%

لا يفلح التحصُّن بالأصول العرقية إلا إذا كانت غاية قائد البلاد تتمثل في البقاء في كرسي الحكم؛ فمن المرجح أن تنعم الدولة بالحكم الرشيد والمستقر حين يتمتع جيشها بالتنوع العرقي الذي يتوخى العدل في تمثيل مواطنيها المدنيين. وتضع كينيا حصصاً عرقية وجنوب إفريقيا حصصاً عنصرية تكفل التنوع والتمثيل النسبي في قواتهما المسلحة.

قوات الدفاع الوطني الجنوب إفريقية تستخدم الحصص العرقية لضمان التنوع والتمثيل النسبي في صفوفها.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

الجيش التونسي رفض التدخل باسم الرئيس خلال احتجاجات عام 2011. صور غيتي

مع اقتراب الانتخابات الاتحادية لعام 2023، حذر الجيش النيجيري جنوده بضرورة النأي عن السياسة. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

النأي عن السياسة: ثمة تكتيك آخر أشبه بظاهرة التحصُّن بالأصول العرقية والتعيينات السياسية البعيدة عن الجدارة يتمثل في قيام القادة الجدد بفصل كبار قادة الجيش عند توليهم مناصبهم، ولا يستطيع رجال الجيش منع ذلك من الحدوث أثناء تغيير الإدارات السياسية، ولكن يمكنهم منع احتمالية حدوثه من خلال الالتزام بالإنصاف والحياد السياسي وتقديم الدعم للسلطات المدنية.

قدم قادة الجيش النيجيري نموذجاً لهذا الدعم قبل وبعد أن تتعرض بعض مكاتب ومنشآت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات للهجوم في أواخر عام 2022، في الفترة التي سبقت الانتخابات الوطنية في شباط/فبراير 2023، وذلك لأنَّ حالة من الاضطرابات والجدل سبقت عملية التصويت، مما دفع قادة الجيش والرئيس محمد بخاري للتحدث علانية عن أهمية دعم قوات الأمن للحكم والسلطة المدنية.

حذر اللواء النيجيري أمينو شيناد، القائد العام للفرقة الثانية من الجيش النيجيري، رجال القوات المسلحة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 من التواطؤ مع السياسيين والأحزاب للتأثير على الانتخابات المقبلة، وأخبرهم أنَّ القيام بذلك سيؤثر على الجيش النيجيري تأثيراً سلبياً، نقلاً عن موقع «بيبولز جازيت» الإخباري بأبوجا.

ونقل الموقع عنه حديثه مع جنود اللواء/4 بمدينة بنين حين قال لهم: "أشعر بالارتياح حيال سلوككم وتصرفكم المهني، وأود أن أناشدكم بأن تتعاونوا مع الأهالي الذين تتواجدون وسطهم وأن تساعدوا على تأمين الأرواح والممتلكات في المنطقة، لا سيما في فترة الانتخابات هذه."

وتابع قائلاً: "اربؤوا بأنفسكم عن السياسة حتى لا تلطخون مسيرتكم بها، ومتى تُستدعون خلال الانتخابات، يجدر بكم البقاء على الحياد والنأي عن السياسة."

وأرسل بخاري نفسه رسالة مماثلة في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2022. فنقلت محطة «صوت نيجيريا» الإذاعية عنه قوله: "لقد أوضحت للأجهزة الأمنية أنَّ عليها مسؤولية النأي عن السياسة في جميع الأوقات، فلا ينبغي لهم تحت أي ظرف من الظروف الانخراط في أي شيء يمكن أن يضر بالعملية الديمقراطية، أو يسيء إلى سمعة مؤسساتهم وإلى نيجيريا."

إيلاء الأولوية للتعليم العسكري المهني: تقول القاعدة العامة إنَّ الجيش المتسلح بسلاح بالعلم يتمتع بقدر أكبر من المهنية والاحترافية. توجد أكثر من 118 مؤسسة للتعليم العسكري المهني في ربوع القارة، فتمنح البلدان الإفريقية قاعدة جيدة يمكنها من خلالها النهوض بالتطوير المهني. ولكن لا توجد تلك المؤسسات في جميع البلدان، ولا يمتلك بعضها سوى أكاديميات عسكرية للملتحقين الجدد بصفوف القوات المسلحة تقدم أسياسيات التدريب والتعليم للجنود والضباط. تستثمر الكثير من جيوش العالم في التعليم العسكري المهني طوال مسيرة الضابط تقديراً لتوسع نطاق العمل العسكري والتعقيد المكتسب مع التقدم في الرتب. إنَّ توفير فرص التعليم العسكري المهني الأساسي والمتوسط والعالي، سواء من خلال أكاديميات البلدان المضيفة أو الشريكة، يعتبر فرصة لنشر الأخلاقيات المهنية وإضفاء الاحترام على العلاقات المدنية العسكرية؛ إذ كشف تقرير صادر عن مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية أنَّ مؤسسات التعليم العسكري المهني يمكنها تعزيز التزام المؤسسة العسكرية بالحكم الديمقراطي وحرصها على توطيد العلاقات المدنية العسكرية.

كما يمكن للمؤسسات المتميزة منها زيادة أمن المواطن وتشكيل رؤى استراتيجية وغرس الشعور بالواجب الوطني بين الضباط.

ومع ذلك، يؤكد تقرير المركز أنَّ مجرد وجود تلك المؤسسات لا يكفل في حد ذاته تشكيل جيش يتميَّز بالمهنية والاحترافية، فيقول: "بل لا بدَّ من زيادة الاهتمام بتطوير المناهج وتثقيف مؤسسات التعليم المدني العسكري بثمار العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية وابتعاد الجيش عن السياسة، وبذلك يمكن تعزيز مكانة هذه المؤسسات وسيكتسب الخريجون المسؤولية الجبارة المنوطة بهم المتمثلة في حمل السلاح لحماية المواطنين."

طلبة نيجيريون يحضرون دورة حول مبادئ عمليات دعم السلام في مركز مارتن لوثر أغواي للقيادة الدولية وحفظ السلام بجاجي. مركز مارتن لوثر أغواي للقيادة الدولية وحفظ السلام

تجنب تشكيل وحدات مارقة: إنَّ تشكيل وحدات النخبة الخاصة كالحرس الرئاسي أو الجمهوري بعيداً عن هياكل القيادة العسكرية المعتادة للدولة كثيراً ما يثير الاستياء والارتباك ويخلق حالة من الفُرقة والانقسام. فكثيراً ما لا تأخذ هذه الكيانات «شبه الحكومية» أوامرها إلا من رئيس الدولة مباشرة، وبالتالي تصبح وبالاً على الوحدة الوطنية وتقوي الولاء للأحزاب أو الأعراق على حساب الولاء للمجتمع أجمع.

وفي مقابل ولائهم وإخلاصهم الاستثنائي، يتميَّز أفراد وحدات النخبة عمَّن سواهم في المعاملة والرواتب والتدريب والعدة والعتاد في حين يكتفي الجنود العاديون بالنظر إليهم.

ومن المفارقات، أنَّ قرب رجال الحرس الرئاسي أو الجمهوري من القيادة الوطنية وتجردهم من المساءلة الوطنية يجعلهم في وضع فريد للقيام بانقلاب إذا شعروا بأي خطر يهدد ثروتهم أو سلطتهم.

ويقول تقرير صادر عن معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية في عام 2016: "يعد وجود الحرس الرئاسي القاسم المشترك الشائع وراء مدبري الانقلابات العسكرية، وبما أنهم يتلقون أوامرهم من الرؤساء مباشرة، فإنَّ هؤلاء الحراس «الإمبراطوريين» منفصلون عن التسلسل القيادي المعتاد للقوات المسلحة، فيقع التفاوت والتباين من حيث المكانة والاستفادة من المحسوبية السياسية."

وقع مثال حديث بعض الشيء لهذه الظاهرة في تونس تحت حكم الرئيس زين العابدين بن علي الذي فرَّ خلال احتجاجات الربيع العربي في عام 2011، إذ كان ابن علي يفضل قوات الشرطة الوطنية والحرس الرئاسي والحرس الوطني على سائر القوات المسلحة.

وقبل ذلك بعقود من الزمان، بدأ فيليكس أوفوي بوانيي، أول رئيس لساحل العاج، فترة حكمه التي دامت 33 عاماً عن طريق تقليص حجم الجيش وتشكيل ميليشيا موالية لحزبه تتألف في الغالب من أبناء طائفته العرقية؛ وعلى إثر ذلك حصل بعض الضباط على رواتب ضخمة ومناصب في الحزب الحاكم وامتيازات أخرى، مما مهد الطريق لعدم الاستقرار في المستقبل. ❑

تعزيز الثقافة المهنية العسكرية

القوات المسلحة المستنيرة بالعلم والخاضعة لإدارة المدنيين عامل استقرار في أي دولة

مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية

على هامش مؤتمر قمة قادة الولايات المتحدة وإفريقيا بواشنطن العاصمة، أجرى مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية حواراً مع طائفة من كبار مسؤولي الأمن الأفارقة يوم 14 كانون الأول/ديسمبر 2022. اضطر منبر الدفاع الإفريقي إلى اختصار تقرير المعهد وتحريره بما يتفق وتنسيق المجلة.

"تشكل القوات المسلحة في عدة بلدان إفريقية تهديداً للأمن بسبب افتقارها إلى خصال المهنية والاحترافية العسكرية."

ذاك تقييم الفريق أول مباي سيسيه، مستشار الأمن القومي لرئيس السنغال، في كلمة ألقاها أمام جمعٍ من كبار مسؤولي الأمن من 30 دولة إفريقية في حوار المركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية الذي ناقش التزام الجيوش بخصال المهنية والاحترافية والتعليم يوم 14 كانون الأول/ديسمبر 2022.

وبالإضافة إلى الكلمة التي ألقاها سيسيه، أُثري الحوار بكلمة ألقاها كلٌ من السيدة كريستين ورموث، وزيرة الجيش الأمريكي، والفريق أول مايكل لانغلي، قائد القيادة العسكرية الأمريكية لقارة إفريقيا.

شهدت إفريقيا منذ عام 2020 وحتى نهاية عام 2022 سبعة انقلابات عسكرية وستة محاولات انقلاب، فتبدلت أحوالها من جديد إذ كانت قد تراجعت حوادث الانقلاب بها على مدار عقدين من الزمان. ويحيق بها خطر العودة إلى الفترة المعروفة بعصر «العقود الضائعة» في إفريقيا، وهي الفترة الممتدة من عام 1960 إلى عام 1990 ووقع فيها 82 انقلاباً، واتسمت بسوء الحكم، وركود التنمية، وكثرة الفساد، والإفلات من العقاب، وعدم الاستقرار.

عقد الاتحاد الإفريقي مؤتمر قمة حول هذه القضية في أيَّار/مايو

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

الحاضرون في اجتماع المائدة المستديرة لسفراء مؤتمر قمة قادة إفريقيا بجامعة الدفاع الوطني يوم 14 كانون الأول/ديسمبر 2022

مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية

2022 بسبب انزعاجه من كثرة الانقلابات في الآونة الأخيرة.

والتزم قادة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في كانون الأول/ديسمبر 2022 بتشكيل قوة إقليمية لاستعادة النظام الدستوري بالدول الأعضاء التي تتعرَّض لانقلابات.

تعتبر المهنية والاحترافية العسكرية وسيلة لتوفير الأمن بفعالية للمواطنين بطريقة تحترم سيادة القانون وتصون حقوق الإنسان، ويتطلب ذلك توطيد العلاقة مع المجتمعات المحلية والالتزام بتثقيف القوات المسلحة حول مسؤولياتها تجاه المجتمع.

وقال سيسيه: "يوجد ترابط بين كفاءة الجيش والعلاقة بين جيش الدولة وشعبها." والمنطقي أن يساهم الدعم العسكري لمصالح المجتمع في مد جسور الثقة، لأنَّ هذه الثقة تخفف من ظهور التطرف العنيف وتسهل الرد على التهديدات الأمنية بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية. وأضاف قائلاً: "إنَّ الجيش الذي لا يستثمر في التعليم وأخلاقيات التعامل مع الشعب إنما يدفع الثمن بتدهور الوضع الأمني."

إرث القمع

يمكن أن تكون خصال المهنية والاحترافية تحدياً جسيماً أمام الجيوش الإفريقية بسبب إرث الاستعمار. يقول سيسيه: "من جوانب تراث الاستعمار أنَّ القمع بات المهمة الرئيسية لقوات الأمن؛ فلم تكن القوات متحدة، بل كانت مصطنعة، وكانت حاضرة بقوة على الساحة السياسية؛ وهذا عائق مستمر."

ولهذه الأسباب، على قادة القوات المسلحة بالقارة الحرص على النهوض بخصال المهنية والاحترافية العسكرية والحفاظ عليها، فمثل هذه الخصال لا تُكتسب بالصدفة ولكنها نتيجة عمل دؤوب، ولا بدَّ من تعزيزها وصقلها وإدامتها باستمرار.

ومن أبرز محاور نشر ثقافة المهنية والاحترافية العسكرية هو غرس القيم والمبادئ المجتمعية الأساسية في نفوس رجال القوات المسلحة، من أدنى رتبة لأعلى رتبة؛ ذلك لأنَّ قيم النزاهة والشرف والخبرة والتضحية واحترام المواطنين لا تظهر بالضرورة بالفطرة ولكن يجب تعليمها والحرص على التذكير بها.

تكاد تقوم الجيوش كافة بإجراء التدريبات والتمارين التكتيكية التي تبني بها القدرات والمهارات الأساسية لجنودها، ولكن يفتقر الكثير منها إلى استراتيجية مقصودة لغرس مجموعة من القيم الأساسية في نفوسهم، ولكن لغرس مثل هذه القيم المشتركة تأثير قوي في توحيد صفوفهم وزيادة تماسكهم ورفع كفاءتهم.

ونوَّهت ورموث إلى أنَّ قادة الجيش الأمريكي يشاركون بانتظام في برامج التطوير المهني، ومنها عملية مستمرة لغرس قيم المهنية والاحترافية وتوفير فرص تنمية المهارات القيادية للمرؤوسين.

وأكد سيسيه على "أهمية تعليم ضباط الجيش قيمة الديمقراطية ودور الجيش داخل المجتمع الديمقراطي." فيجب تعلم هذه القيم ولا يمكن اعتبارها من المسلَّمات، ولا سيما في البلدان التي لا توجد بها تقاليد ديمقراطية قوية.

وتحدث عن دور المجتمع الديمقراطي الدولي للمساهمة في ترسيخ قيم الديمقراطية ونشر روح المهنية والاحترافية العسكرية في إفريقيا: "حين تفرض المنظمات الإقليمية الإفريقية عقوبات على الانقلابات، فمن الأهمية بمكان إذن أن يساند المجتمع الديمقراطي الدولي هذه العقوبات ويدعمها."

أكدت السنغال على أهمية الخدمة العامة واعتبرتها قيمة أساسية من خلال مفهوم «الجيش والشعب»، وذلك بإشراك جيشها في مشاريع البنية التحتية والصحة والتعليم على مستوى المجتمعات المحلية. كما يعمل الجيش من خلال تأمين الشعب على نشر معايير السلوك الأخلاقي تجاه المواطنين.

غرس القيم في النفوس

يعد التعليم العسكري المهني من الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها إضفاء الطابع المؤسسي على روح المهنية العسكرية. وعلى النقيض من التدريب المعني بالمهارات التكتيكية والقدرات العملياتية، فإنَّ غاية التعليم العسكري المهني تكمن في النهوض بمهارات القيادة والرؤية الاستراتيجية والقيم الأخلاقية.

جنود الاتحاد الإفريقي يعملون كوحدة أمنية في العاصمة الصومالية مقديشو خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2022.

وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

الجيش المحترف أصل من أصول الدولة

في تقرير صدر في عام 2015 بعنوان «القوات المسلحة: الأدوار والمسؤوليات في الإدارة الرشيدة لقطاع الأمن»، أدرج مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن هذه الفوائد المترتبة على امتلاك جيش يتمتع بخصال المهنية والاحترافية:

- زيادة الكفاءة والفعالية في الحفاظ على الأمن القومي وتأمين المواطنين.
- عدم خوض ضباط الجيش في السياسة.
- التزام القوات المسلحة بالقيم الوطنية والجمهورية.
- وضوح الرؤية والرسالة والمهام المنوطة بكل مؤسسة أمنية.
- زيادة الاهتمام بأولويات الأمن القومي.
- حُسن تخصيص الموارد واستغلالها وزيادة الدعم البرلماني والشعبي لتمويل الجيش.
- التزام قوات الأمن بالقانون واحترام حقوق الإنسان والخضوع للمساءلة بموجب ميثاق الشرف العسكري والرقابة المدنية.
- تعزيز ثقة المواطنين في قوات الأمن واحترامهم لها ودعمهم إياها.

ومن منطلق خبرات لانغلي، فإنَّ لهذا التعليم أهمية كبيرة "للتأكيد على القيم الديمقراطية، كالتمسك بسيادة القانون، لا سيما في حالات الصراع." كما يعتبر ركناً أصيلاً لغرس ثقافة احترام السلطة المدنية. فالاثنان مكملان لبعضهما البعض؛ لأنَّ القيادة والقيم المكتسبة من خلال التعليم العسكري المهني يؤهلان ضباط الجيش لأن يكونوا مستشارين أكفاء للقيادات المدنية.

ويقول سيسيه: "لن تنعموا بالاستقرار بدون التعليم العسكري المهني." وحذر من أنَّ هذا التعليم يجب أن يركز على الأولويات الأساسية للمجتمع، فلا بدَّ أن يكون تعليماً عملياً ومناسباً للسياق الوطني. ويرى أنَّ التعليم العسكري المهني في السنغال يعتبر ركيزة لبناء جيش يذود عن المؤسسات الديمقراطية.

يعد التجنيد والترقية على أساس الجدارة من الوسائل الأخرى التي يمكن من خلالها إضفاء الطابع المؤسسي على خصال المهنية والاحترافية العسكرية. فنمط التجنيد القائم على الطائفة العرقية للرئيس في الغالب، كما يتجلى في بعض الجيوش الإفريقية، يتمخض عن سلسلة قيادية أشد ولاءً للرئيس من ولائها للدستور.

والقوات المسلحة المنحازة لطوائف عرقية بعينها تُحرم من ثقة الشعب والشرعية والكفاءة التي تتمتع بها القوات القائمة على الجدارة، مما يعيق فعاليتها. وذكر سيسيه أنَّ الاختيار لمؤسسات التعليم العسكري المهني يجب أن يكون على أساس الجدارة، وذلك بعقد اختبارات يجب أن يجتازها الضباط حتى يستحقوا الترقية.

استدل سيسيه بالتراجع الأخير في مستوى المهنية والاحترافية العسكرية بإفريقيا على ضرورة إعادة تقييم التعليم العسكري المهني وإعادة توجيهه. فقال: "ما أكثر أكاديميات التعليم العسكري المهني لدينا في إفريقيا، ولكن

من اليسار، السفير الأمريكي أندرو يونج، العقيد ليون رودانس ندينغا من جمهورية الكونغو، والفريق أول مايكل لانغلي، قائد القيادة العسكرية الأمريكية لقارة إفريقيا، يحضرون مؤتمر قمة حول المهنية والاحترافية العسكرية في جامعة الدفاع الوطني بواشنطن العاصمة.

مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية

الفريق أول مباي سيسيه، مستشار الأمن القومي لرئيس السنغال، يمين الصورة، يتحدث قبل اجتماع المائدة المستديرة لسفراء مؤتمر قمة قادة إفريقيا بجامعة الدفاع الوطني يوم 14 كانون الأول/ديسمبر 2022.

مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية

علينا إعادة النظر في المحتوى الذي تقوم بتدريسه؛ وعلى هذا النحو، فإنَّ معاهد التعليم العسكري المهني غير كافية، ولا تتوفر موارد كافية لدعمها."

لكلٍ من القادة المدنيين والعسكريين أدوار شديدة الأهمية في عملية اتخاذ القرارات الأمنية، وتختلف هذه الأدوار، لكنها تتكامل لخدمة الصالح العام. فأمَّا القادة المدنيون المنتخبون في انتخابات ديمقراطية، فإنهم مسؤولون عن وضع رؤية واستراتيجية وسياسة للمصالح الأمنية للدولة. وأمَّا القادة العسكريون، فيتولون مسؤولية تنفيذ توجيهاتهم بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والاحترافية. وتظل الكلمة الأولى والأخيرة للقادة المدنيين.

وشدَّد سيسيه على أهمية توصيف الدور العسكري بوضوح وجلاء: "إنَّ الاستقرار إنما يتراجع بسبب غياب الحدود الواضحة بين الساحتين السياسية والعسكرية."

وقالت ورموث: "يقدم المدنيون وجهات نظر مختلفة ويطرحون أسئلة مختلفة عن القادة العسكريين، كما يضع المدنيون حساسيات ودخائل العالم الخارجي على مائدة اتخاذ القرار العسكري."

وفي النهاية، قالت: "على القادة العسكريين أن يثقوا في القرارات التي يتخذها المدنيون" في ظل الأنظمة الديمقراطية. "ومن حق المدنيين ألا يحالفهم الصواب؛ فوظيفتهم تتمثل في اتخاذ القرارات، ثمَّ يُحاسبون عما فعلوا."

وخلاصة القول أنَّ العلاقات المدنية العسكرية المثمرة عبارة عن عملية ثنائية تتطلب الحفاظ على أصولها باستمرار.

الأمن ركيزة أساسية لتعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في إفريقيا. وفي ظل ظهور معظم الصراعات الإفريقية وما يهدد أمن المواطنين من الأزمات السياسية المحلية، يمكن أن تكون المهنية والاحترافية العسكرية عامل استقرار لا يسع القارة الاستغناء عنه.

فيقول سيسيه: "لا بدَّ لنا من جيوش إفريقية تخدم المواطنين، ولا بدَّ لنا من جيوش إفريقية تتمتع بالاستقلالية وتخضع للمساءلة وتحترم قيم الديمقراطية. وإن لم تتسمك بذلك، فلن نخطو خطوة واحدة إلى الأمام أبداً، ولن ننعم بالاستقرار ما حيينا." ❑

الطاغية
دولة ضعيفة

رسومات مشروع الدفاع الإفريقي

المنتقدون يصفون الحكم الاستبدادي بقولهم:
«نموذج حكومي معيب وخطير بطبيعته»

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

تعتبر أنظمة الحكم الديمقراطي الاختيار الأول للمواطنين في إفريقيا وخارجها.

فما يقارب 69٪ من الأفارقة يؤيدون الحكم الديمقراطي، وأكثر من 75٪ من سكان القارة يرفضون الحكم العسكري أو حكم الحزب الواحد أو حكم الفرد الواحد.

يؤكد أحدث استبيان أجرته شبكة «أفروباروميتر» البحثية أنَّ أغلب المواطنين العاديين لا يزالون متمسكين بالديمقراطية وتوازنات السلطة التي تعد ثمرة المؤسسات الديمقراطية.

لكن بات التقدم الديمقراطي الذي تحقق بشق الأنفس طيلة عقود من الزمان في خطر على إثر عودة الانقلابات العسكرية، وفي ظل مناداة بعض القادة بحكم «الطاغية» المستبد.

يمكن تعريف حكم الطاغية بأنه شكل من أشكال الحكم الاستبدادي الذي يتميَّز بحكم الفرد الواحد ولا تكاد تكبحه مؤسسات كالسلطة القضائية المستقلة أو البرلمان المنتخب أو الصحافة الحرة أو منظمات المجتمع المدني.

ما هي إذن السمات التي تميز هذا النمط من الحكم؟ وكيف يمكن تجنبه؟

الجذور الاستعمارية

حكم الطاغية نتاج للتاريخ الاستعماري لإفريقيا الذي كان يتميَّز بقائد معيَّن لا يتهاون مع المعارضة، فكان كثيراً ما يسجن المنتقدين ويكمم أفواههم.

وفي كتابهما الصادر في عام 2019 بعنوان «إفريقيا الاستبدادية: القمع والمقاومة وقوة الأفكار»، يقول الدكتور نيك تشيزمان والدكتور جوناثان فيشر إنَّ الاستعمار علَّم القادة التقليديين أنهم يستطيعون العمل دون ضوابط وتوازنات، بل دون أي أحقية بالقيادة في بعض الحالات. ألهم رجال الاستعمار طغاة المستقبل بتزوير الانتخابات ورفض نتائجها حين لا تكون موافقة لأهوائهم.

طلاب يتفنون أمام سفارة زئير بالعاصمة البلجيكية بروكسل في عام 1980 احتجاجاً على حكومة الرئيس موبوتو سيسي سيكو. تولى سيكو رئاسة زئير، المعروفة الآن بجمهورية الكونغو الديمقراطية، من عام 1965 إلى عام 1997. رويترز

وكثيراً ما جرَّد النظام الاستعماري البلدان المستقلة حديثاً من أي مؤسسات قوية، بل رحل وترك ثقافة الفساد والإكراه والانتهاك على أيدي أجهزة إنفاذ القانون وعدم المبالاة بحياة الإنسان. ولم يجد الأفارقة نوراً يهديهم إلى كيفية بناء النظم الديمقراطية، وظهرت حالة من الفراغ مهدت الطريق أمام ظهور هؤلاء الطغاة.

وما استطاع الزعيم الاستبدادي الاستمرار في الحكم إلا بتطبيق نفس آليات الاضطهاد الاستعماري، كالمحسوبية والفساد والرشوة بل والعنف.

وفي تقرير صادر في عام 2016، اتفق الباحثان كاميلا هولاند وشون جاكوبس على أنَّ حكم الطاغية وليد الاستعمار.

فيقولان: "استخدم رجالات الاستعمار الهياكل التقليدية الإفريقية لكي يحكموا «حكماً غير مباشر»، لكنهم شوهوها بزيادة سلطة الشيوخ أو القادة التقليديين على حساب آليات الضوابط والتوازنات السابقة للاستعمار، وتفنن الرؤساء الأفارقة بعد الاستقلال في هذه الأنظمة بعينها."

جان بيدل بوكاسا أطاح بحكومة جمهورية إفريقيا الوسطى في انقلاب وقع في عام 1966، وتولى رئاسة البلاد لمدة 11 عاماً ثمَّ نصَّب نفسه «إمبراطور إفريقيا الوسطى»، وما هي إلا ثلاث سنوات حتى أُطيح به في عام 1979. آسوشيتد برس

على قادة الانقلابات العسكرية والطغم العسكرية الساعين إلى تمديد حكمهم الاتعاظ بعيوب نموذج حكم الطاغية؛ وأبرزها نقص الإرادة أو القدرة على معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية المعقدة التي تواجه البلاد، أو نقص تلك الإرادة والقدرة معاً.

سلطة دون حسيب أو رقيب

يسلك قادة الانقلابات والطغاة عدة طرق للتشبث بالسلطة بأي ثمن، فكثيراً ما يتذرعون بمزاعم مشكوك فيها كغياب الأمن وتزوير الانتخابات للبقاء في السلطة. ولكن كلما طالت قبضتهم على السلطة، كانوا أقرب إلى الشعور بالانعزال واتخاذ قرارات غير حكيمة.

يقول المفكر جدعون راشمان في مقاله لصحيفة «الغارديان» في نيسان/أبريل 2022: "يمكن أن يتعرَّض القائد لهوس أو جنون العظمة إذا بقي في الحكم لعقود، كما أنَّ التخلص من الضوابط والتوازنات، ومركزية السلطة، والترويج لعبادة الفرد تجعل القائد أقرب إلى ارتكاب خطأ كارثي."

وقال الباحث كوري واتسون في دراسته الصادرة في عام 2020 بعنوان «كسر حلقة حكم الطاغية في إفريقيا»، إنَّ حكم الطاغية بات مترسخاً في بقاع من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لعدة أسباب، كتاريخ القبلية وتاريخ الاستعمار.

وكتب يقول: "يكاد يتحرى جميع الحكام الدقة في اختيار البطانة المحيطة بهم على أساس ولائهم، ولئن كانوا عديمي الكفاءة في أحيان كثيرة. ويمكن أن يكونوا من أهله أو من قبيلته أو من مسقط رأسه. وبعض الحكام يستغلون طموحات هؤلاء الموالين لهم، والبعض يرشوهم، والبعض يمسكونهم السلطة ويحرمونهم منها ويولون غيرهم، والبعض يحكمهم بالخوف والإكراه، والبعض يستعين بهم بدافع الثقة وحدها."

وذكر واتسون في النهاية أنَّ للولاء للطاغية ثمنه: "إن لم يأخذوا مقابل ولائهم للطاغية، فلن يجدوا ما يحفزهم على أن يظلوا على ولائهم."

وقال الباحث جوران هايدن في وصفه للطغاة: "الطغاة يحكمون بسلاح الخوف، ويكافئون العملاء والمتواطئين معهم ويحولونهم إلى مرتزقة، وخلاصة القول أنَّ الاستبداد يتسم بالحكم المتهور والقمعي والوحشي الذي يفتقر إلى مبادئ احترام حقوق الأفراد والممتلكات."

تحالفات مشؤومة

تقل الخيارات الدبلوماسية المتاحة للطاغية بسبب العزلة الدولية والقارية والإقليمية التي يعيش فيها. فلا يكاد يجد شركاءً يتعاون معهم على الساحة الدولية، وهذا يصب في مصلحة بعض القوى العالمية التي تلهث وراء عقد صفقات مع الأنظمة المنبوذة،

ومثال ذلك أنَّ روسيا سعت خلال السنوات الأخيرة إلى إقامة تحالفات مع الأنظمة الاستبدادية في إفريقيا، إذ وفرت لها الأسلحة والقوة البشرية من المرتزقة مقابل الاستفادة من مواردها الطبيعية والمزايا الأخرى.

يقول الصحفي سايمون شوستر في مقاله لمجلة «تايم»: "ركز الكرملين على استمالة النخب: أمراء الحرب وقادة الجيوش والرؤساء الأبديون الذين تكون رغباتهم الشخصية أبسط من تلبية احتياجات شعوبهم أو اقتصاداتهم وأقل تكلفة منها."

> "الطغاة يحكمون بسلاح الخوف، ويكافئون العملاء والمتواطئين معهم ويحولونهم إلى مرتزقة، وخلاصة القول أنَّ الاستبداد يتسم بالحكم المتهور والقمعي والوحشي."
>
> ~ الباحث جوران هايدن

وكلما توطد ذلك التحالف، أسرف المستبد في التعويل عليه للبقاء في السلطة. وهذا يزيد من النفوذ الذي تتمتع به دولة مثل روسيا والسيطرة التي يمكن أن تمارسها.

مؤسسات بالية

لا يحرص حكم الطاغية على تشكيل حكومة تتمتع بالكفاءة والفعالية، بل لا بدَّ أن تعتمد الحكومات الاستبدادية على الرشوة والفساد والمحسوبية والعنف

لكي تستمر، ويمكن أن يكون ذلك وبالاً على جهود المجتمع المدني الحالية والمستقبلية في الحكم الذاتي.

إنَّ الخلفية التعليمية لمعظم القادة المستبدين تفتقر إلى مهارات الإدارة وعملية اتخاذ القرار اليومية في الكثير من مؤسسات الدولة، إذ تتطلب مجالات كالصحة والتعليم وتوليد الطاقة والتمويل والسياسة النقدية والتجارة والاستثمار تعليماً عالياً وخبرات كبيرة لا تشتمل عليها المناهج العسكرية.

ويستشري الفساد في هذه البيئة، إذ يكافئ المستبد الموالين له بتعيينهم في مناصب حساسة، ويسعى هؤلاء المعينون بدورهم إلى إثراء أنفسهم من خلال مناصبهم.

ففي تقريرها الصادر في عام 2019 بشأن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أشارت منظمة الشفافية الدولية إلى أنَّ الاستبداد يعتبر من أبرز العوامل التي تخلق بيئة يستفحل فيها الفساد.

فتقول: "في حين تبنَّى عددٌ كبيرٌ من البلدان مبادئ الحكم الديمقراطي، فلا يزال الكثير منها خاضع لحكم قادة مستبدين وشبه سلطويون، وما تزال جهود مكافحة الفساد تُهدم بسبب الأنظمة المستبدة والفتنة الأهلية والمؤسسات الضعيفة والأنظمة السياسية غير المتجاوبة."

ومع أن منظمة الشفافية الدولية توصلت إلى أنَّ البلدان الأعلى أداءً (بوتسوانا والرأس الأخضر وسيشيل) تتميَّز بأنظمة ديمقراطية حيوية ومؤسسات قوية، فإنَّ للبلدان الأضعف أداءً خصائص أخرى ترتبط بالصراع والاستبداد.

فتقول: "تكثر القواسم المشتركة بين الكثير من البلدان ضعيفة الأداء، ومنها غياب الحقوق السياسية والتضييق على حرية الصحافة وضعف سيادة القانون، ويشيع فيها عدم تطبيق القانون وضعف تمويل المؤسسات وغياب القدرة على التعامل مع شكاوى الفساد، كما يساهم الصراع الداخلي وعدم استقرار هياكل الحكم في ارتفاع معدلات الفساد."

تزوير الانتخابات

تعتبر الأنظمة الانتخابية التي تعمل وفق أهواء الطغاة من الأدوات القوية جدا في أيديهم.

فيقول هولاند وجاكوبس: "على أرض الواقع، يضع الرئيس القواعد ويخالفها ويغيرها حين يشاء... وهو المتحكم في عملية الفرز، والفائز في الانتخابات، وخلال الفترة التي تسبق الانتخابات تعمل الشرطة والجيش على مضايقة المعارضة وترهيبها، في حين تستمر حملة الرئيس دون توقف. كما تبرز أهمية وضع الإرادة الشعبية وشخص الرئيس على صعيد واحد؛ فالرئيس دائماً شخص وطني، والرئيس وحده هو العازم والقادر على فعل ما يلزم."

محتجون يسيرون بالقرب من القصر الرئاسي بالعاصمة السودانية الخرطوم يوم 12 أيلول/سبتمبر 2019، مطالبين بتعيين رئيس للقضاء ونائب عام دائمين جديدين بعد الإطاحة بالديكتاتور عمر البشير. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

محتجون يقفون فوق تمثال ساقط للرئيس الزيمبابوي روبرت موغابي في عام 2017 في هراري؛ تولى موغابي رئاسة البلاد من عام 1987 إلى عام 2017، ويقول منتقدوه إنه كان حاكماً ديكتاتورياً تسبب في حالة من الفساد الشامل وسوء الإدارة الاقتصادية وجرائم ضد الإنسانية. وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

لافتة مرفوعة خلال الانتفاضات الشعبية بتونس في عام 2011 مكتوب على جزء منها «الديمقراطية لتونس». وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

يمكن أن تصبح الرئاسة عملاً عائلياً في مثل هذه السيناريوهات، إذ لا توجد مكاسب مستقبلية أو مالية خارج السياسة، فيرتبط جمع الثروة واستغلال فرص المال والأعمال بالسيطرة على الدولة. وبمجرد أن يترك الطاغية منصبه، فلا يستطيع توجيه العقود أو الحصول على نصيبه من الأرباح، وبعد فترة ولايته، يواجه هو وحلفاؤه خطر المحاكمة إما بسبب الاختلاس أو انتهاكات حقوق الإنسان.

ثمة تصور خاطئ بأنَّ الكثير من أبناء البلدان الإفريقية يفضلون التنمية على الديمقراطية وأنهم على استعداد للتخلي عن حقوقهم السياسية لطاغية يحكمهم ويستطيع تسيير الدولة. وذكر تشيزمان والمؤرخ الدكتور سيشوا سيشوا أنَّ الأيام أثبتت أنَّ هذا اعتقاد "راسخ ولئن خالف الصواب."

واستناداً إلى بيانات الاستبيانات التي جُمعت بين عامي 2016 و2018، خلص تشيزمان وسيشوا إلى أنَّ «الأغلبيات القوية» في البلدان الإفريقية تعتقد أنَّ النظام الديمقراطي يعد أفضل نظام سياسي. وتوصلت الدراسة إلى وجود دعم كبير لشكل من أشكال الديمقراطية التوافقية التي "تجمع بين قوة الالتزام بالمساءلة السياسية والحريات المدنية مع الاهتمام بالوحدة والاستقرار."

ويقولان: "من التضليل والتعالي على السواء أن نقول إنَّ المجتمع الدولي فرض الديمقراطية فرضاً بشكل أو بآخر رغم أنوف الناس؛ بل إنهم هم الذين نادوا بها وحاربوا في سبيلها."

أربعة سبل للوقاية

يذكر تشيزمان، الأستاذ في جامعة برمنغهام بالمملكة المتحدة، أربعة أشياء أساسية على الدولة امتلاكها لمنع حكم الطاغية.

- بناء مؤسسات يمكنها الاستقلال عن السلطة التنفيذية: وقال لمنبر الدفاع الإفريقي عبر البريد الإلكتروني: "هذا صعب، ولكن ليس مستحيلاً."
- تعليم المواطنين: فيقول: "كان التعليم الابتدائي المجاني بمثابة دَفعة للديمقراطية، ولكن من المستحسن زيادة جودة التعليم وتمديد سنوات الدراسة."
- وجود طبقة متوسطة مستقلة لا تعتمد على التوظيف والعقود الحكومية: كما يجب أن تتمتع الدولة بمراكز قوة اقتصادية، كأصحاب المال والأعمال المستقلين غير الموالين للحزب الحاكم.
- ترسيخ عرف ديمقراطي: حين يستثمر المواطنون في نظامهم الديمقراطي بفضل تاريخهم وتضحياتهم، فإنهم يبالغون في التيقظ ويحرصون على حمايته. فيقول تشيزمان: "تحتاج الديمقراطيات إلى أساطير تأسيسية.. لحظات يخرج فيها المواطنون للاحتجاج ويفرضون التغيير فرضاً." ❑

الولايات المتحدة تسلم ناقلات جنود لبعثة الاتحاد الإفريقي بالصومال

ديفنس ويب

تعززت قدرة قوات بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال على التحرك بـ 24 ناقلة جنود مدرَّعة من طراز «بوما إم-36» تبرَّعت بها الولايات المتحدة.

وكشف بيان البعثة أنَّ الكتيبة الجيبوتية ستستخدم تلك العربات في العمليات العسكرية المشتركة مع الجيش الوطني الصومالي بمنطقة بلدوين وحولها ومناطق أخرى بمنطقة هيران.

وعند تسليم العربات في مقر البعثة بمقديشو، أكد السفير الأمريكي لاري أندريه دعم حكومة بلاده للجهود المبذولة لإحلال السلام والاستقرار في الصومال ومنطقة القرن الإفريقي الكبرى.

وقال: "يعتبر التبرع بهذه العربات من أمثلة التعبير عن دعمنا للمساهمة في حماية قوات الاتحاد الإفريقي، وفي هذه الحالة الكتيبة العسكرية الجيبوتية، لأنها تسير على طرق كثيراً ما تكون مفخخة بعبوَّات ناسفة خطيرة."

وأضاف قائلاً: "نعلم أنَّ هذه العربات سوف تحدث فارقاً من خلال زيادة الضغط على حركة الشباب، وهذا يتماشى مع الخطة الانتقالية الصومالية، إذ ستشهد تزايد تسليم المسؤوليات إلى قوات الأمن الصومالية."

ذكر موقع الأنظمة والتكنولوجيا العسكرية أنَّ العربات طراز «بوما إم-36» تُصنف في فئة المركبات المتوسطة المضادة للألغام، وقد دخلت الخدمة في عام 2012، ويبلغ وزنها 14 طناً، وتحمل ما يصل إلى 12 فرداً. ويحمي هيكلها الأحادي المصمم على شكل حرف «V» أفراد الطاقم من الألغام والعبوَّات الناسفة محلية الصنع ونيران الأسلحة الرشاشة. ويمكن تعديلها لحمل معدات وأجهزة تخدم أغراض معينة مثل رفوف أجهزة الاتصال اللاسلكي الإضافية ووحدات القيادة والتحكم ولوازم الإسعاف.

تسلَّمت السيدة فيونا لورتان، نائبة الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، العربات بالنيابة عن البعثة. ونوَّهت إلى أنَّ وصولها جاء في الوقت الذي تعيد فيه البعثة تنظيم قواتها وعدتها وعتادها.

خاضت قوات الاتحاد الإفريقي والجيش الصومالي حرباً غير متكافئة مع حركة الشباب بمرور الوقت، إذ يزرع مقاتلوها العبوَّات الناسفة على طرق الإمداد الرئيسية وفي مواقع أخرى. ولسوف تساهم هذه المنحة من العربات في رفع قدرة البعثة على مكافحة العبوَّات الناسفة وحماية المدنيين والبنية التحتية الحيوية والمواقع الحساسة وتوصيل الإمدادات الإنسانية.

ناقلة جنود مدرَّعة من طراز «بوما إم-36»

أو تي تي تكنولوجيز

المغرب يشتري مجموعة من أجهزة القيادة والسيطرة

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على صفقة محتملة لبيع كمية من أجهزة القيادة والسيطرة الأرضية للمغرب مقابل ما يُقدَّر بنحو 141.1 مليون دولار أمريكي.

وكشفت وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأمريكية أنَّ الصفقة المقترحة ستساهم في النهوض بقدرة المغرب على مواجهة التهديدات الحالية والمستقبلية من خلال إجراء عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع في الوقت المناسب والاستحواذ على الأهداف بما يضمن أمن الوطن والدفاع عنه.

وقالت الوكالة: "تعد هذه القدرات رادعاً للتهديدات الإقليمية ولتعزيز دفاعه عن النفس؛ فقد أثبت المغرب التزامه بتحديث جيشه ولن يجد صعوبة في استيعاب هذه المعدات في قواته المسلحة."

وحدة من نظام توزيع المعلومات متعدد الوظائف/ نظام الاتصال اللاسلكي التكتيكي المشترك فياسات

طلبت الحكومة المغربية شراء ستة محطات من نظام توزيع المعلومات متعدد الوظائف/نظام الاتصال اللاسلكي التكتيكي المشترك. وستشمل الصفقة ما يلي:

- أجهزة إضافية للاتصالات الآمنة وأجهزة تشفير ومعدات ملاحة دقيقة.
- برامج سرية وغير سرية ودعم للبرامج وأجهزة دعم.
- قطع غيار وإصلاح.
- أجهزة دعم واختبار.
- كتيبات ووثائق فنية.
- دورات لتدريب الأفراد وأجهزة تدريب.
- خدمات دعم فني ودعم الإمداد والتموين وما يتعلق بدعم الإمداد والتموين ودعم البرامج.

ونوَّهت وكالة التعاون الأمني الدفاعي إلى أنَّ هذه الصفقة المقترحة من شأنها المساهمة في تحسين المستوى الأمني لحليف رئيسي من خارج الناتو لا يزال يمثل قوة مهمة تكفل الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في شمال إفريقيا.

أوغندا تفتتح مصنعاً للعربات المدرَّعة

مصنع «سترايت» للمدرَّعات قيد الإنشاء في أوغندا نيك-سترايت

ديفنس ويب

افتتحت شركة «سترايت» للعربات المدرَّعة مصنعاً جديداً في أوغندا، أنشأته بالشراكة مع الهيئة الوطنية للمشاريع (نيك).

أعلنت الهيئة عن شراكتها مع «سترايت جروب» لتصنيع العربات المدرَّعة في نكوسونغولا بوسط أوغندا في أواخر عام 2021. وأسفرت الشراكة عن تأسيس شركة جديدة اسمها «نيك-سترايت أوغندا ليمتد» بعد عام واحد، وستوفر باقة من الحلول الأمنية، ويشمل ذلك نقل التكنولوجيا.

تأسست الهيئة في عام 1989 بموجب قرار برلماني لتكون بمثابة الذراع التجاري لوزارة الدفاع وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية، فتنتج السلع والخدمات التي تعود بالنفع على قوات الدفاع وجمهور المواطنين.

وأعرب المسؤولون الأوغنديون عن أملهم بأن تستغني القوات المسلحة عن شراء العربات الأجنبية من خلال التصنيع المحلي.

وقال السيد غيرمان غوتوروف، الرئيس التنفيذي لشركة «سترايت»: "هذا مصنع متكامل، وليس مجرد خط تجميع، ويمكنك أن تقول بكل فخر إنَّ جميع المنتجات التي سينتجها: صُنعت في أوغندا." وأضاف أنَّ منتجات المصنع ستساهم في محاربة الإرهاب والجريمة.

وقال الفريق أول ويلسون مبادي، قائد قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، إنَّ المصنع سينتج عربات مدرَّعة للجيش الأوغندي والشرطة وكبار الشخصيات ولتلبية الاحتياجات الإقليمية.

وقال: "نحن قادرون على تأمين أوغندا ودعم اقتصادها من خلال إنشاء صناعة دفاعية تعتمد على الذات، ومن شأن ذلك مساعدتنا أيضاً على التخلص من غياب المنطق الاقتصادي باستهلاك ما لا ننتجه وإنتاج ما لا نستهلكه." وأضاف أنَّ المصنع سوف يساعد قوات الدفاع على زيادة القوة النيرانية وتعزيز قدرات الحماية ورفع كفاءة العمليات.

وأشارت «سترايت» إلى أنها مستعدة لتقديم معدات أخرى لأوغندا، كالطائرات المسيَّرة والزوارق المدرَّعة وأجهزة الاتصالات. وذكر غوتوروف أنَّ «سترايت» سوف تُطلع أوغندا على مشاريع البحث والتطوير التي تجريها.

وجدير بالذكر أنَّ أوغندا أطلقت خطاً لتصنيع وتجميع العربات المدرَّعة في ماغا في آب/أغسطس 2018. وكان أول منتج خرج من الخط عبارة عن ناقلة جنود مدرَّعة من طراز «نايوكا»، وذلك بالتعاون مع شركة «تويجا للخدمات واللوجستيات» الجنوب إفريقية عبر الشركة الأوغندية الشقيقة لها، وهي شركة «إمبالا للخدمات واللوجستيات».

تشمل مجموعة منتجات «سترايت» ناقلات جنود مدرَّعة وشاحنات مدرَّعة لنقل الأموال وعربات فاخرة وأمنية. وتمتلك 12 خط إنتاج و25 مكتباً حول العالم وسلمت أكثر من 15,000 عربة.

الخبراء يحذرون: يجب حماية الاقتصاد الأزرق من الهجمات السيبرانية

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

ينادي المراقبون بزيادة التركيز على الأمن السيبراني لحماية القطاع البحري الإفريقي المتنامي.

جاءت تلك المناقشة خلال فعاليات ورشة نظمتها جامعة ستيلينبوش، ومعهد الدراسات الأمنية، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة.

يجري ما يقرب من 90% من التجارة بالقارة الإفريقية بحراً، ومع ذلك لا تزال الموانئ والسفن شديدة العرضة لخطر الهجمات السيبرانية. وقال المشاركون في الورشة إنَّ الهجوم الذي استهدف شركة «ترانسنت» ببرامج الفدية في عام 2021 ينبغي أن يكون بمثابة جرس إنذار من ذلك التهديد، إذ تسبب في إغلاق الكثير من الموانئ الرئيسية بجنوب إفريقيا.

قال السيد دينيس ريفا، الباحث في الشؤون البحرية بالمعهد: "نعتمد على بنية تحتية بحرية قوية، وعلينا حمايتها، ويشمل ذلك حمايتها من التهديدات السيبرانية."

كشفت مجلة «هاندي شيبينج جايد» أنَّ الهجمات السيبرانية التي تستهدف السفن والموانئ على مستوى العالم ارتفعت من 50 هجوماً في عام 2018 إلى أكثر من 500 هجوم في عام 2020. ويعتقد المراقبون أنَّ الرقم الحقيقي يتجاوز ذلك بكثير.

فيقول ريفا: "لا نعرف الحجم الحقيقي للمشكلة، فبعض تقارير الأمن السيبراني تشير إلى وقوع مئات الآلاف أو الملايين من الهجمات."

من المتوقع أن تكثر الهجمات في ظل رقمنة المزيد من جوانب الشحن والموانئ، إذ تستخدم السفن الحديثة النظام الإلكتروني لعرض الخرائط والمعلومات، ونظام تحديد المواقع العالمي (جي بي إس)، وأنظمة التحكم في المحرك والبضائع عن بُعد، وصارت الموانئ تستغني عن الأوراق وتتجه إلى تحميل البضائع وتفريغها آلياً، نقلاً عن موقع «ديفنس ويب».

وصارت 53 محطة، أو نحو 4%، من محطات الحاويات في العالم آلية بالكامل؛ وهذا العدد آخذ في الازدياد.

سفينة تحمل شحنة من القمح القادم من أوكرانيا ترسو في ميناء جيبوتي.
برنامج الأغذية العالمي عبر رويترز

وفي خطاب ألقاه في عام 2021 حول هذه القضية، عرض السيد عبد الحكيم عجيجولا، رئيس مجموعة خبراء الأمن السيبراني بالاتحاد الإفريقي، الممارسات المُثلى لتحسين مستوى الأمن السيبراني على متن السفن. وتشمل ما يلي: التأكد من وجود أنظمة الاتصالات عبر الأقمار الصناعية على عناوين بروتوكولات الإنترنت الخاصة، وتحديث البرامج باستمرار، وتغيير كلمات المرور باستمرار، وإنشاء شبكات منفصلة لغرفة القيادة وغرفة المحرك والطاقم والعمل الجاري على متن السفن، والتأكد من أمان منافذ اليو إس بي، وتشفير جميع شبكات الواي فاي على متن السفن.

كما أوصى بتدريب العاملين على متن السفن على مهارات الأمن السيبراني، واتخاذ التدابير التي تضمن التعامل مع أهل الثقة من موردي التكنولوجيا، وإجراء عمليات تدقيق أمنية للسفن والمرافئ.

وقال في خطاب ألقاه في ندوة إلكترونية استضافها معهد الدراسات الأمنية في عام 2021: "يتطلب بناء الثقة ومعالجة المخالفات السيبرانية التعاون بين مختلف الأطراف المعنية على مستوى العالم، لأنَّ الحلقة الضعيفة قادرة على تدمير سلاسل القيمة العالمية؛ فلا بدَّ إذن ألا تكون إفريقيا ودولها ومؤسساتها وشعوبها تلك الحلقة الضعيفة."

دول القارة تسعى

للنهوض بقدرات النقل الجوي لدعم السلم والأمن

القوات الجوية الأمريكية في أوروبا والقوات الجوية في إفريقيا

عقب مؤتمر شاركت الولايات المتحدة في استضافته في بوتسوانا في آب/أغسطس 2022، صرَّح القادة أنَّ دول القارة تعمل على وضع آلية لمشاركة قدرات النقل الجوي للنهوض بقدرات النقل الجوي في إفريقيا.

ويكمن الهدف من تلك الآلية في مساعدة الاتحاد الإفريقي على فتح جسور جوية استراتيجية لتنفيذ مهام مثل الإخلاء الطبي والعمل الإنساني والإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية. وسينطلق الجسر الجوي من المركز الإفريقي لقيادة النقل الجوي، وهو وحدة نقل جوي متعددة الجنسيات تخضع لسلطة الاتحاد الإفريقي.

وقال العقيد قيس الصغير، آمر الوحدة الجوية/11 بالقوات الجوية التونسية: "يتمثل دور هذه الوحدة الإفريقية في توفير قدرات النقل الجوي لدعم عمليات السلم والأمن ومن خلال دعم جميع البلدان الإفريقية المساهمة فيها، سواء بالأفراد أو بأي دعم آخر بسبل الإمداد والتموين."

كان مؤتمر آلية النقل الجوي أول نسخة تُعقد حضورياً، إذ عُقدت التسعة اجتماعات السابقة عبر الإنترنت، وناقش الحاضرون قضايا مثل المؤهلات اللازمة للقائد المستقبلي للوحدة ومتطلبات أفرادها.

قال العميد كولين ماسترسي ماروبينغ، القائم بأعمال نائب قائد الذراع الجوي بقوات الدفاع البوتسوانية: "علينا التوصل إلى آليات للارتقاء باستغلال مواردنا الضئيلة، وهكذا ننتظر أن تكون مشاركة موارد النقل الجوي من القضايا الرئيسية لهذا المؤتمر."

يعتمد الاتحاد الإفريقي بشدة على الشركاء الخارجيين والرحلات التجارية لنقل الأفراد والمواد في أمور مثل بعثات حفظ السلام، ولسوف تساهم تلك الآلية في توظيف قدرات النقل الجوي للدول الأعضاء لسد تلك الاحتياجات.

وقال الصغير: "أعتقد أن كل إفريقي يحلم برؤية طائرة إفريقية تحمل جميع الأعلام الإفريقية على ذيلها، تطير في سماء القارة لإغاثة الأفارقة ومساندتهم."

ومن المقرر مناقشة المزيد من المقترحات الخاصة بموقع مركز القيادة وقضايا أخرى خلال الندوة السنوية الـ 12 لرؤساء أركان القوات الجوية الإفريقية المقرر انعقادها في عام 2023 بالسنغال.

طائرتا نقل من طراز «سي- 130 إتش هيركوليز» تقفان في القاعدة الجوية «101» في نيامي بالنيجر. القوات الجوية الأمريكية

توغو تعتزم استضافة

مركز للأمن السيبراني

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

سوف يساعد مركز جديد للأمن السيبراني في توغو الحكومات على رصد التهديدات وتبادل المعلومات والتعاون على التصدي للجرائم السيبرانية، إذ تعمل الحكومة التوغولية على إنشاء «المركز الإفريقي لتنسيق وبحوث الأمن السيبراني» بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا.

السيدة سينا لوسون، وزيرة الاقتصاد الرقمي في توغو، تتحدث خلال فعالية بعنوان «مستقبل التعاون الرقمي». سينا لوسون، تويتر

قالت السيدة سينا لوسون، وزيرة الاقتصاد الرقمي في توغو: "غايتنا أن نصبح من المراكز الرقمية المهمة في إفريقيا؛ ويعد نموذج شراكتنا مع القطاع الخاص نهجاً مبتكراً نريد عرضه لإلهام البلدان الأخرى لنشر الأمن في الفضاء السيبراني للقارة."

تعد توغو واحدة من البلدان القلائل التي صدَّقت على إعلان مالابو للاتحاد الإفريقي، إذ يلزم بلدان القارة بالتعاون على النهوض بالأمن السيبراني. كما كانت أول دولة ترحب بمد كابل الإنترنت البحري التابع لشركة «جوجل» لضمان سرعة الاتصال.

ومن أمثلة مهام المركز الجديد:

- بناء القدرات ودعم أجهزة الأمن السيبراني في البلدان الإفريقية.
- التعاون مع الحكومات وواضعي السياسات وأجهزة إنفاذ القانون وخبراء الأمن لوضع أطر لتقييم المخاطر والتخفيف من حدة التهديدات.
- توفير القدرات الفنية والبحثية لتعزيز الأمن السيبراني في القارة.

تشير التقديرات إلى أنَّ الجرائم السيبرانية تكلف البلدان الإفريقية 4 مليارات دولار أمريكي سنوياً.

وقال الرئيس التوغولي فور غناسينغبي خلال لقاء تناول قضية الأمن السيبراني في آذار/مارس 2022: "يجب أن يظل الأمن السيبراني شغلاً شاغلاً للبلدان الإفريقية كمسألة تتعلق بالسيادة الوطنية والازدهار الاقتصادي."

جنود نيجيريون يقومون بتحميل أسلحة مصادرة من قطّاع الطرق خلال إحدى العمليات بولاية بلاتو.
وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

شهر العفو

يقدم خطوة صغيرة نحو «إسكات البنادق»

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

تعاونت الأجهزة الأمنية في كلٍ من ليبيريا وتنزانيا وتوغو مع مسؤولي الأمم المتحدة طوال شهر أيلول/سبتمبر 2022 للتخلص من الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة المنتشرة.

وساهم ذلك في دعم مبادرة «إسكات البنادق» التي أطلقها الاتحاد الإفريقي، وهي جزء من أجندة الاتحاد الإفريقي لعام 2063. وقعت الدول الأعضاء بالاتحاد على الأجندة في عام 2013، وتمثل رؤية شاملة لإفريقيا على مدار 50 عاماً، ويقول الاتحاد إنَّ هذه الرؤية تبتغي بناء "إفريقيا التي تنعم بالتكامل والرخاء والسلام، وتقوم على سواعد أبنائها، وتمثل قوة ديناميكية على الساحة الدولية."

تنتشر أكثر من 40 مليون قطعة سلاح في إفريقيا، الكثير منها غير مرخص، تسببت في مقتل أكثر من 500,000 من أبناء القارة سنوياً.

نجحت السلطات التوغولية في اليوم الأول من أيلول/سبتمبر في إعدام أكثر من 2,000 قطعة سلاح غير مشروعة من مختلف العيارات تمكنت من ضبطها في البلاد.

قال السيد أنسيلمي يابوري، مدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في إفريقيا: "يترتب على التخلص من قطعة سلاح غير شرعية واحدة إنقاذ أرواح من براثن الموت."

يقدم برنامج العفو عن الأسلحة فرصة لإحداث أثر قابل للقياس، ولئن كان متواضعاً. فقد سُمح للمدنيين خلال الشهر بتسليم الأسلحة غير المشروعة بأمان ودون الكشف عن هويتهم ودون الخوف من محاكمتهم.

ودعم مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح مشاركة كلٍ من مدغشقر والنيجر وأوغندا في عام 2021. واستمر ذلك الجهد حتى نيسان/أبريل 2022، وأُعدمت حينها 1,497 قطعة سلاح في حدث عام، نقلاً عن مجلة «تجديد إفريقيا» الأممية.

قال السيد أيفور ريتشارد فونج، نائب رئيس مكتب شؤون نزع السلاح، فرع الأسلحة التقليدية، لمجلة «تجديد إفريقيا» في عام 2020، إنَّ المدنيين يحوزون نسبة 85٪ من الأسلحة الصغيرة والخفيفة على مستوى العالم.

عملية «بوافو» الغانية تنقذ المواطنين من الفيضانات

أسرة منبر الدفاع الإفريقي | الصور بعدسة القوات المسلحة الغانية

أجبرت الأمطار الغزيرة مشغلي سد ويجا في العاصمة الغانية أكرا على تصريف المياه الزائدة، فتسببت في تهجير الآلاف وعرَّضت حياة الآخرين للخطر.

فما كان من القوات المسلحة الغانية إلا أن سارعت بالتحرك، فأنقذت أكثر من 100 مواطن يوم 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022؛ وكان رجال القوات المسلحة يحملون المدنيين تارة وسط المياه التي كانت تصل حتى الخصر، وتارة أخرى يستخدمون القوارب الصغيرة لنقلهم. وكان ذلك في إطار «عملية بوافو»؛ وكلمة «بوافو» تعني «المعين في النوائب» باللغة التوية. وتتزامن عملية البحث والإنقاذ السنوية مع موسم الأمطار.

وكتبت القوات المسلحة في منشور لها على فيسبوك تقول: "تواصل القوات المسلحة الغانية مؤازرة المواطنين في حالات الطوارئ هذه في إطار واجبها المدني للمساهمة في التخفيف من تدمير الممتلكات والخسائر في الأرواح."

وتولى الفوج 48 مهندسين بالجيش الغاني قيادة مهمة الإنقاذ. وفي أحداث الإنقاذ الأخرى، بادرت عناصر من القوات البحرية والجوية الغانية بمساعدة الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث في البلاد.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الفيضانات تحدث سنوياً في عدة مناطق منخفضة في غانا، ويأتي أول موسم من موسم الأمطار في شهري أيَّار/مايو وحزيران/يونيو، ويأتي موسم آخر في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وينتشر رجال القوات المسلحة الغانية في المناطق المعرَّضة للفيضانات في وسط وجنوب غانا طوال تلك المواسم.

أفراد من الفوج 48 مهندسين بالقوات المسلحة الغانية يقودون المواطنين إلى بر الأمان بالقرب من تيتيجو ونيو ويجا بعد أن حاصرتهم الفيضانات.

قال الرائد سينا أفاني في بداية العملية: "سيظل رجالنا منتشرين إلى أن ينتهي موسم الأمطار، وهم جاهزون لإنقاذ المتضررين وتقديم دعمنا."

نيجيريا ترسل رسالة إلى عصابات المخدرات بضبط كمية قياسية من المخدرات

رويترز

تمكنت السلطات النيجيرية من ضبط 1.8 طن من الكوكايين المخزن في مستودع بلاغوس في أيلول/سبتمبر 2022، وتبلغ القيمة السوقية لتلك الكمية 278.5 مليون دولار أمريكي.

وصرَّحت الهيئة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات أنَّ المخدرات المضبوطة في مستودع داخل منطقة سكنية كانت في طريقها للمشترين في أوروبا وآسيا. وألقت السلطات القبض على أربعة نيجيريين ومواطن جامايكي.

تعد غرب إفريقيا مركز عبور رئيسي للكوكايين المصنوع في أمريكا اللاتينية والمباع في أوروبا؛ ونجحت الشرطة في ساحل العاج في ضبط أكثر من طنين من الكوكايين في نيسان/أبريل 2022، بينما ضبطت السلطات في أرخبيل جزيرة الرأس الأخضر 9.5 طن من الكوكايين في عام 2019.

وصرَّح مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة أنَّ مضبوطات الكوكايين على مستوى العالم وصلت إلى مستوىً قياسي بلغ 1,424 طناً خلال عام 2020.

وقالت الهيئة النيجيرية إنَّ المقبوض عليهم ينتمون إلى عصابة مخدرات دولية كانت تتعقبها منذ عام 2018 بالتنسيق مع إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية.

وصرَّح العميد محمد مروة، رئيس الهيئة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات، أنَّ تلك الضبطية تبعث «رسالة» لعصابات المخدرات. وقال في بيان: "استثمارهم في تجارة المخدرات ستلتهما النيران التي أوشكتم على رؤيتها، كما يخاطرون بالحرمان من حريتهم لأنَّ الهيئة الحالية عازمة على القبض على الضالعين في تجارة المخدرات ومحاكمتهم والتأكد من إدانتهم."

السلطات تعرض 1.8 طن من الكوكايين المضبوط داخل مستودع في لاغوس بنيجيريا.

الهيئة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات

وناشد المواطنين النيجيريين بأن يشاركوا في الضغط على من يتاجرون بالمخدرات، فقال: "على كل مواطن أن يؤدي واجبه المدني من خلال مساعدة الهيئة على تنظيف مجتمعاتنا ومدننا." "يمكننا معاً أن نجعل هذا البلد آمناً."

الأمم المتحدة تكرم إحدى مجندات حفظ السلام من بوركينا فاسو

الأمم المتحدة

كرَّمت الأمم المتحدة إحدى مجندات حفظ السلام من بوركينا فاسو تخدم في مالي لجهودها في تعزيز الثقة بين السلطات والمجتمعات المحلية، كالناجيات من العنف ضد المرأة.

فقد نالت المساعد أول أليزيتا كابوري كيندا جائزة «أفضل شرطية في الأمم المتحدة لعام 2022»، وقد وضعت الأمم المتحدة هذه الجائزة في عام 2011 لتكريم المساهمات الاستثنائية للشرطيات المشاركات في عمليات السلام الأممية وزيادة تمكين المرأة.

تشغل كيندا منصب منسقة شؤون المرأة مع بعثة الأمم المتحدة في مالي المعروفة بالمينوسما.

وتعمل على مساندة قوات الأمن المالية في منطقة ميناكا للتوعية بقضايا المرأة وحماية الطفل وحقوق الإنسان والحماية المدنية والإلمام بها. وأدت جهودها إلى قيام المزيد من ضحايا العنف الجنسي والعنف ضد المرأة بإبلاغ السلطات المحلية عن حالاتهن وتلقي الرعاية الطبية. ويوجد الآن ثلاثة بلاغات أو أكثر شهرياً عن تلك الحالات، ولم تكن تلك الناجيات تبلغ عن حالاتهن قبل وصولها

كما ركزت على زيادة نسبة التحاق الفتيات بالتعليم وتقليل الزواج المبكر.

قال السيد جان بيير لاكروا، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات السلام: "يعتبر عمل المساعد أول كيندا مثالاً ساطعاً على التأثير المباشر لمشاركة الشرطة النسائية في عمليات السلام على استدامة السلام، وذلك من خلال المساهمة في طرح مختلف وجهات النظر وزيادة الشمول في عملنا. وتجسد بصنيعها خدمة شرطية أكثر تمثيلاً وأعلى كفاءةً وأفضل تجهيزاً لخدمة الجمهور وحمايته."

المساعد أول أليزيتا كابوري كيندا تتسلم جائزة «أفضل شرطية في الأمم المتحدة لعام 2022» من السيد جان بيير لاكروا، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات السلام. صورة من الأمم المتحدة

أعربت كيندا عن أملها في أن تلهم جائزتها النساء والفتيات في شتى بقاع العالم للالتحاق بالعمل الشرطي "على الرغم من القوالب النمطية التي تغلب على هذه المهنة؛ وهي أنَّ الرجل هو الأنسب لفرض القوانين وحماية المواطنين."

تعمل شرطة الأمم المتحدة على تعزيز السلم والأمن الدوليَين من خلال دعم البلدان المضيفة في حالات الصراع وما بعد الصراع وحالات الأزمات الأخرى، وتشكل المرأة ما يقرب من خمس عناصر شرطة الأمم المتحدة البالغ عددهم 10,000 يخدمون في 16 عملية سلام حول العالم.

وقد ركزت كيندا طوال مسيرتها المهنية على حماية حقوق المرأة والطفل والتوعية بها، مثلما فعلت بين عامي 2013 و2015 حين كانت تشغل منصب منسقة شؤون المرأة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونهضت بهذه الواجبات في بوركينا فاسو داخل وزارة الأمن واللواء الإقليمي لحماية المرأة والطفل، وهو وحدة تابعة للشرطة الوطنية، بصفتها محققة في قضايا العنف والاستغلال الجنسيَين.

الكتلة الإقليمية تنشر قواتها في الكونغو الديمقراطية

بقلم جينا روسو، معهد السلام الدولي

نشرت مجموعة شرق إفريقيا قواتها في إحدى دولها الأعضاء لأول مرة في حزيران/يونيو 2022، ويعد نشرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية اختباراً لقدرة تلك الكتلة الإقليمية على التعامل مع الصراعات المعقدة.

اللواء جيف نياجه، قائد قوة مجموعة شرق إفريقيا، يحيي الجنود الكينيين عند وصولهم إلى مقر المجموعة في غوما بجمهورية الكونغو الديمقراطية.
وكالة الأنباء الفرنسية/صور غيتي

نجحت الكتلة الإقليمية بالفعل في تحقيق بعض الانتصارات. ففي مطلع كانون الأول/ديسمبر 2022، وبعد محادثات سلام في العاصمة الكينية نيروبي، وافقت 53 من أصل أكثر من 100 جماعة مسلحة نشطة بالكونغو الديمقراطية على وقف إطلاق النار.

انضمت الكونغو الديمقراطية إلى مجموعة شرق إفريقيا في نيسان/أبريل 2022، وكانت عالقة في دائرة من العنف قرابة ثلاثة عقود من الزمان، وترجع أسباب ذلك إلى عدم التسامح بين الطوائف العرقية ونهب الموارد الطبيعية الهائلة للبلاد ونخبة كونغولية تستفيد من تلك الفوضى.

كما تضم المجموعة كلاً من بوروندي وكينيا ورواندا وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا، ويوجد مقرها في أروشا بتنزانيا.

تأتي أحدث موجة من الصراع بعد عودة حركة 23 آذار/مارس المسلحة، إذ كانت القوات الدولية قد طردتها من البلاد في عام 2013، وتسببت عودتها في ارتفاع مستويات العنف والتهجير الجماعي.

فما كان من مجموعة شرق إفريقيا إلا أن سارعت بتعبئة قوة إقليمية يمكن أن يصل قوامها إلى 12,000 جندي من الدول الأعضاء. وتعمل تحت قيادة كينية، ويستمر تكليفها لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد لدعم القوات الوطنية الكونغولية في احتواء القوى الهدَّامة في المنطقة الشرقية المضطربة ودحرها والقضاء عليها.

تعد هذه هي المرة الثانية التي تنشر فيها الجهات الإقليمية قوة عسكرية لقمع حركة 23 آذار/مارس المتمردة. فبعد الانتفاضة الأولى لتلك الجماعة المسلحة في عام 2013، اقترح المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى المكون من 12 عضواً تشكيل لواء تدخل، ودخل في نهاية المطاف تحت مظلة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وصار يُعرف بلواء قوة التدخل.

أوغندا تدعو لإنشاء صندوق دائم لحفظ السلام

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

دعت أوغندا إلى توفير تمويل ثابت ومستدام لعمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الإفريقي في أي مكان على أرض القارة.

ونقل موقع «نايل بوست» عن الفريق أول جيجي أودونغو، وزير الخارجية الأوغندي، قوله: "يعد السلم والأمن والاستقرار الإطار الشامل للتنمية الشاملة والمستدامة والتحول الاجتماعي والاقتصادي لإفريقيا. ولكن إن لم توجد طريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها لتمويل عمليات دعم السلام التي يجريها الاتحاد الإفريقي، فمن المحتمل أننا قد نعجز عن الحفاظ على المكاسب المحرزة حتى الآن."

قال أودونغو هذا الكلام في مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الإفريقية في تونس.

تشارك أوغندا في بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال منذ 15 عاماً، وكانت أول دولة ترسل قواتها إلى صفوف البعثة، وقرر الاتحاد الإفريقي في نيسان/أبريل 2022 تشكيل بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال (الأتميس) كبعثة انتقالية والانسحاب تدريجياً من عمليات حفظ السلام في الصومال.

تتكون بعثة الأتميس من جنود من كلٍ من بوروندي وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا وأوغندا، ومن المقرر أن ينتهي تكليفها في عام 2024، مع انتقال العمليات الأمنية بالكامل إلى القوات المسلحة الوطنية الصومالية.

ونوَّه أودونغو إلى أنَّ مجلس الأمن الدولي مسؤول عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليَين.

ونقل موقع «نايل بوست» عنه قوله: "ولذلك نؤيد الدعوة إلى تمويل عمليات دعم السلام التي يجريها الاتحاد الإفريقي من خلال استخدام مساهمات أممية مقررة."

وقال إنَّ تمويل عمليات حفظ السلام يمكن أن يأتي في شكل منح أو "تمويل طويل الأجل بشروط ميسَّرة" على أساس الاحتياجات المحددة لكل دولة.

جنود أوغنديون في صفوف بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال يقومون بدوريات في المحيط الهندي بالقرب من مقديشو في عام 2017. رويترز

مشاة البحرية الأمريكية

دولتان إفريقيتان
تشاركان في التدريب البحري بالبرازيل

ديفنس ويب

مثلت كلٌ من الكاميرون وناميبيا إفريقيا في تمرين «يونيتاس» البحريّ متعدد الجنسيات لعام 2022 بالبرازيل.

فانضمتا إلى القوات البحرية لكلٍ من دولة بليز والبرازيل وتشيلي وكولومبيا وجمهورية الدومينيكان والإكوادور وفرنسا وغيانا وجامايكا والمكسيك وبنما وباراغواي وبيرو وكوريا الجنوبية وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وأوروغواي في النسخة الـ 63 من تمرين «يونيتاس».

غادرت السفينة «إليفانت» التابعة للبحرية الناميبية خليج والفيس باي في أواخر آب/أغسطس 2022 للمشاركة في التمرين، وقطعت بطاقمها المكون من 120 فرد مسيرة 6,000 كيلومتر للوصول إلى وجهتها. كما ساهمت الكاميرون بزورقي الدورية «لو نتيم» و«لا سَنَغا».

تتمتع ناميبيا والبرازيل بعلاقات دفاعية وطيدة، إذ تدرَّب أكثر من 600 من أفراد البحرية الناميبية في البرازيل على مر السنين. وأفاد موقع «جينز» أنَّ تمرين «يونيتاس» لعام 2022 كان المرة الثالثة التي تدرَّب فيها الأسطولان البرازيلي والناميبي معاً خلال عام 2022.

شارك في التمرين 20 سفينة حربية وقطعة بحرية، وغواصة واحدة، و21 طائرة. وجرت المناورات بالدرجة الأولى قبالة سواحل ريو دي جانيرو بمشاركة نحو 5,500 من رجال القوات المسلحة.

«يونيتاس» عبارة عن كلمة لاتينية تعني «الوحدة»، وتجري فعاليات التمرين سنوياً منذ عام 1960، فيدرِّب القوات على إجراء عمليات بحرية مشتركة من خلال تنفيذ عمليات الحرب المضادة للسطح والغواصات والطائرات والحرب البرمائية

مروحية من طراز «مي-17» تحلق فوق سفينة إبرار خلال تمرين «يونيتاس» لعام 2022 في البرازيل في إطار تمرين بحري سنوي متعدد الجنسيات. مشاة البحرية الأمريكية

والإلكترونية التي ترفع الكفاءة القتالية وتنهض بمستويات التوافق العملياتي.

ومع أنَّ الهدف العام للتمرين كان يتمثل في تطوير قدرات القيادة والسيطرة للقوات البحرية واختبارها، فقد شهد أيضاً سيناريوهات تتناول الحرب الإلكترونية، والحرب المضادة للطائرات والدفاع الجوي، والحرب المضادة للسطح، والرماية بالذخيرة الحية، والاعتراض البحري، والعمليات الساحلية، والعمليات البرمائية.

تضمنت مرحلة المناورات البحرية سيناريو متعدد التهديدات على مدار عدة أيام سمح للمشاركين بالعمل معاً، مما زاد من جاهزيتهم للأزمات الحقيقية التي تتطلب الرد من قوة متعددة الجنسيات. وتضمنت الفعاليات مناورات تكتيكية سطحية، وتدريباً للتعامل مع الاتجار بالمخدرات، وتمارين بالذخيرة الحية، وتمارين الحرب المضادة للغواصات، وتمارين دفاع جوي، وعمليات اعتراض بحرية.

تنزانيا وكينيا

تتعاونان على مكافحة **الإرهاب**

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

حرصاً منهما على الأمن والاستثمارات، توصلت كلٌ من كينيا وتنزانيا إلى اتفاق للتعاون في حربهما على الإرهاب والاتجار بالبشر على حدودهما المشتركة.

نقلت وكالة الأناضول عن الرئيس الكيني ويليام روتو قوله: "اتفقنا على محاربة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والبشر وسائر الجرائم العابرة للحدود التي تجعل منطقتنا غير قادرة على المنافسة وتسيء إلى سمعتنا." قال روتو ذلك خلال مؤتمر صحفي عُقد بُعيد محادثات أجراها مع نظيرته التنزانية سامية صولحو حسن.

الرئيسة التنزانية سامية صولحو حسن تفتش حرس الشرف بقوات الدفاع الكينية في أيَّار/مايو 2021. رويترز

كما يعتزم البلدان التعاون في مجالات أخرى، فقد أفادت صحيفة «ستار» الكينية أنَّ كينيا تعتزم مد خط أنابيب للغاز الطبيعي من مدينة دار السلام الرئيسية بتنزانيا إلى مدينة مومباسا الساحلية بكينيا، ثمَّ إلى عاصمتها نيروبي في مرحلة لاحقة. وصرَّح روتو أنَّ الخطة إنما تهدف إلى خفض أسعار الطاقة. يبلغ طول خط الأنابيب 600 كيلومتر، وسيكلف نحو 1.1 مليار دولار أمريكي، واتفق البلدان على التعجيل بمده.

يشارك المتطرفون في الأعمال الإرهابية والصيد الجائر والاتجار على طول الحدود بين البلدين، وترتب على ذلك أن فقد المستثمرون ثقتهم في القطاعات الحيوية في البلدين، كالسياحة والتنقيب عن الغاز الوطني.

وقال روتو إنَّ البلدين سوف يتبادلان الموارد، كتبادل المعلومات والاستراتيجيات الدفاعية.

كانت قوات الأمن في حالة تأهب قصوى على الحدود المشتركة خلال السنوات الأخيرة للتصدي للمتطرفين العائدين إلى كينيا من الصراع في موزمبيق ويخططون لشن هجمات. وأفادت مجلة «الإيكونوميست» أنَّ إحدى وحدات الشرطة الكينية الخاصة نجحت في آب/أغسطس 2021 في اعتراض والقبض على اثنين من العناصر الإرهابية المشتبه بها في مومباسا كانا قد نقلا كمية من الأسلحة عبر الحدود وكانا يدبران لشن هجوم على هذه المدينة الساحلية.

وقالت الإيكونوميست: "تنتشر عناصر الأمن الكينية على الحدود لمنع المجرمين من العبور ويتعاونون مع نظرائهم في جارتها تنزانيا في دوريات مشتركة، كما يبحث خفر السواحل الكيني عن الخلايا الإرهابية التي ربما تسعى للعودة إلى كينيا عبر المحيط الهندي."

ناميبيا وبوتسوانا

يعملان على تحسين التعاون بينهما

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

تتطلع كلٌ من ناميبيا وبوتسوانا إلى عصر جديد من التعاون بإنشاء لجنة لتحقيق تلك الغاية.

فقد اجتمعت اللجنة الوطنية الثنائية الأولية لبوتسوانا وناميبيا لأول مرة في العاصمة البوتسوانية غابورون في أيلول/سبتمبر 2022، ووافقت حكومتا ناميبيا وبوتسوانا بعد ذلك بأيام على إلغاء جوازات السفر بين البلدين والاستغناء عنها ببطاقات الهوية.

ونقلت صحيفة «الناميبيان» عن الرئيس الناميبي هاكه كينكوب قوله: "لا يجمع بلدينا اشتراكهما في الحدود فحسب، بل يجمعهما أيضاً شعب وتراث مشترك، وتوجد علاقة تكافلية ومترابطة على طول حدودنا المشتركة."

وسوف تركز اللجنة على مجموعة كبيرة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، كالسياسة والدبلوماسية والاقتصاد ومسائل الدفاع والأمن.

الرئيس البوتسواني موكجويتسي ماسيسي، يسار الصورة، والرئيس الناميبي هاكه كينكوب يعملان على تعزيز العلاقات بين البلدين. مكتب الرئاسة الناميبية

يشترك البلدان في حدود يبلغ طولها 1,583 كيلومتراً، وتربطهما بالفعل روابط اقتصادية حيوية، إذ كشف مرصد التعقيد الاقتصادي أنَّ قيمة الصادرات الناميبية إلى بوتسوانا قاربت من 500 مليون دولار أمريكي اعتباراً من عام 2020، واشتملت على ماس بقيمة 300 مليون دولار، وبترول مكرر بقيمة 131 مليون دولار، وكهرباء بقيمة 33 مليون دولار. وبدوره، أفاد موقع «نيوز 24» أنَّ صادرات بوتسوانا الرئيسية إلى ناميبيا تتكون من الماس والأسلاك المعزولة والفحم.

وجدير بالذكر أنَّ العلاقات الدبلوماسية بين بوتسوانا وناميبيا قامت في عام 1990. ووقعت خلافات بين البلدين منذ ذلك الحين، ومنها نزاع دام سنوات حول ملكية إحدى الجزر الواقعة وسط نهر تشوبي.

وفي عام 1997، وخلال فترة جفاف طويلة، حاولت ناميبيا حرمان بوتسوانا من نهر أوكافانغو. وأدانت ناميبيا سياسة «أطلق النار لتقتل» البوتسوانية ضد الصيادين الجائرين في عام 2020، وذلك حين قتل جنود بوتسوانيون صيادين مشتبه بهم من أصول ناميبية.

مملكة بوغندا

أسرة منبر الدفاع الإفريقي

يعود تاريخ ممالك أوغندا الخمس إلى مئات السنين، ولم يزل لها دور في حياة الناس حتى اليوم.

وقد كانت مملكة بوغندا أكبرها وأشدها قوةً وبأساً؛ تأسست في القرن الـ 13 الميلادي على يد شعب غاندا.

وكانت واحدة من عدة إمارات صغيرة على طول الشاطئ الشمالي لبحيرة فيكتوريا، ثمَّ تمكن «الكاباكا» أو الملك بمرور الوقت من بسط سيطرته على المنطقة. وأضحت بوغندا بحلول القرن الـ 19 أكبر وأقوى مملكة في المنطقة، واحتلت الأراضي المجاورة لها بفضل أسطولها من الزوارق الحربية القوية. وتقاسم الكاباكا سلطته مع زعماء الأراضي التي غزاها، فحالفوه.

زار المستكشف هنري مورتون ستانلي مملكة بوغندا في عام 1875 وقدَّر أنَّ عدد سكانها يبلغ مليوني نسمة، ولاحظ أنَّ الكاباكا كان على رأس جيش يضم 125,000 جندي، ووجد أنَّ عاصمتها لوباجا مزدحمة تعج برسل يقضون حوائجهم ورؤساء قبائل يحضرون المجالس وأجانب يبحثون عن الاجتماع بالحكام.

وبعد محاولات فاشلة للإفلات من قبضة الاستعمار البريطاني، أصبحت بوغندا مركزاً لأوغندا الخاضعة للحماية البريطانية في عام 1884، وقد سماها المسؤولون البريطانيون «أوغندا»، وهو المصطلح السواحيلي لمملكة «بوغندا».

صار الكثير من قادة المملكة من رجالات الاستعمار تحت الحكم البريطاني، وباتت بوغندا من أبرز المستعمرات التي تنتج القطن والقهوة.

بدأ طريق أوغندا نحو الاستقلال في آذار/مارس 1961 بإجراء انتخابات لتحديد الحكم الذاتي، وأصبحت دولة مستقلة في تشرين الأول/أكتوبر 1962، ولكن لم يؤمن الجميع بمفهوم الحكومة المركزية القوية، إذ أراد البعض اتحاداً أبعد عن الطابع الرسمي بحيث لا تتخلى الممالك المحلية عن سلطتها. وأصرت بوغندا، أكبر الممالك، على الحفاظ على هويتها السياسية المنفصلة.

فأعطى الدستور التأسيسي لأوغندا أربع ممالك تقليدية، ومنها بوغندا، منزلة اتحادية داخل الحكومة. وانتُخب موتيسا الثاني، ملك بوغندا، رئيساً في عام 1963، وهو أكثر منصب شرفي في البلاد.

فأرسل ميلتون أوبوتي، رئيس الوزراء، قوات لمهاجمة قصر موتيسا في عام 1966، ففرَّ إلى بريطانيا العظمى. وعلَّق أوبوتي العمل بالدستور وكتب دستوراً جديداً ألغى كل الممالك وأسس رئاسة حقيقية، وتولى منصب الرئيس مع استمراره في منصب رئيس الوزراء.

شهدت السنوات التالية انتفاضات وحروب أهلية، وانتهت بسلام في عام 1986. وعادت مملكة بوغندا إلى النور عام 1993، وحافظت على دورها الشرفي في الغالب، ويعد الكاباكا موينداً موتيبي الثاني الكاباكا الـ 36 في تاريخ بوغندا منذ ذلك الحين.

يشكل سكان باغاندا البالغ تعدادهم 14 مليون نسمة نحو 27٪ من سكان أوغندا اليوم. وتُعرف مملكة بوغندا رسمياً بأوغندا الوسطى وتضم العاصمة الأوغندية كمبالا.

ومع أنَّ تلك المملكة يغلب عليها الطابع الشرفي، فإنها تتفنن في المظاهر والمراسم، إذ يدير «الكاباكا» مملكته من خلال «الكاتيكيرو»، أو رئيس الوزراء التنفيذي، الذي يترأس مجلس وزراء. ولها برلمان يسمى «اللوكيكو» يتعاون مع إداريين من الـ 18 مقاطعة في المملكة. ويأمر الكاباكا رؤساء العشائر بالحفاظ على تقاليد شعب باغاندا وتاريخهم.

وتشمل هذه التقاليد كرم الضيافة وحسن الجوار.

ويقول موقع بوغندا الرسمي: "تعتبر بوغندا بوابة أوغندا، وسوف نستقبلك بكرمنا المعهود عنا حين تأتي لترى جمالها المتنوع. لن تجد فرقة من الراقصين التقليديين لاستقبالك في المطار، لكنك ستشعر كما لو أنهم استقبلوك بالفعل."

موينداً موتيبي الثاني، ملك بوغندا، تزوج بسيلفيا ناجينجا لوسواتا في عام 1999، وذلك كان أول حفل زفاف ملكي في أوغندا منذ 50 عاماً. رويترز

مفاتيح الحل

1. الموقع عامر بالشعاب المرجانية والشواطئ الرملية والكثبان الساحلية وأنظمة البحيرات والمستنقعات والأراضي الرطبة من البوص والبردي.
2. وزاخر بالموائل لمجموعة من الأحياء البحرية والأراضي الرطبة والسافانا التي تضم أكثر من 6,500 نوع من النباتات والحيوانات.
3. ويمتاز بشريط ساحلي بطول 220 كيلومتراً ويغطي ما يقرب من 240,000 هكتار [590,000 فدان].
4. لا يوجد سكان في المنطقة، ولكن يعيش نحو 100,000 إنسان ينتمون إلى 48 طائفة قبلية في القرى المحيطة بالمنتزه.

شاركوا بما لديكم من معلومات

تريد أن تنشر مقالاً؟

إن منبر الدفاع الأفريقي، أو أيه دي إف، مجلة عسكرية مهنية تعمل كمنبر للعسكريين ورجال الأمن المتخصصين في أفريقيا.

والمجلة ربع سنوية تنشرها القيادة الأمريكية لقارة أفريقيا وتتناول موضوعات مثل: استراتيجيات مكافحة الإرهاب، وعمليات الأمن والدفاع، والجرائم عبر الدول وقضايا تؤثر على السلام، والاستقرار، والحكم الرشيد والرخاء.

ويسمح المنتدى بإجراء مناقشات وتبادل للأفكار على نحو عميق. ونريد أن نسمع من الناس في الدول الأفريقية الشريكة الذين يفهمون المصالح والتحديات الملحة التي تواجه القارة. قدّم مقالتك لنشرها في مجلة أيه دي إف واجعل صوتك مسموعاً.

الإرشادات الخاصة بالمؤلفين لتقديم مقالاتهم إلى مجلة منبر الدفاع الأفريقي

شروط النشر

- يفضل أن تكون المقالات في حدود 1500 كلمة تقريبا.
- يمكن أن يُعدّل المقال من حيث الأسلوب والمساحة، ولكن مجلة أيه دي إف سوف تتعاون مع المؤلف بشأن التعديلات النهائية.
- أرفق سيرة ذاتية قصيرة عن نفسك ومعلومات بشأن كيفية الاتصال بك.
- إذا أمكن، أرفق صورة فوتوغرافية عالية الدقة لنفسك وأي صور تتعلق بمقالتك مع شرح لها وتوفير معلومات عن مصدر تلك الصور.

الحقوق يحتفظ المؤلفون بجميع الحقوق لمؤلفاتهم الأصلية. ولكننا نحتفظ بالحق في تحرير المقالات حتى تتوافق مع معايير وفضاء الأسوشيتد برس. إن تقديم المقالات لا يضمن النشر. إنك توافق على هذه الشروط من خلال المساهمة في مجلة أيه دي إف.

تقديم المقالات أرسل كل أفكار المقالة، ومحتواها وأي تساؤلات إلى أسرة تحرير أيه دي إف على الموقع **ADF.EDITOR@ADF-Magazine.com**.
أو بالبريد العادي إلى العنوان التالي:

Headquarters, U.S. Africa Command
ATTN: J3/Africa Defense Forum Staff
Unit 29951
APO AE 09751 USA

Headquarters, U.S. Africa Command
ATTN: J3/Africa Defense Forum Staff
Kelley Kaserne
Geb 3315, Zimmer 53
Plieninger Strasse 289
70567 Stuttgart, Germany

adf
AFRICA DEFENSE FORUM

ألا تطيق الانتظار حتى صدور العدد التالي؟

نقدم لك على موقع مجلة منبر الدفاع الإفريقي ADF-Magazine.com تغطية متعمقة للقضايا الراهنة التي تؤثر على السلام والاستقرار أسبوعياً؛ تصفح موقعنا الإلكتروني لمطالعة نفس الأخبار الأمنية الموثوقة والدقيقة التي ننقلها أسبوعياً من ربوع القارة.

داوم على التواصل

إذا أردت التواصل معنا على وسائل الإعلام الاجتماعي، فتابع مجلة منبر الدفاع الإفريقي (إيه دي اف) على الفيسبوك وتويتر وإنستجرام، أو يمكنك الانضمام إلى قائمة البريد الإلكتروني الخاصة بنا عن طريق التسجيل بموقعنا الإلكتروني، **ADF-Magazine.com**، أو أرسل رسالة بالبريد الإلكتروني إلى: **News@ADF-Magazine.com**.